



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تقنيات الكمية المطبقة

عنوان المذكرة:

محاولة دراسة تأثير الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- حالة الجزائر الفترة (2000-2013) -

إعداد الطالب:

- نورالدين بلقاسمي

إشراف الأستاذة:

- د/ فاطمة الزهراء زرواط

أعضاء لجنة المناقشة

د/- الجيلالي بوظراف أستاذ محاضر.....جامعة مستغانمرئيسا

د/- فاطمة الزهراء زرواط أستاذة محاضرة.....جامعة مستغانممقررة

أ/- أسيا حجار أستاذة مساعدة.....جامعة مستغانممناقشة

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة شكر

الحمد لله وشكر له على كل النعم التي أنعمها علي بما ظمر منها وما خفا
أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان والتقدير للأستاذة الفاضلة الدكتورة
"فاطمة الزهراء زرواط" على كل ما قدمته لي من توجيهات ونصائح قبل وأثناء
إنجاز البحث

شكراً دكتورة حفظك الله وربك

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بتخصيص جزء من
وقتهم الثمين لقراءة ومناقشة هذا العمل

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة حسنة

إهداء

أهدي هذا البحث المتواضع:

إلى والدي اللذين كانا سندنا وعمونا
لي طوال حياتي حفظهما الله ورعاهما

إلى جميع إخوتي وأخواتي وإلى كل أفراد العائلة

إلى كل الأحباب والأصدقاء

(خاصة طلبة زاوية السلام بالعبادية)

إلى كل أساتذتي في جميع أطوار الدراسة

الفهرس

الفهرس

الصفحة	الفهرس
	كلمة شكر
	الإهداء
02	الفهرس
أ-ث	المقدمة العامة
07	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
20-09	المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه
27-21	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
36-28	المبحث الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
39	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحكومة
43-40	المبحث الأول: مفهوم الحكومة وخصائصها
54-44	المبحث الثاني: مؤشرات الحكومة
60-55	المبحث الثالث: الحكومة في الدول العربية
71-60	المبحث الرابع: آلية العلاقة بين مؤشرات الحكومة والمناخ الاستثمار
73	الفصل الثالث: تأثير الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)
81-75	المبحث الأول: توصيف النموذج قيد الدراسة
99-81	المبحث الثاني: الدراسة القياسية للنموذج
105-102	الخاتمة العامة
111-107	قائمة المراجع
116-113	فهرس المحتويات
117	قائمة الجداول
118	قائمة الأشكال
119	اختصارات الرموز
120	الملخص

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا كبيرا من الاهتمام والدراسة من قبل العديد من المنظمات الدولية والمحلية، لما تكتسبه من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد دول المضيفة بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، لذا تتنافس معظم الدول المتقدمة و النامية منها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق والأهداف الوطنية للبلدان المضيفة له، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي تقوده غالبا الشركات المتعددة الجنسيات، أحد أهم آليات تكامل اقتصاديات دول العالم و ذلك في ظل اتساع مظاهر العولمة الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بارتفاع وتيرة انتقال و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و كذا السلع و الخدمات، و على إثر ذلك فلقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع منذ بداية الثمانينات ليصل إلى مستويات قياسية فاقت حجم التجارة الخارجية، وفقا لما أشارت إليه مختلف تقارير الاستثمار في العالم، إذ أصبح يولى لهذا النوع من الاستثمارات أهمية كبيرة من قبل مختلف دول العالم، وقد اشتد التنافس بين الدول على جذب هذه الاستثمارات من خلال محاولتها للإزالة العراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، لأن التجارب أثبتت أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي تتميز بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وأن تسهيلات البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج كلها عوامل أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية و المحافظة عليها، و في هذا الإطار قامت الدول الراغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه عام، بسن تشريعات وتنفيذ سياسات، وتصميم حوافز جاذبة بهدف تحسين المناخ العام للاستثمار، والجزائر من بين هذه الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، من خلال إتباع سياسات اقتصادية المناسبة، واستخدامها العديد من الحوافز والامتيازات المالية و التمويلية لدفع وتطوير مناخها الاستثماري، لكن رغم الجهود المبذولة و عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، إلا أن حجم هذه الاستثمارات لا تزال دون الأهداف المسطرة وفي مستويات ضعيفة.

وبالارتباط مع النتائج التي توصلت إليها الهيئات والمنظمات الدولية، مثل البنك العالمي و المنتدى الاقتصادي العالمي، وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية الإقليمية والمتعلقة بتحليل الخلل بين توفر عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وضعف تدفقاته، والتي أوضحت أن هناك عوامل جديدة أصبحت ذات أهمية بالغة في التأثير المباشر على المناخ الاستثماري، وهي مرتبطة بالاستقرار السياسي والديمقراطية، إلى جانب أهمية ونوعية للإجراءات التنظيمية والقانونية في التقليل من الممارسات المرتبطة بالفساد، وهي العناصر التي يشار إليها في المصطلحات الحديثة بالحوكمة، تبعا لذلك فإن الحوكمة في المصطلحات المعاصرة تعبر عن الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، وهي من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الملائم لجذب واستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي أصبح من الضروري التركيز على عناصر الحوكمة بالموازاة مع التركيز على الإصلاح الاقتصادي.

● أهمية البحث:

- الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها الدول النامية و خاصة الجزائر.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من القنوات المهمة لنقل وتوطين التكنولوجيا وزرع تقنيات الإدارة الحديثة وتأهيل الموارد البشرية في الاقتصاديات المضيفة له.
- أهمية مستوى الحوكمة في تخفيض حدة الفساد ودورها في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

● تحديد إطار الدراسة:

- الإطار الزمني: والتي تتجلى في فترة الدراسة التي تم تحديدها ما بين سنة 2000 و 2013 والتي تتزامن هذه الفترة بخروج الجزائر من الوضع الصعب، والاستقرار الأمني والسياسي الذي تحظى به في هذه الفترة مع قيامها ببرامج إصلاحية اقتصادية التي شملت صدور عدة قوانين جديدة خاصة بالاستثمار.
- الإطار المكاني: فإن هذه الدراسة تخص دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي تسعى جاهدة إلى تحسين وتطوير مناخها الاستثماري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

● أسباب اختيار الموضوع البحث:

✓ أسباب ذاتية:

- ميول الشخصي لمثل هذه المواضيع التي تعتمد على التحليل والقياس والتي تتوافق مع طبيعة التخصص.
- ✓ أسباب موضوعية:
- اهتمام العالمي المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم البائل التمويلية الحديثة وأقلها تكلفة.
- رغبة في الاطلاع على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة وتعرف على مدى تأثير الحوكمة على المناخ الاستثماري.
- تعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل المحددات الحديثة التي تتحكم في تدفقات هذه الاستثمارات.

● أهداف البحث:

من خلال الأسباب وأهمية البحث تهدف هذه الدراسة إلى:

- تعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- توضيح أهمية الحوكمة في تحسين المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- محاولة إعطاء صورة واضحة تبرز العلاقة التي تربط الحوكمة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا من خلال قياس شدة تأثير بين المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغير المستقل المتمثل في مؤشر الحوكمة.

● الإشكالية:

تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

حيث يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالحوكمة وما هي المحددات المؤثرة في جذبه؟

- ماذا نقصد بالحوكمة وما هي مؤشراتهما؟

- ما هو اتجاه العلاقة بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

● الفرضيات:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحي البديل الرئيسي

للإقراض الدولي في تمويل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عامة.

- الحوكمة تمثل الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية.

- الحوكمة تؤثر تأثيرا إيجابيا في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

● المنهج المستخدم:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفرضيات، وبناء على

أهداف وأهمية البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي ومنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد

على المنهج الوصفي في محاولتنا لتقديم لمختلف التعاريف و المفاهيم التي تمس الموضوع، و المنهج التحليلي في

التعليق و التعقيب على ما تم وصفه، و لتحليل البيانات الواردة في البحث، خاصة المتعلقة منها بتحليل

بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر ونتائج دراسة القياسية لتأثير الحوكمة على جذب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة.

● دراسات سابقة

- دراسة عبد القادر ناصور " إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة

دكتوراه، حيث كانت تهدف إلى محاولة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحديد

العوامل المؤثرة على جذب هذه الاستثمارات، وذلك من خلال دراسة تطبيقية حول محددات الاقتصادية

والمؤسسية المؤثرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر باستخدام منهج إختبار الحدود

وجاءت نتائجه تبين أن بعض اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية اثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لكن التأثير يبقى محدود وغير معتبر في حين كان لبعض المتغيرات المؤسساتية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد وملف الاستثمار) اثر معنوي على جذب هذه الاستثمارات.

• هيكل الدراسة

سوف نقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كآآتي:

الفصل الأول:

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التعرض إلى كل من مفهومه، أنواعه، وأثاره على دول المضيفة بالإضافة إلى أهم المحددات مؤثرة لتدفقاته، سواء تعلقت بمحددات اقتصادية، محددات سياسة أو محددات قانونية، وكذلك إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها من اجل تهيئة مناخها الاستثماري وتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثاني:

سيتم تطرق في الفصل الثاني إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة، وذلك من خلال التعرض إلى مفهوم الحوكمة وخصائصها و إلى أهم مؤشرات، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى آلية العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري.

الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل والذي يعبر عن الإطار التطبيقي إلى تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية) خلال الفترة 2000-2013 بهدف التعرف على أهمية النسبية لتأثير الحوكمة على المناخ الاستثماري في الجزائر والإجابة على التساؤل الرئيسي وبالتالي قبول الفرضية القائمة على أن الحوكمة لها تأثير ايجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أو رفضها وبالتالي الحوكمة ليس لها تأثير على المناخ الاستثماري في الجزائر.

و في الأخير نهيينا البحث بخاتمة عامة تضمنت النتائج المتوصل إليها وبعض من الاقتراحات المقدمة التي تستهدف نقاط معينة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية محل نقاش واهتمام متزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين والمستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو دولاً، ولا يختلف اثنان عن أسباب هذا الاهتمام المتزايد لهذه الظاهرة التي أصبحت تسيطر على جزء كبير من المبادلات الدولية ومحل استقطاب من طرف الدول المتقدمة و النامية. إنّ فكرة استقطاب الاستثمارات الأجنبية لم تبقى منحصرة في إطار الاهتمام الإقليمي بكل دولة وإنما تعدته لتصب في التكتلات الاقتصادية الإقليمية وكذا الدولية، ساعية بذلك إلى توفير القوى الدافعة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في مناطقها.

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من أهم اهتمامات الدول بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وكذا الرفاهية الاجتماعية برفع الإنتاج وإيرادات الدولة من القطاع الجبائي وكذا امتصاصها للبطالة إلى جانب أدوار أخرى، لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة المباحث كما يلي :

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يبرز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية التي تمت وتمت بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أدى دوره الأساسي خلال عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة والدول النامية وبطبيعة الحال فالاستثمار الأجنبي يأخذ العديد من الأشكال وفيما يلي سوف نتعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشكاله.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التعاريف التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلق اتفاقاً سواءً بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف:

1- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.¹

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد آخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.²

بينما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)، وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنه تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى.³

1 - تومي عبد الرحمان، "واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 2000-2001، ص (41).

2 - محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص (63).

3 - حسان خضر، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريف وقضايا"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص (5).

وتتفق هذه الهيئات على النقاط الآتية:

- نسبة 10% كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي والتصويت أثناء إدارة الاستثمار.
- امتلاك المستثمر الأجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة أخرى.
- التأكيد على طول مدى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التي تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب أهدافه.

2 - تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

- يرى عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر، هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹.
 - ويذهب سمير محمد عبد العزيز إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد، يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة².
 - ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع³.
- حيث نخلص من وراء هذه التعريفات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز عن غيره من أشكال الاستثمار الأخرى بما يلي:

- تملك جزئي أو كلي للاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي للمستثمر.
- احتمال تواجد مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار.
- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل مشروع مشترك، تملك كلي للمشروع أو فرع لمؤسسة أجنبية.

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص(13).

² - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص(319).

³ - نزيه عبد المقصود مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص (31).

- يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات، تكنولوجيا ومعرفة.
- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على ممارسة نشاط إنتاجي من طرف المستثمر الأجنبي على إقليم البلد المضيف.
- يهدف المستثمر الأجنبي عادة من وراء انتقاله إلى دولة أخرى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وخاصة البيئية التي يحاول من خلالها المستثمر الأجنبي التخلص من الآثار البيئية السلبية لمختلف أنشطته خاصة ما تعلق منها بالإنتاج.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية أو مطلقة ومن هذا المنطلق يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الاستثمار المشترك والمملوك بالكامل للمستثمر وشركات متعددة الجنسيات.

1- **الاستثمار المشترك:** يرى الباحث الاقتصادي كولدي "Kolde" أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ.

أما تريسترا "Terpstra" فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقاً كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.¹

تفضل العديد من الدول النامية إتباع أسلوب المشروعات المشتركة بل وترى فيه الأسلوب الأمثل لاستغلال ثرواتها، لأن هذا النوع من الاستثمار يحقق لها نوع من التوازن بين جلب رؤوس الأموال وبقاء سيطرتها على عناصر الإنتاج من خلال مشاركة رأس المال الوطني في المراقبة الفعلية للمشروع، بحيث لا يستطيع الشريك الأجنبي الانفراد وحده في اتخاذ قراراته، وتسييره لإدارة المشروع، لأن الاشتراك في ملكية رأسمال الشركة يخول للشريك الوطني حق الاشتراك في الإدارة والإطلاع على كافة القرارات، مما يضمن للدولة المضيفة عدم اتخاذ الشريك الأجنبي لقرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية، كذلك عدم قيام دولة الشريك الأجنبي باتخاذها الشركة كمركز للتجسس أو لأي عمل آخر غير العمل المعلن عليه.²

¹ - عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص(13)

² - د.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص(24)

وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار المشترك هو:

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر/الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال بمعنى:

✓ أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

✓ وقد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.

✓ وقد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.

في جميع الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع وهذا هو العنصر الحاسم في التفرقة بين مشروعات الاستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفتاح (أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر).

أولاً: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيضة.

1- المزايا:

وتتمثل هذه المزايا فيما يلي¹:

- يلعب هذا النوع من الاستثمار دور بارزاً في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية و تطوير التكنولوجيا و توفير مناصب شغل جديدة، و تحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات و الزيادة في الصادرات.
- تكوين المديرين الوطنيين و خلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية و الخدمية في الدول المضيضة.
- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار و هذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.
- زيادة عوائد الدول المضيضة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة و الإدارة الفعالة.

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة لأولى، دار النفائس، الأردن، 2005، ص (39).

2- العيوب:

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية و الإدارية والمالية على المشاركة في رسم و توجيه السياسات الاستثمارية للمشروع.
- إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلا: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا... الخ.
- إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية، و تحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.

ثانيا: مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

1- المزايا:

- في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية و هذا بموافقة الدول المضيفة وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل.
- إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشارا و تفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي و هذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي بتملكه مشروعات استثمارية بالكامل و خاصة في بعض المجالات الاقتصادية، كالزراعة أو البترول... الخ، وهذا لما يتيح من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار غير المباشر.
- يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف شركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد المالية أو البشرية بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية.
- الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية و إنشاء قنوات للتوزيع وتوفير المواد الأولية للشركة الأم.
- يساعد على تخفيض المخاطر الغير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأميم و المصادرة و تقليص الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها.
- الاستثمار المشترك يتفاد القيود الجمركية للدولة المضيفة و هذا من خلال القيام بالعملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلا من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها.
- الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا بالاعتماد على الأطراف الوطنية.

2- العيوب

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة والإدارة.
- قد يقصي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي و المتمثلة في البقاء و النمو و الاستثمار في السوق المحلية.
- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية و الفنية بين المستثمر الوطني و الأجنبي قد يؤثر سلبا على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.
- من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف و التصدير و تحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.

3- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا الشكل الأكثر تفضيلا بالنسبة للمستثمرين الأجانب (الشركات المتعددة الجنسيات عموما) حيث يقوم هذا الشكل على إنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الخدماتي أو الإنتاجي في البلد المضيف، كما يكون الإشراف تماما على تسيير وملكية المشروع الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمارات.

إن هذا النوع من الاستثمارات وبالنظر إلى طبيعة الملكية فيه، فإنه غالبا ما يكون مصدر قلق بالنسبة للبلدان النامية المضيفة والتي تتردد كثيرا (ترفضه أحيانا) في قبوله بسبب الخوف من تكريسه للتبعية الاقتصادية وكذا استغلاله لثروات ومواد البلد المضيف، إضافة إلى الخوف من احتكار الشركة المتعددة الجنسيات لأسواق البلدان النامية.¹

أولا: مزايا و عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

1- المزايا

- زيادة التدفقات من رأس مال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- إن هذا النوع من الاستثمار يساهم في كبر حجم المشروعات، مما يؤدي إلى إشباع أكثر لحاجات المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تخفيض الواردات و زيادة الصادرات في حالة وجود فائض مما يترتب عليه تحسين في ميزان المدفوعات للبلد المضيف.

¹ - عبد القادر ناصور، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة أوبوكر بلقايد- تلمسان - 2013-2014، ص(40).

- نظر لكبر حجم المشروعات إذا ما قورنت بالأشكال الأخرى للاستثمارات فإنها تؤثر على تحديث التكنولوجيا، وهذا من خلال توفر جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا المناسبة للسوق المحلية وهذا لغرض تحقيق الأهداف المنشودة من الناتج الأمثل و الربح الأفضل.
- إن ضخامة هذه المشروعات تؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من العمالة سواء في مراحل التأسيس أو في مراحل التشغيل.

2- العيوب

أما من ناحية العيوب فإن الدول المضيفة تتخوف من مخاطر الاحتكار و التبعية الاقتصادية و هذا خاصة إذا ما تعارضت مصالح المستثمر مع المصالح الوطنية.

ثانيا : مزايا و عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر المستثمر الأجنبي

1- المزايا

- إن هذا النوع من الاستثمار يعطي الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الإدارة و التحكم في النشاط الإنتاجي و سياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للاستثمار.
- إن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة تؤدي إلى كبر حجم الأرباح المتوقعة.
- إن التملك الكامل للمشروع يساعد في تخطي المشكلات التي تواجه المشروع و هذا إذا ما قورنت مع الاستثمار المشترك أو الاستثمار الغير مباشر.
- إن المستثمر الأجنبي يعتمد في هذا الشكل من أشكال الاستثمار على إقناع زبون الدول المضيفة و رسم صورة جيدة عن هذا الاستثمار، مما يسهل مهمة هذا المستثمر فيما يخص تنفيذ سياسات التوسع و التسويق.

2- العيوب

- ضخامة رؤوس الأموال المستعملة في هذا الشكل من الاستثمارات إذا ما قورنت بالاستثمار المشترك، إذا في هذه الحالات يتحمل المستثمر الأجنبي وحده كل تكاليف الإنتاج أي من إرساء اللبنة الأولى للمشروع حتى مرحلة الإنتاج.
- إن في هذا الشكل من الاستثمارات ترتفع الأخطار الغير التجارية مثل: التأميم، التصفية والمصادرة، وهذا في حالة عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

3- الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بـكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وبتحكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.¹

1- تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص اقتصادية هامة منها:

- كبر حجم هذه المؤسسات
- تنوع المنتجات
- التنوع في النشاط
- التشتت الجغرافي
- تركيز الإدارة العليا
- التفوق التكنولوجي

2- عيوب الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات نذكر:

- تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما انه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استثمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية و كانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة و مع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.
- نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية، و إن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن الممولين المحليين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية و هذا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات المحلية.

¹ - دكتورة أميرة حسب الله، محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا . كوريا الجنوبية . مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2005 ص (17).

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الدول النامية

الفرع الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لدول النامية.

على ضوء المفاهيم السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه المختلفة تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار ودوره في تنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال:¹

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجي، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات الدولية.
- المساهمة في خلق الفرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب مدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- رفع مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: الآثار الايجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ليس من الحكمة رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتصويرها على أنها شر مسيطر، يهدد الاستقلال الاقتصادي للدولة المضيفة، حيث أن لهذه الاستثمارات مزايا محتملة، إذا ما أحسن توجيهها ومراقبتها، أهمها:²
- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة من المسيرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.
 - يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، والتي تمثل أساس أي برنامج تنموي.

¹ - دكتورة أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص(17-18).

² - مفتاح صالح، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، صيف خريف، 2008، ص (113-114)

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا، وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة، حيث تعاني معظم البلدان النامية من ضعف قدرتها التكنولوجية والتي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة. وتظهر الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة من خلال المقارنة بين أعداد العلماء والمهندسين الذين يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتطورة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد من بين كل مليون شخص 3732 عالم ومهندس في مجال البحوث والتطوير في حين لا يوجد سوى 15 عالما ومهندسا في مجال البحوث والتطوير من بين كل مليون شخص في نيجيريا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (1985-1995)

الدول المتقدمة	العدد لكل مليون شخص	الدول النامية	العدد لكل مليون شخص
الولايات المتحدة الأمريكية	3732	الأرجنتين	671
اليابان	6309	البرازيل	168
فرنسا	2584	الأردن	106
النرويج	3678	تونس	388
إيطاليا	1325	نيجيريا	15

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، 2007، ص 446.

- رفع معدلات التكوين الرأسمالي، مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.
- المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية وبالتالي تشجيع الاستهلاك.
- تنمية المنافسة المحلية في الإنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.
- تلعب الشركات دولية النشاط، التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية، دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان، حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2): دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية في عدد من البلدان المضيفة لها خلال الفترة (1980-1998)

الدولة	1980	1983	1996	1998
الأرجنتين	8019	7836	23810	25227
البرازيل	20133	21899	47164	50992
المكسيك	15442	25559	95199	117505
اندونيسيا	21909	21102	49727	78840
نيجيريا	25057	10357	15610	10360
الأردن	402	580	1466	1750
تونس	2234	1850	5517	5746
الجزائر	15624	12480	12609	9380
المغرب	2403	2006	4742	7295

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص (440).

الفرع الثالث: الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسيات، ليس في حد ذاته خيرا، بل ترد عليه عدة انتقادات منها:¹

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق مع مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر في حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.
- تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى.
- صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية، وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم، يؤثران سلبا في ميزان المدفوعات، وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب، والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.
- تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الإستخراجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها، فمثلا توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط بلغت 39% و 24.1%

¹ - مفتاح صالح، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص(116).

في قطاع الخدمات، و 26.9% في الصناعات التحويلية و 9.3% في فروع أخرى من الصناعات الإستراتيجية لسنة 1986.

- إن تدفق رأس المال إلى الداخل يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل، ثم يميل إلى التدهور عندما يتم تحويل الأرباح إلى الخارج، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3): حجم الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والمحولة إلى البلدان المتقدمة

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم استثمارات	حجم الأرباح المحولة
1992-1987	28.9	16.8
1993	66.6	23.3
1994	77.9	25.4

المصدر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سبق ذكره، ص 483.

- إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق وهذا بسبب انخفاض الناتج الوطني، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي، مما ينجم عنه احتمال حدوث توتر اجتماعي وآثار سلبية في ميزان مدفوعات الدولة.

- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي في البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من جغرافيا متميزة، ووفرة المواد الخام، وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة، كما أوضحت الدراسات العملية أهمية حجم السوق واحتمالات النمو كأخذ العناصر المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا لمجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية وكفاءة وفاعلية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة، و مناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على النحو التالي:

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية.

المطلب الثاني: المحددات السياسية.

المطلب الثالث: المحددات القانونية و التشريعية.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الأساسي في توجيه الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية واستفادة دول معينة عن غيرها، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة أو بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة، ومن هذه المقاييس:¹

- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي.
- درجة التركيز في الصادرات.

2- القوة التنافسية للاقتصاد القومي:

تمثل هذه التنافسية للاقتصاد القومي احد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي، كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح ويمكن تعريف القوة التنافسية من خلال عدد من المقاييس أهمها:

- الرقم القياسي لأسعار الصادرات.
- معدل نمو الصادرات.

3- حجم السوق واحتمالات النمو:

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.

لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.²

1 - عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص (72)

2 - عمار زودة، "محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2007/2008 ص (121)

4- سعر الصرف*

توجد علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤدي التقلبات المفاجئة إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة¹. ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل... إلخ، وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى، كما أن للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف - بالزيادة أو بالنقصان - تأثير على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري².

5- معدلات التضخم*

معدلات التضخم لها تأثير مباشر على حجم الأرباح، وبالتالي على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، فالتضخم المفرط يسبب صعوبات للشركات في إدارتها لعملياتها في مختلف أنشطتها، كما هو الحال عند وضعها للإجراءات الحسابية وإدارة التدفق النقدي، وعادة ما ينتهي الأمر إلى حالة من الركود الاقتصادي في حالة قيام الدول المضيفة بفرض برامج طارئة في محاولة السيطرة على التضخم، إضافة إلى اهتمام معظم الدول النامية بتحرير اقتصادها والانفتاح على العالم الخارجي، التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم ذلك من خلال تطبيق مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري³.

6- الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري، وقد كان السبب في ظهور مجموعة الاقتصاديات الناشئة وزيادة مقدرتها في جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة صوب البلدان النامية باعتبار أن معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة في الطلب الكلي و المداخيل، لذلك يتوقع وجود علاقة موجبة بين الزيادة في معدل النمو في الناتج المحلي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

* - سعر الصرف: هو السعر الذي يتم عند مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي.

¹ - من إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الأولى، 2004، ص(26).

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، 2005، ص(72).

* التضخم: هو الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي.

³ - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة مطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 76.

⁴ - د، حازم بدر الخطيب، "أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة" ملحق دولي بعنوان، متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية". جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006 ص(231)

المطلب الثاني: محددات سياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة بها في التأثير على الاتجاه الاستثمارات الأجنبية التي قد لا توليها الدول النامية أهميتها بالرغم من التركيز عليها من جانب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات ومن هذه المحددات:

1- درجة الاستقلال السياسي

إن الاستقلال السياسي، معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه على الاستقرار الاستثمارات الأجنبية الموجودة واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبا. وكذلك العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، وطبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية.

حيث أن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني و الأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على الاستثمار في تلك الدولة.¹ ويتم تعرف على هذا الاستقرار من عدمه من خلال:

- احتمالات الحروب.
- النظام السياسي.
- معدل التغير في الإدارة الاقتصادية والسياسية.

2- التوجه السياسي ومدى تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي

ويقصد بالتوجه السياسي هو اتجاه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية (نظام رأس مالي أو نظام اشتراكي) فالاستثمار الأجنبي يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول ذات نظام اشتراكي لذا فإن الإدارة السياسية لدولة تأثير موجب أو سالب على حركة هذه الاستثمارات.

وكذلك تدخل الحكومي يتسم دائما بعدم الكفاءة و سوء الاستخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبي.²

وفي هذا الصدد قال: "وريك سميث Worrick Smith" رئيس فريق مؤلفي تقرير عن التنمية عام 2005، الصادر عن البنك الدولي، "يفيد أكثر من 90% من الشركات عن وجود فجوات بين السياسات وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، كما أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما يزيد على نصف الإنتاج في العديد من البلدان

1 - د،نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص (90-91)

2 - عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص (74)

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

النامية، وينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات، ومواجهة المصادر الأكثر عمقا من بين مصادر إخفاق السياسات والتي يمكنها تعكير مناخ الاستثمار".

إن التحدث عن المحددات السياسية يقودنا إلى ذكر أهم الأسباب الكامنة وراء المخاطر السياسية و آثارها التي يمكن أن تواجهها الشركات متعددة الجنسيات بالدولة المضيفة والتي سوف نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم(4): أسباب وآثار الخطر السياسي على الشركات متعددة الجنسية .

مصادر الخطر	الأيدولوجية السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلاب العسكري، الحقد والعداء للأجانب.
الآثار على أعمال الشركات متعددة الجنسيات	<ul style="list-style-type: none">● التجريد من الملكية أو المصادرة.● قيود عملياتية:<ul style="list-style-type: none">- قيود التحويل.- قيود على العمالة.- ملكية محلية.- متطلبات إنتاجية● نكث الوعد وفسخ العقد.● قيود تمييزية:<ul style="list-style-type: none">- ضرائب مقصودة، رسوم جمركية.- تعليمات التوظيف والعمالة.- الأجور ونوع الملكية.- متطلبات بخصوص الإنتاج.● أضرار مادية وتهديدات للأجانب وممتلكاتهم.

المرجع: عمار زودة، "محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، مرجع سابق، ص (128)

المطلب الثالث: المحددات القانونية و التشريعية.

تعتبر المحددات القانونية والتنظيمية محسنات أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، وهذا النوع من المحددات يعتمد على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك عن مدى قدرة الدولة المضيفة من خلال أجهزتها الإدارية الهادفة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لدخول الاستثمارات الأجنبية، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات عبر النقاط التالية:¹

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات هذه الاستثمارات الأجنبية، لأن الإطار التشريعي يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، حيث تلتزم كافة الأنشطة بالعمل في قوانين حاكمة ومنظمة لسير هذه الأنشطة بما يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأطراف النشاط الاقتصادي.

و تختلف تشريعات الاستثمار من دولة إلى أخرى باختلاف عدة عوامل، عادة ما تحدد توجهات المشرع في هذه الدولة أو تلك في صياغة التشريع، ومن أهم هذه العوامل:

- الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو للتكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.

- مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها.

- حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.

- القدرة الفنية والمالية و اللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية

السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توافر عدة مقومات من أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، و أن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرص

الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

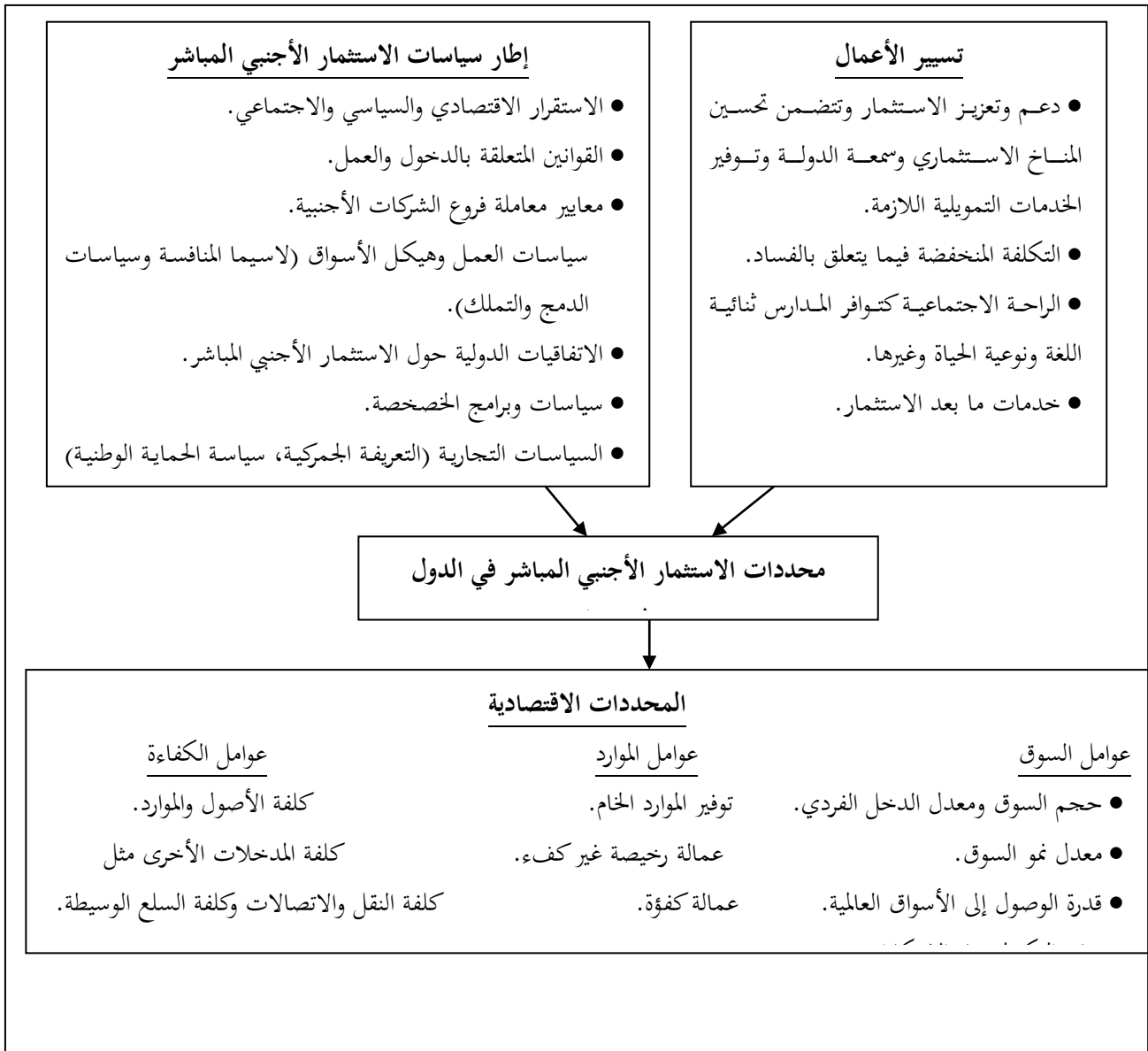
¹ - دكتورة أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص120

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تفعيل قوانين منع الاحتكار ودعم المنافسة.
- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للاستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالاستثمار وبالتالي دعم الاتجاهات الاستثمارية.
- وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري، الأمر الذي يخفض من قيم التكاليف التي يتحملها المستثمرين عند إقامة الاستثمار.

ويمكن تلخيص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة



المراجع: عصام عمر مندور، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص (74)

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، و التي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، والتي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالنظر أيضا إلى الإمكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر وضعف جهاز الإنتاج المحلي، ما من شأنه أن يمثل فرصا حقيقية للاستثمار، وتجلى اهتمام الجزائر بجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القوانين والإجراءات التحفيزية التي نصت عليها مختلف قوانين الاستثمار، بدءا من قانون الاستثمار لسنة 1963 بعد أن شرعت الحكومة الجزائرية في التكريس التدريجي لعملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري على الخارج، ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

المطلب الثالث: مؤهلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر الإجراءات والتدابير القانونية والمؤسسية أحد العوامل الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفعيله لذلك قام المشرع الجزائري بصياغة مجموعة من الإجراءات القانونية لصالح المستثمر الأجنبي أهمها:

1- قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963:

كان هذا القانون موجها إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساسا، وفي المادة (3) من هذا القانون حدد الاتجاه نحو الخارج لكن بغموض كبير، ومن هنا تم إدراك أن حريات الاستثمار معروفة للأشخاص الماديين والمعنويين والأجانب، حيث أنها تكمن تحت تصرف الأمر العمومي وقواعد التأسيس، لكن المادة 23 تصرح بوضوح أن الاستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة، أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق اقتصاد اشتراكي، خاصة في قطاعات النشاطات التي تشكل أهمية نسبية في الاقتصاد الوطني.

ورغم هذا فقد منح قانون 1963 بعض الضمانات للمستثمرين الأجانب:¹

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية و الطبيعية و الأجنبية (المادة 3).
 - حرية التنقل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري المؤسسة عن طريق اتفاقية.
 - المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية (المادة 5).
 - أخيرا، هناك ضمان ضد نزع الملكة، حيث لا يكون نزع الملكية ممكنا إلا بعد أن تصبح الأرباح متراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستثمرة والمستوردة كما يؤدي نزع الملكية إلى توزيع عادل.
- كما يشمل الاعتماد على الامتيازات الخاصة بتحويل الأموال ب50% من أرباح الصافية السنوية، والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها (المادة 31)، الحماية الجمركية (المادة 9 الفقرة 1)، التدعيم الاقتصادي للإنتاج، بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني لترقية العمال.
- إلا أنه رغم هذه الضمانات المنوحة فقد كانت الجزائر في هذه الفترة (1963-1964) تقوم بتأميمات وبينت الحكومة نيتها في عدم تطبيق قانون 1963 ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت إليها.

لكن هذا القانون لم يطبق ميدانيا وخاصة أن المستثمرين شككوا في مصداقيته ولم يتبع بنصوص تطبيقية خاصة أن الجزائر بدأت في التأمينات (63-64) وبعد سقوط النظام سنة 1965 ظهر قانون آخر في سنة 1966.

2- قانون الاستثمارات الصادر في 1966:

بعد فشل قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد "دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به" ويختلف نص 1963 عن نص 1966 من حيث المبادئ التي وضعها هذا الأخير والمتتمثلة في:²

- أن الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر.

¹ - عليوش قريوع كمال، "قانون الاستثمار في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص (4-11).

² - عليوش قريوع كمال، نفس المرجع، ص(7).

- ترجع مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية للدولة والهيئات التابعة لها .
- هناك احتكار للدولة والهيئات التابعة لها لهذه القطاعات.
- تدخل الدولة بمفردها بالمساهمة في رأس المال أو بمشاركة رأس المال الخاص في الشركات المختلطة. وفي هذه الحالة تتم المصادقة على القوانين الأساسية بمرسوم يتضمن إمكانية استرجاع الدولة للحصص أو الأسهم التي تملكها .
- منح الامتيازات والضمانات خصصت للاستثمار الأجنبي فقط، وتمثلت هذه الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية، تحويل الأموال والأرباح الصافية، وضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص شرعي يؤدي إلى تعويض يتم خلال 9 أشهر وهذا التعويض يساوي القيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.
- إن المشرع لم ينص على تحويل الأجور الخاصة بالعمال الأجانب ولم يحدد جملة للتأميم، أما الامتيازات المعروفة بأنها مالية فإنها في الحقيقة جبائية (المادة 14) لقد سمح قانون 1963 باعتماد مشروعين فقط، بينما قانون 1966 وصل نجاحه لتدفق الاستثمار الخاص بما يقارب 880 مليون دينار جزائري بين 1967-1974 وخلق بعض مناصب شغل قدرت بـ 27300 منصب عمل في 800 مشروع.
- لم يعجب قانوني 1963 و 1966 الأجانب لأنهما كانا ينصان على إمكانية التأميم، ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري، كما أن ما تم تحقيقه من استثمار أجنبي تعلق فقط بالشركات مختلطة الاقتصاد، وذلك من خلال الفترة 1966 إلى 1982.

3- قانون الاستثمار لسنة 1982 (قانون 82- 13 المؤرخ في 28/09/1982)

لقد جاء هذا القانون ليعترف رسميا بالاستثمار الأجنبي المباشر ويتبناه من خلال خلق شركات مختلطة بمشاركة رأس المال الأجنبي ورؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية، كما جاء هذا القانون ليسمح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالاندماج في الاقتصاد الوطني، إذ قامت السلطات بإعادة هيكلة أولية لمؤسسات القطاع العام سنة 1982 وقررت تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا.¹

كما أكد على حقيقة مهمة مفادها أنه بوجود هذه الشركات المختلطة يكون للشركاء الأجانب الحق في الإدارة والتسيير والمراقبة واتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

لقد حقق هذا القانون نجاحا أكبر بالمقارنة مع القوانين التي سبقته إذ استطاعت الجزائر أن تحصل على التقنيات والمعارف وحتى الأيدي العاملة...، إلا أن الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدولة لم تسمح بجلب الاستثمارات بالقدر الذي كان متوقعا له.

¹ - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 30.

4- قانون الاستثمار لسنة 1986 (قانون 86-13 المؤرخ في 19/08/1986)

في هذه الفترة واجه الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وهي انهيار أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدولار، وبالتالي تدهور إيرادات الصادرات النفطية، كذلك تفاقم الديون الخارجية، وارتفاع نسبة التضخم، في ظل هذه الأوضاع الصعبة، قامت الدولة بتعديلات على قانون 82-13، وإصداره في شكل قانون معدل ومتمم هو قانون 86-13، أقرت فيه تفصيل الاستثمار من خلال مشاركة رأس المال الأجنبي مع المؤسسة العمومية في حد أقصى 49 %، وقد منح امتيازات عديدة للمستثمر الأجنبي أهمها:¹

- ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.

- تحفييزات وتسهيلات الجبائية.

- رفع أو تخفيض رأسمال الشركة المختلطة حسب اللزوم والحاجة.

- المشاركة في التسيير.

كباقي القوانين السابقة الذكر، لم يتمكن هذا القانون من تحقيق الأهداف المرجوة بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 وتفاقم مشكلة المديونية.

5- قانون الاستثمار لسنة 1988 (القانون 88-25 المؤرخ في 12/01/1988)

في هذه السنة تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، استخلافاً للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، كما أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمار وكانت تهتم بما يلي:

- توجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية.²

- تنظيم صناديق المساهمة.³

- القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية

- توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.⁴

ومن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:⁵

- إزالة القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار الذي جاء به القانون 82-13.

- إلغاء الإجراءات المتعلقة بالاعتماد.

- المؤسسات غير خاضعة للوصاية الوزارية.

- المؤسسات غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية.

1 - القانون رقم 86-132 المؤرخ في 19 أوت 1986 ، مكمل ومعدل لقانون 82-13 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة الاقتصاد وطرق سيرها.

2 - القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

3 - القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.

4 - القانون 88-25 المؤرخ في 25 أوت 1988 يتعلق بتحديد الاستثمارات الوطنية الخاصة.

5 - عليوش قريوع كمال ، مرجع سابق، 1999، ص (10-11).

- المؤسسات خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة.
- **6- قانون النقد والقرض:** بالرغم أن القانون 90-10 هدف إلى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني انه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:¹
 - حرية الاستثمار وذلك بالسماح للمقيمين والغير المقيمين بتحسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار إمكانية تحويل الأرباح وإعادة تحويل رأس المال.
 - قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات او الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.
 - التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين والغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا أكدت على مبدأ المساواة بين المستثمرين.
 - وقد لعب المصرف المركزي دور هيئة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.
- **7- قانون الاستثمارات لسنة 2001 :**

يعتبر الأمر رقم 03-01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 من أهم القوانين التي يتركز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرًا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخصوصية، حيث تم الاعتراف بجرية الاستثمار هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيصا مسبقا (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين). هذا التحديد لا يعتبر معرقلا، بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية والجديد في هذا القانون.

- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تعويضا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI وقد فتحت فروعها لها في عدة ولايات من الوطن، وتنوي فتح فروعها أخرى في الخارج، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالها المالي.

8- قانون الاستثمار لسنة 2006.

هذا الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فقانون الاستثمار الصادر في 2006 يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع لقانون الجزائري في حدود 100٪ من الرأسمال المقيم أو غير

¹ - د، رايس حدة- أ. كرامة مروة، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص(66).

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو من خلال المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة على شكل مساهمات نقدية أو عينة أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية، فهو عدة ضمانات لحماية الاستثمار تتمثل أساسا في ما يلي:¹

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها.
- المعاملة المتماثلة لكل المستثمرين بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات واتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري القانوني.

- لجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع الدولة الجزائرية والمستثمرين غير الجزائريين (الأجانب). حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

قبل توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر كما هو ممثل في الجدول التالي:

1- أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر

جدول رقم (5): عدد المشاريع للمستثمرين الأجانب خلال الفترة (2002-2010)

المنطقة	عدد المشاريع	مبلغ (ب 106 دج)
أوروبا	264	305.008
منها الإتحاد الأوروبي	220	264.602
آسيا	37	513.233
الولايات المتحدة الأمريكية	12	59.559
الدول العربية	208	802.097
إفريقيا	1	4.510
أستراليا	1	2.974
مشاريع متعددة الجنسيات	1	2.974
المجموع	528	1.693.748

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الموقع الإلكتروني: www.andi.dz

¹ - د، رايس حدة- أ. كرامة مروة، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 67

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

نلاحظ من خلال الجدول أن الدول العربية تحتل المرتبة الأولى وذلك بمبلغ يقدر بـ (802.097)، إذ تعتبر مصر، المملكة العربية السعودية، و الكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر¹، في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من آسيا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر بـ (513.233)، ومن أهم المستثمرين الصين واليابان، و تليها الاستثمارات المتدفقة من أوروبا بـ 264 مشروع بما يعادل (305.008)، وهذا يعود إلى باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي أدى إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية و من أهمها فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا. و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة بمبلغ يقدر بـ (59.559)، أما الاستثمارات المتدفقة من كل من إفريقيا، أستراليا وكذا مشاريع متعددة الجنسيات تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

للتعرض إلى معرفة مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر سوف نقوم بتحليل الجدول التالي:

جدول رقم (6): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2013/1990)

الوحدة: بالمليون دولار أمريكي.									
1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
606.6	260	270	*****	*****	*****	30	80	40	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
1661.8	1795,4	1081	881.9	633.7	1165	1107.9	280.1	291.6	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
السنوات									
			2013	2012	2011	2010	2009	2008	
			1691	1499	2581	2301	2746.4	2593	صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2014 (UNCTADstat, UNCTAD)

حسب الجدول رقم (6) يمكن أن نميز ثلاث مراحل لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفترة الأولى (1996/1990): حيث عرفت هذه الفترة شبه غياب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك

لعدة أسباب أهمها تدهور الأمني الذي ظهر في التسعينات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي حيث أثرت هذه الأسباب على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر .

¹ - لوعيل بلال " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي " أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الرابع ، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008، ص(138)

الفترة الثانية (1996/2000): حيث تميزت هذه الفترة بعودة تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لاسيما بعد الإجراءات والتشريعات الجديدة المشجعة على الاستثمار، مثل التحفيزات الجبائية، التي سنت في قانون الاستثمار لسنة 1993 لكن هذه الاستثمارات الأجنبية توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات، وبقيت الجزائر في هذه الفترة غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى.

الفترة الثالثة (2000/2013): فمنذ سنة 2000 تقريبا بدأت جاذبية الجزائر لتدفقات الاستثمار الأجنبي في تطور مستمر، فمنذ أن كان حجم هذه التدفقات فوق مستوى 200 مليون دولار سنويا، حيث كان هذا الأداء الجيد لمناخ الاستثمار في الجزائر راجع إلى إنجاز بعض الاستثمارات الإستراتيجية في قطاع المحروقات، قطاع الاتصالات وكذا قطاع الحديد والصلب، وفي سنة 2003 تراجعت نوعا ما التدفقات الواردة إلى الجزائر لتصل إلى 633.7 مليون دولار فقط، وذلك بعدما قدرت سنة 2001 و 2002 ب 1107.9 و 1065 مليون دولار على التوالي، وفي سنة 2004 عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع لتبلغ مستوى 881.9 مليون دولار ، وبدءا من سنة 2005 بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر تعرف تطور معتبرا حيث بلغت سنة 2005 ب 1.081 مليار دولار، ثم قفزت إلى 1795.4 مليار دولار سنة 2006 وذلك بنسبة تطور بلغت % 66 وإلى غاية هذا التاريخ يلاحظ توسع كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر مقارنة بالسنوات الأولى للألفية الثانية، حيث تشكل حجم تدفقات سنة 2006 ثلث حجم التدفقات المسجلة سنة 2003، لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها لاسيما في سنة 2008 أين بلغت مستوى 2.593 مليار دولار وذلك كنقطة تحول كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ثم قفزت هذه التدفقات إلى حجم 2746.4 مليار دولار سنة 2009 لتكون بذلك الجزائر قد سجلت أعلى قيمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية يومنا هذا، على اعتبار أن حجم هذه التدفقات عرف بعد ذلك تراجعا محسوسا، حيث بلغت التدفقات مستوى 2301، 2581 و 1.499 و 1.691 مليار دولار وذلك في كل من سنوات 2011 ، 2010 و 2012 و 2013 على التوالي.

ويرجع هذا الارتفاع والتحسن في جاذبية الجزائر عموما إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، بالإضافة إلى مزايا موقعها، بفضل المخططات الخماسية للتنمية والتي تركزت أغلبها في مجال البناء والأشغال العمومية مما ساهم في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب، إضافة إلى رؤوس الأموال التي ظلت تتدفق في قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: مؤهلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد تمكنت الجزائر من قطع عدة أشواط فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والتحرر والانفتاح على العالم الخارجي عبر التفاوض لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتوقيع العديد من الاتفاقيات، معتمدة على مؤهلاتها وإمكاناتها الخاصة، وبذل أقصى جهودها من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات هامة لجذب أكبر كم ممكن من رأس المال الأجنبي.

وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم مؤهلات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والتي يمكن حصرها في النقاط التالية.

- موقع جغرافي استراتيجي، يتوسط بلدان المغرب العربي، كما تمثل مدخل إفريقيا وتتميز بمساحة شاسعة وسواحل وجبال تطل على البحر، تمتد على مسافة 1200 كلم موفرة ثروة سمكية هائلة.
 - وتتوفر أيضا على إمكانيات سياحية مهمة متنوعة ما بين صحراوية وساحلية وذلك لتوفرها على آثار ومواقع خلابة تجذب الكثير من السياح وهي في حاجة إلى استثمار لتلبي كل متطلباتهم وتوفر لهم كل أساليب الراحة والرفاهية.
 - امتلاكها ثروة بشرية هامة أكثر من 70% منها شباب مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة.¹
 - توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ، طرقات، مطارات، المناطق الصناعية، شبكات السك الحديدية ووسائل الاتصال الحديثة.
 - احتواؤها على أكثر من 35 مليون نسمة مع معدل متزايد للنمو الديمغرافي.
 - توفرها على موارد طبيعية مختلفة، حيث تحتوي على ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى احتياطها من البترول والفوسفات، الحديد، النحاس والمعادن الثمينة... وغيرها.
 - تنوع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية.
- كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه لكن كل هذه العوامل وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى وهي ذاتها المؤهلات التي عملت وتعمل الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي:
- الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي.
 - الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو إيجابية.
 - الحوافز الجبائية والضريبية.
 - الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
 - الشراكة الأورو متوسطية.
 - إصلاح القطاع المصرفي وقطاع العدالة.

¹ - مصباح بلقاسم، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر -" مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، -الجزائر- 2005/2006 ص(90).

خلاصة الفصل الأول:

تم التعرض في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتم الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، الذي تعددت فيه التعاريف حسب الأطراف التي يهتمها مناقشة موضوعه، ليخلص الجميع إلى الاتفاق على مبدأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل امتلاك لكيان أجنبي لأصول، ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيضة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداء من نسبة مقدرة بـ 10% كحد أدنى، تلا ذلك التعرض إلى محدداته أو العوامل التي تؤثر وتتحكم في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، حيث أن هذه العناصر تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبيقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وبطبيعة الحال فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدولة ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البيئة الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات، وفي المبحث الأخير تم إلى تطرق واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتهيئة مناخها الاستثماري من الناحية القانونية، وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارد إليها، وكذلك تم تطرق إلى أهم مؤهلات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني:
الإطار المفاهيمي للحوكمة

تمهيد:

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة ، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 ، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطبيق معايير الحوكمة.

ولقد أدركت الوكالات والمنظمات الدولية الافتقار إلى معايير الحوكمة الذي يشكل عقبة أمام تحقيق أهم أهداف الألفية الثالثة، والمتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتخفيض حدة الفقر وخلق فرص التشغيل، لما لها من تأثير قوي على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول. حيث يترتب عن ضعف معايير الحوكمة تقييد مناخ الاستثمار والأعمال، وارتفاع التكاليف المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية، والتي تفتح المجال لنمو وانتشار الفساد على المستوى الإداري والسياسي الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة الأسواق.

وفي ضوء ما سبق، فقد ركزت الجهود الدولية على أهمية السلوكيات الحكومية أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة في التأثير على مناخ الاستثمار بالدول المضيفة، والتي تعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرا للاستقرار طويل الأجل لأنها تحدد طريقة اختيار وتنفيذ السياسات الاقتصادية ، كما تنطوي على تفعيل القضايا المتعلقة بالشفافية، المصادقية ، والمساءلة ، والملائمة ما بين السياسات المختارة والظروف أو الأوضاع المحلية، وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة للتعرف على أهم السمات والملامح الأساسية للحوكمة والتي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري سياسيا وتشريعيا ومؤسسيا وإقتصاديا.

وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء على أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة

المبحث الثالث: الحوكمة في الدول العربية

المبحث الرابع: آلية العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة وخصائصها

عرف مصطلح (Governance) عدة ترجمات إلى اللغة العربية عكستها المصطلحات العديدة التي تدير إليه، إذ يكمن في هذا الإطار العديد من الترجمات منها: الحوكمة، الحكمانية، الحكم، إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع والحكم الراشد، حيث تفسر طبيعة العلوم الإنسانية والاجتماعية تعدد هذه الترجمات، ففي الوقت الذي تبنت فيه العديد من مراكز الدراسات والبحوث مثل المنظمة العربية للعلوم الإدارية مصطلح الحكمانية كترجمة Good Governance تبني مجتمع اللغة العربية ترجمة الحوكمة¹.

وقد دخل البنك العالمي والعديد من المنظمات العالمية في هذه العملية، حيث قرروا أن ممارسات الحوكمة تعتبر من أهم المعايير التي تستخدم في الحكم على اقتصاديات البلدان و التعامل معها بأفضلية في التجارة الدولية ولهذا الغرض سنحاول في المبحث التطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

إن التعاريف التي أعطيت لمصطلح الحوكمة لا تلقى اتفاقاً سواءً بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين العلماء، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف:

أولاً - تعريف الحوكمة من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية.

1- حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن الحوكمة هي قيمة تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها طويل الأمد على أجيال متعدّدة، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بواسطة أفراد الشعب ويضمن احترام المصلحة العامة ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة عموم المجتمع².

2- كما تشير الحوكمة وفقاً لمنهج البنك العالمي أو مركز بحوث ودراسات البنك العالمي، إلى كل من المؤسسات والأساليب أو الإجراءات التي من خلالها تمارس السلطة بالدولة مهامها في إطار من الشفافية والمصادقية أو المساءلة، والتي يمكن التعبير عنها بالمشورات التالية(*): الديمقراطية (أو الاستجابة لمطلب الأفراد والمساءلة)، والاستقرار السياسي وعدم العنف، وجودة البيروقراطية أو فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة، وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، وعدم انتشار الفساد أو مدى مكافحته، وأخيراً مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعم للحقوق والملكيّات.

¹ - محمد جمال باروت، "تقرير عن ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004 ص(174).

² - صلاح محمد الغزالي، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت، 15 مارس 2007، ص (2)

(*) - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع التالي: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

3- وحسب صندوق النقد الدولي، فيشير للحوكمة على أنها الطريقة التي بواسطتها تسيير السلطة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.¹

4- وحسب تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية، فتشير للحوكمة على أنها الطريقة التي من خلالها تسيير الموارد الاجتماعية و الاقتصادية للبلد، أي استعمال وتطبيق السلطة من طرف مختلف الفاعلين في الحكومة بطريقة فعالة مستقيمة، شفافة وروح المسؤولية.

ثانيا- تعريف الحوكمة من وجهة نظر بعض العلماء.

1- يعرف كل من Hewit et Cynthia الحوكمة على أنها القدرة على التسيير الفعال لكل المنظمات ويتجلى ذلك في اخذ القرارات الملائمة بدقة و البحث عن الديناميكية على مستوى النشاط الجماعي لخدمة الصالح العام والخاص. من خلال هذا التعريف يوضح الباحثين ضرورة أن يشمل التسيير الفعال للمؤسسات العامة و الخاصة على حد سواء و الذي لا يكون إلا باتخاذ القرارات الصحيحة و المناسبة.²

2- وقد خلص (R.A.Rohdes) إلى أن تعريف الحوكمة يمكن أن يشتمل على العناصر التالية³:

- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.
- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى التفاوض.
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

كما أشارت الدراسات السابقة إلى المفاهيم المختلفة للحوكمة على النحو التالي⁴:

أ- الحوكمة السياسية:

وتتمثل الحوكمة السياسية فيما يلي:

- التقليل من العنف والتعارض الداخلي والخارجي للدولة.
- تحقيق الديمقراطية والتي تتضمن النزاهة في العملية الانتخابية وتعدد الأحزاب والمشاركة السياسية.
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية لجميع أفراد المجتمع.
- الثقة في النظام القضائي والشريعي للدولة.

1 - فتيحة بن بادة، " دور الهيئات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة"، مذكره ماجستير، مالية دولية، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2011/2012، ص (4)

2 - غلاي نسيم، فعالية حوكمة الشركات، دراسة ميدانية لمؤسسات تلمسان، مذكره ماجستير، علوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011 ص (39).

3- زهير عبد الكريم الكاباد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2003، ص(12).

4 - عبد العزيز السوداني، "أثر جودة الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي العربي"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعاده المحاسبية الإدارية والاقتصادية" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص (369).

• المساءلة لكل من يرتكب خطأ.

• مكافحة الفساد السياسي.

ب- الحوكمة الاقتصادية

وتتمثل الحوكمة الاقتصادية فيما يلي:

• استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وتحقيق التنمية المستدامة.

• الشفافية والمصداقية والقدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية.

• مكافحة الفساد.

• تشجيع الاندماج الإقليمي

ج- حوكمة الشركات¹

وتتمثل حوكمة الشركات فيما يلي:

• تحسين المناخ الاستثماري، وتطويع البيئة لتتلاءم مع الأنشطة الاقتصادية.

• كفاءة في قيام السوق بوظائفه في الرقابة على الشركات.

• المعاملة المتساوية بين المساهمين، وحماية حقوقهم.

• كبح مخالفات الإدارة عن طريق المسائلة والشفافية.

المطلب الثاني: خصائص الحوكمة

من خلال ما سبق، وبعد استعراض المفاهيم المختلفة للحوكمة، يمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الأطر السياسية ونظم الحوكمة تعد من أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في الوقت الحالي لتهيئة المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من حدة الفقر، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة التعرف على خصائص الحوكمة أو السمات الرئيسية للحوكمة للوقوف على أهم سبل أو أساليب تحقيق تلك الخصائص، وهو ما سوف يتم تناوله أو التركيز عليه في الجدول التالي :

¹ -د.علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسي والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص(35-46)

جدول رقم (7): خصائص الحوكمة

خصائص الحوكمة	كيفية الوصول إلى جودة الحوكمة (سبل تحقيق تلك الخصائص)
(1) الشفافية	<ul style="list-style-type: none"> - سهولة إتاحة وتوفير المعلومات للمستثمرين، واستقلالية وسائل الإعلام. - التوقيت المناسب لتوفير المعلومات عن التغيرات في نظام الاستثمار. - تجميع المعلومات وتوفيرها عن دور تأثير الاستثمارات على الاقتصاد القومي.
(2) القدرة على التنبؤ	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة أن تتسم السياسات والأطر القانونية والتشريعية للاستثمار بالشفافية والوضوح. - أن تتسم القواعد والإجراءات التي تحكم الاستثمار بالسهولة والبساطة. - كفاءة وفاعلية التسهيلات المقدمة للاستثمارات.
(3) المصدقية	<ul style="list-style-type: none"> - بناء جسور من الثقة بين صانعي السياسات، ومتخذي القرارات، ومنفذي القوانين، وجميع الوحدات الاقتصادية في المجتمع. - درجة الاستقرار والاستمرارية في القرارات والقوانين ذات الصلة بتنفيذ السياسات.
(4) المساءلة	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة تقاسم المعايير الأخلاقية الملائمة للعاملين بالدولة. - توفير مقاييس ومعايير لمكافحة الفساد. - تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ. - توفير آليات ذات كفاءة لحل المنازعات بين المستثمرين.
(5) المشاركة	<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل درجة المشاركة لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، ومراقبة مستوى الأداء، وتصحيح الانحرافات. - مشاركة القطاع العام والخاص في تحسين المناخ الاستثماري.

Source: UNCTAD, "Good governance in Investment Promotion" TD/B/COM.2/FM.15/2, united nations Conference on trade and Development (2004), p (8)

المبحث الثاني: مؤشرات الحوكمة

في هذا الإطار سيتم إلقاء الضوء على المتغيرات الخاصة بالحوكمة أو جودة وكفاءة الأداء الحكومي وما يتعلق بهذا المتغير من مؤشرات ذات تأثير على تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية وذلك وفقا للمنهج الخاص بالبنك العالمي، هذا بالإشارة إلى المناهج المختلفة لقياس تلك المؤشرات، فهناك العديد من المنظمات الدولية الخاصة والعامة قامت ببناء عدد من المؤشرات التي تعكس كفاءة الدولة في إدارة شؤونها الاقتصادية والسياسية، وسوف يتم تناول هذه المؤشرات وكيفية تكوينها ومصادرها وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مؤشر الفساد ومكافحته.

المطلب الثاني: مؤشر الديمقراطية و الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: مؤشر النظام التشريعي والقانوني المدعم للحقوق والملكيات.

المطلب الرابع: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات ونوعية البيروقراطية.

المطلب الأول: مؤشر الفساد ومكافحته

يعتبر مكافحة الفساد من أهم المؤشرات الدالة على كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وفيما يلي عرض للمفاهيم المختلفة له، وكيفية قياسه:

1- مفهوم الفساد:

الفساد: هو إساءة استعمال واستغلال الصلاحيات الممنوحة لشخص ما، بهدف تحقيق مكاسب شخصية إضافة إلى وجود مقترن بتضارب المصالح وهي مشكلة من شقين:¹

● **مستوى العام-الخاص:** يشتمل على فكرة مفادها، أنه لا يتوقع من مسؤولي الحكومة المشاركة في المنشآت الربحية أن يقدموا معروفا ما، من حيث التأثير بشكل غير مباشر على عملية صنع القرار مما يؤدي إلى إعطاء معاملة تفضيلية إلى المنشآت التي تتعامل معها مباشرة.

● **مستوى الخاص-الخاص:** يتصل مفهوم قيام مؤسسة واحدة بتأدية مهمتين متعارضتين، مثلا المراجعة والاستشارات، ولعل هذا ما يقف وراء الفضائح المالية في كل من الدولة النامية والمتقدمة.

يعرف- مركز بحوث ودراسات البنك الدولي- الفساد على أنه الممارسات التي تتم من جانب الهيئات أو المؤسسات العامة بالدولة بهدف الحصول على مكاسب خاصة، ويقاس مدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية ما بين المؤسسات العامة للدولة لإنجاز عمل معين أو للحصول على خدمات حكومية يتعذر الحصول عليها بدون

¹ - بادن عبد القادر، "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية" بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2008، ص (83-84).

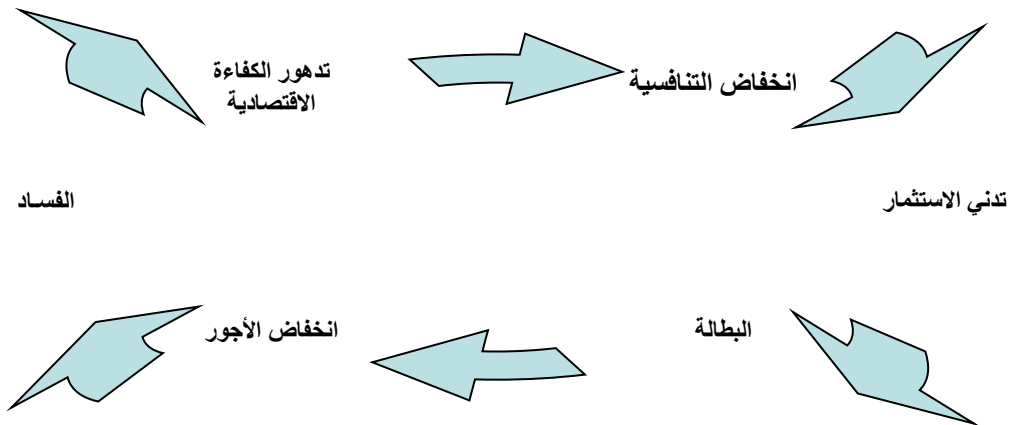
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحوكمة

هذه المدفوعات، وتأثيرها السلبي على النشاط أو المناخ الاستثماري، كما يقيس أيضا الفساد السياسي والذي يتم بفرض المشاركة في الأحزاب السياسية أو استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.

وأيا يتمثل الفساد في قيام البيروقراطيين أو السياسيين استغلال مراكزهم أو نفوذهم من أجل تحقيق مصلحة خاصة، ويظهر الفساد وينمو نتيجة لاعتبارات مختلفة، منها اعتبارات اقتصادية تتمثل في تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية علاوة على انخفاض مستويات الأجور بالقطاع الحكومي، ومحاولة البعض تحقيق مكاسب غير مشروعة من مناصبهم نظرا لاعتبارات سياسية منها اتباع سياسات التعيين والتوظيف الحكومي، والقصور في الرقابة على أنشطة الدولة، وغياب الديمقراطية والمساءلة، وعدم حماية الحقوق المرئية للأفراد، وأيضا اعتبارات ثقافية واجتماعية ترتبط بالعلاقات والأعراف ومستوى وعي الأفراد، وتعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها¹.

واتفق المختصون على أن الفساد مصطلح في يعبر عن جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام، في شكل ظاهرة يعاني منها المجتمع، وهو ما يؤدي إلى تدهور الكفاءة وتراجع التنافسية وبالتالي تراجع حجم الاستثمار وما يتبعه من بطالة وتدني في الأجور، مما يدفع مرة أخرى إلى المزيد من الفساد، ضمن إطار حلقة الفساد المفرغة كما سنوضحه في الشكل التالي:

شكل رقم (2): حلقة الفساد المفرغة



المصدر: عبد القادر خليل، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد" (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر) مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009، ص(91).

وبذلك يتصف الفساد بأنه يتم ضمن أطر شبكية معقدة، وليس مجرد ممارسات فردية يعيد إنتاج نفسه ضمن حلقة الفساد المفرغة. ويمكن صوغ الفساد كما يلي:

الفساد = احتكار القوة + الافتقار إلى الشفافية - المساءلة

¹ - المراسي السيد حجازي، "التكلفة الاجتماعية للفساد" المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص (199-200).

2- أنواع الفساد:

يمكن تصنيف الفساد إلى قسمين:

أ- **الفساد الإداري**: يشير إلى مدى وجود الفساد في السلوك ما بين العاملين في الحكومة والذي يرجع إلى انتشار البيروقراطية بهدف الحصول على مكاسب خاصة مالية أو معنوية، مما يترتب عليه زيادة نفقة المعاملات المرتبطة بعمليات تشغيل المنشآت، على سبيل المثال الحصول على تراخيص التصدير أو الاستيراد ومثل هذه النفقات تزيد من التكاليف وتقلل من الأرباح المتوقعة لهذه المنشآت الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف حوافز الشركات المحلية أو الأجنبية على الاستثمار ومن هنا يمكن القول بأن الفساد الإداري يعد محددًا أساسيًا للمستثمرين الأجانب للبدء في الإنتاج بالدولة المضيفة¹.

ب- **الفساد السياسي**: يشير الفساد السياسي إلى ممارسة الفساد على مستوى السياسيين، واستغلال السلطات العامة أو القوى السياسية للأفراد للحصول على مكاسب خاصة مادية أو معنوية، ويرتبط الفساد السياسي بتفصيل أو صياغة قوانين الانتخابات، واختلاس الأموال العامة للدولة لتمويل الحملات الانتخابية التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين².

3- **توصيف مؤشر الفساد**: يقيس هذا المؤشر مدى وجود وانتشار الفساد والرشاوي ما بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر هو تقرير منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة غير حكومية تم تأسيسها في عام 1993 وتضم فروعًا في 102 دولة، كما تغطي بياناتها سلسلة زمنية سنوية ويتراوح نطاق هذا المؤشر ما بين الصفر (انتشار الفساد) و 10 درجات (عدم فساد الجهاز الحكومي)³.

وقد تم تكوين هذا المؤشر بناء على المسوحات التي أجرتها تسعة مؤسسات ومنظمات دولية متخصصة في ذلك الشأن، وهذه المسوحات عبارة عن أسئلة تم توجيهها لرجال الأعمال والمنظمين المحليين الاقتصاديين وعامة الجمهور ووسائل الإعلام، وتتعلق بمدى وجود مدفوعات إضافية غير رسمية، يطلبها الجهاز الإداري الحكومي من الأفراد والشركات نظير أية معاملات مع هذا الجهاز وأيضا عن طرق مكافحة الفساد السياسي والإداري بالدولة ويتضمن ذلك الجوانب المتعلقة بالفساد في السلطة التشريعية والقضائية، وعلى المستوى التنفيذي، وكذلك عن الفساد عند تحصيل الضرائب، إضافة إلى أي مدى يمثل الفساد إهدارا للموارد العامة للدولة لتحقيق مكاسب

¹ -بوزيد سايج، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10 - الجزائر - 2012، ص(56)

² - أحمد فارس عبد المنعم، "الديمقراطية ومكافحة الفساد" تحرير في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999، ص (332-333).

³ - عمر صقر، عادل المهدي، سامي غففي حاتم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المهندس للطباعة، كلية التجارة جامعة حلوان، 2001، ص(139-140)

خاصة، وعن مدى التأثير السلبي للتفاوت في مستويات الفساد ما بين الدولة الأم والدولة المضيفة على المستثمرين الأجانب بالدولة المضيفة.

المطلب الثاني: مؤشر الديمقراطية و الاستقرار السياسي

أولاً: مؤشر الاستقرار السياسي وعدم العنف

إن عدم وجود استقرار سياسي يؤثر سلباً على مستوى النمو بما يخلقه من اختلالات تعصف بضمانات الاستثمار، ولقد عرفت العديد من البلدان النامية فترات من النزاعات والاختلالات الأمنية جعلتها تصنف من البلدان ذات الخطر العالي على الاستثمار، وكانت النتيجة هي اجتناب المستثمرين الأجانب إقامة مشاريع في هذه الدول أو إيداع رؤوس أموالهم في أسواقها المالية المختلفة والاتجاه نحو البلدان ذات المناخ الاستثماري المستقر والأكثر أماناً¹.

كما يعرف - البنك العالمي - الاستقرار السياسي بمدى الاستقرار في السلطات الحاكمة، وهل يتم تغييرها باستمرار، وهل هذا التغيير يتم باستخدام وسائل غير مرتبطة بدستور الدولة وتتسم باستخدام العنف والإرهاب. ويعتمد هذا المؤشر على فكرة أساسية مفادها أن جودة الحكومة بالدولة مرتبطة بمدى خضوع السلطات الحاكمة للتغيير المستمر باستخدام وسائل العنف والتي لها تأثيراً سلبياً مباشراً على استمرارية السياسات ومدى مصداقيتها، كما تحد من قدرة المواطنين على الاختيار بصورة تدريجية ومنظمة لمن يمثلهم وإمكانية مساءلتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وعليه فإن هذا المؤشر يقيس المخاطر التي تترتب على عدم الاستقرار السياسي من انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 1% إلى 4% والذي يعود إلى عدم استقرار السلطات الحاكمة، وانتشار الحروب الأهلية والتدخل العسكري، والتعصب الديني، والعنف السياسي والإرهاب والاعتقالات السياسية.

كما يشير عدم الاستقرار السياسي أو الخطر للدولة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب إلى خطر أو احتمال حدوث بعض الأحداث السياسية والتي تؤدي إلى تغيرات في الجوانب المرتبطة بالربحية لاستثماراتهم بالدولة المضيفة، وتتمثل الجوانب المختلفة لعدم الاستقرار السياسي والمرتبطة بالمستثمرين الأجانب في:

- عدم استقرار الاقتصاد المحلي للدولة والإصلاحات الهيكلية.
- القيود واللوائح التنظيمية التي تعوق دخول المستثمرين الأجانب للسوق.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- التدخل الحكومي فيما يتعلق بالرقابة على الأسعار.
- عدم الاستقرار الاجتماعي والمتمثل في الفساد والعنف السياسي والحروب الأهلية.

¹ - مصطفى عبد اللطيف، "دور الدولة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي واستمرارية النمو في ظل الحكم الراشد" الملتقى الوطني الثالث بعنوان، سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 04/05/2007، ص (07)

ثانياً: مؤشر الديمقراطية (المساءلة والاستجابة أو التصويت)

تعرف الديمقراطية- وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي- بمدى النزاهة والكفاءة في العملية السياسية، وما تتضمنه من حماية للحريات المدنية والحقوق السياسية، الأمر الذي يتمتع معه أفراد المجتمع بالقدرة على المشاركة في اختيار السلطات أو الهيئات الحاكمة، هذا بالإضافة إلى حرية واستقلالية وسائل الإعلام، والتي تعد بمثابة أداة هامة في تحقيق الرقابة والمساءلة لكل من يرتكب خطأ على كافة المستويات الإدارية والسياسية، كما تعكس الديمقراطية مدى وجدود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والسعي تجاه تحقيق الصالح العام لجميع أفراد المجتمع¹.

ثالثاً: توصيف مؤشر الديمقراطية والاستقرار السياسي:

منذ بداية السبعينيات قامت إحدى المؤسسات غير الهادفة للربح بتكوين مؤشر يعكس مستوى الديمقراطية والاستقرار السياسي في عدد كبير من دول العالم، وتسمى هذه المؤسسة بدار الحرية Freedom House ويتم إعداد هذا المؤشر في شكل رقم إجمالي يعبر عن مستوى الديمقراطية في الدولة.

ويتكون هذا المؤشر من متوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية والمدنية وفي هذا الصدد يتم إجراء نوعين من قوائم الاستقصاء، إحداهما تضم تساؤلات حول الحقوق المدنية واستناداً على الإجابات يتم استخراج مؤشر متوسط يعبر عن مستوى الديمقراطية، وتمثل هذه التساؤلات الخاصة بمهذين المؤشرين فيما يلي²:

أ- الحقوق السياسية:

يتم تكوين هذا المؤشر استناداً إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى ثلاثة مكونات تتمثل في (مدى كفاءة أو نزاهة العملية الانتخابية والأحزاب السياسية ودرجة المشاركة السياسية، والمهام الحكومية ودورها في مكافحة الفساد والعنف السياسي). وتمثل التساؤلات الخاصة بتكوين هذا المؤشر فيما يلي:

1- التساؤلات الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية.

- هل يتم انتخاب الهيئات الحاكمة من خلال نظام انتخابي حر؟
- هل يتم انتخاب ممثلي السلطة التشريعية وفقاً لنظام انتخابي حر؟
- هل توجد قواعد انتخابية عادلة، وتكافؤ في الفرص ونزاهة في قواعد التصويت والإعلان؟

¹ Daniel Kaufman، Aartkraay and Massimo Mastruzzi، "Governance Matters III: Governance Indicators" world Bank policy Research Department working Paper.(2004)، p(3)

² - عمر صقر وآخرون، مرجع سابق، ص (136-137).

2- التساؤلات الخاصة بالأحزاب السياسية ودرجة المشاركة السياسية:

- هل من حق الأفراد تنظيم أنفسهم في مجموعات جزئية تنافسية؟
- هل يوجد احتمال لوجود أصوات مضادة لانتخاب ممثل معين؟
- هل تخضع الأفراد للحكم بواسطة سلطة أجنبية عسكرية، أو حكومات إرهابية أو أي شكل من أشكال القوة؟
- هل الجماعات العرقية تنظم وتحكم نفسها أم تسهم بشكل غير رسمي في صنع القرار الحكومي؟

3- التساؤلات الخاصة بالوظيفة أو المهام الحكومية لمكافحة الفساد السياسي:

- هل الهيئات الحاكمة، وممثلي السلطة التشريعية الذين تم انتخابهم وفقا لنظام حر، هم فقط المسؤولون عن اتخاذ وتعديل وتنفيذ السياسات الحكومية؟
- هل الحكومة لديها الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات والوسائل المناسبة لمكافحة الفساد والبيروقراطية ما بين الهيئات؟
- هل المساءلة الحكومية للأعضاء الذين تم انتخابهم في إطار يتسم بالشفافية والوضوح، والمصادقية وبالتالي هل السلطات الحاكمة تخضع للتغيير المستمر؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق السياسية للأفراد وأيضا الاستقرار السياسي وفي هذا الصدد يتم تقسيم هذه التساؤلات إلى أربع مكونات، وهي (الفساد السياسي، العنف السياسي عدم التحيز السياسي ضد الأقليات، درجة المشاركة السياسية)، ومنها يتم استخراج رقم إجمالي يعبر عن الحقوق السياسية، ويتراوح نطاقه بين واحد وعشرة درجات.

ب- الحقوق أو الحريات المدنية:

يتم تكوين هذا المؤشر استنادا إلى مسح يضم تساؤلات عن مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، وفي ضوء ذلك يتم تصنيف تلك التساؤلات إلى أربعة مكونات تتمثل فيما يلي:

1- التساؤلات الخاصة بحرية الأفراد في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم:

- هل يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة رسمية؟
- هل يوجد حرية للمؤسسات الدينية المختلفة في ممارسة عقائدهم بشكل عام؟
- هل تتسم النظم التعليمية بالدولة بالحرية، أي هل يوجد حرية في العملية التعليمية؟

2- التساؤلات الخاصة بالحق في المشاركة والتنظيم:

- هل يوجد حرية للنقاش العام في إطار ندوات ومؤتمرات؟
- هل يوجد حرية للمنظمات غير الحكومية ومنها جماعات المصالح في التعبير عن آرائهم وممارسة أعمالهم بحرية، أم هناك ضغوط حكومية؟

• هل يوجد نقابات تجارية وعمالية ذات قوة تفاوضية؟

3- التساؤلات الخاصة بمدى وجود نظام عادل لحفظ النظام وتنفيذ القوانين:

• هل يوجد استقلال للقضاء؟

• هل هناك سيادة للقانون تتسم بالكفاءة والمصداقية في تنفيذه من قبل المسؤولين؟

• هل يعامل الأفراد معاملة عادلة في ظل قوانين الدولة؟

4- التساؤلات الخاصة بمدى استقلالية الأفراد في المجتمع، وحماية حقوقهم الفردية:

• هل توجد حرية للأفراد في التملك الكامل لمشروعاتهم الاستثمارية بدون ضغوط سياسية؟

• هل تكفل الدولة حرية الأفراد من الناحية الاجتماعية، متضمنة الحق في اختيار أسلوب الزواج وحجم

الأسرة، وحماية حقوق المرأة العاملة في جميع المؤسسات؟

• هل يوجد تكافؤ للفرص بين جميع المواطنين في ممارسة النشاط الاقتصادي وعدم خضوع الأفراد للاستغلال

الاقتصادي من جانب الجهاز الإداري الحكومي؟

وتحدد الإجابة على هذه التساؤلات مدى حماية الحقوق المدنية للأفراد، وفي هذا الصدد يتم تصنيف هذه

التساؤلات إلى أربع مكونات (حرية التعبير عن الرأي بشكل رسمي، وغير رسمي، وجود نظام عادل لحفظ وتنفيذ

القوانين، الخضوع للاعتقالات والفساد السياسي، تكافؤ الفرص وحرية النشاط الاقتصادي)، ومنها يتم استخراج

رقم إجمالي يعبر عن الحقوق المدنية، ويتراوح نطاقه بين واحد وعشرة درجات.

واستنادا إلى المؤشرين السابقين يتم استخراج متوسط لهما والذي يمثل المؤشر الإجمالي للديمقراطية، وفي نفس

الوقت الاستقرار السياسي، ويتراوح نطاقه بين واحد وعشرة درجات، وتوجد سلسلة من بيانات السنوية لهذا

المؤشر لمعظم دول العالم حيث أن:

1. الديمقراطية الكاملة — تسجل مؤشرات من 8 إلى 10.

2. الديمقراطية المعيبة — تسجل مؤشرات من 6 إلى 7.9.

3. الأنظمة الهجينة — تسجل مؤشرات من 4 إلى 5.9.

4. الأنظمة السلطوية — تسجل مؤشرات من 0 إلى 3.9.

المطلب الثالث: مؤشر النظام التشريعي والقانوني المدعم للحقوق والملكيات

يعرف مركز بحوث ودراسات البنك العالمي مدى وجود نظام تشريعي وقانوني وقضائي مدعما للحقوق

والملكيات باعتباره شرطا أساسيا للكفاءة المؤسسية للدولة، حيث يقيس المؤشر مدى وجود قواعد وقوانين بالمجتمع

تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية ويتضمن أيضا مدى انتشار الجرائم

والسرقات والتي تمثل عائقا أمام ممارسة النشاط الاستثماري ومدى كفاءة وفعالية القضاء، كما يؤكد المؤشر أيضا على أن جودة المناخ الاستثماري بالدولة تعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل تفعيل الدور اللازم لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة¹.

• توصيف مؤشر مدى وجود نظام تشريعي قانوني مدعما للحقوق والملكيات.

يعد مؤشر مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي وقضائي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات من أهم المؤشرات التي يعكسها أو يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index والذي يعكس نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى المتغيرات الاقتصادية المحلية في مجالات الإنتاج، والتوزيع، الاستهلاك، والائتمان... إلخ أو الخارجية في المجالات المرتبطة بالتعامل مع الأجانب سواء في التجارة الدولية أو تدفقات رؤوس الأموال، أو بمفهوم المخالف مدى تحرر النشاط الاقتصادي من القيود والتدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة².

ويقوم معهد Fraser Institute بإعداد مؤشر الحرية الاقتصادية، والذي يضم عددا كبيرا من المتغيرات المالية والنقدية والمؤسسية والتي تعكس الأبعاد المختلفة لحجم وكفاءة الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ووفقا لآخر تقرير (2003) في هذا الشأن فإن المؤشر يقيس مستوى الحرية الاقتصادية ضمن مجالات رئيسية لتدخل الدولة وهي³:

- 1- حجم التدخلات الحكومية المباشرة (منطقة التدخل المالي).
- 2- حجم التدخلات الحكومية من خلال الوظائف التشريعية والحماية (مؤشر للحوكمة).
- 3- تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية (منطقة التدخل النقدي)
- 4- حرية التعامل مع الأجانب (منطقة التدخل في المعاملات الخارجية) (مؤشر للحوكمة).
- 5- التدخل من خلال اللوائح التنظيمية (مؤشر للحوكمة).

ويتراوح نطاق مؤشر الحرية الاقتصادية بين الصفر والعشر درجات، حيث تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية، في حين تشير القيمة الأقل إلى مستوى أقل من الحرية الاقتصادية، في ضوء ذلك يمكن القول بأن الأداء الجيد لهذه المنطقة يعد من أهم مؤشرات الحوكمة أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة والتي تمثل أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات بصفة عامة، لما لها من دور في توفير الحماية الكافية للمستثمرين المحليين والأجانب.

¹-Daniel Kaufmann; Aart Krany and Massimo Mastruzzis "**Governance Matters III**" world Bank, op,Cit,2004 p(4).

²- عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان "مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة، جامعة حلوان، 2004، ص (13-14)

³- عمر صقر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص (133-134).

وتتاح بيانات هذا المؤشر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة Heritage، ويعكس هذا المؤشر نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال 10 مجالات وهي*:

- 1- السياسات التجارية.
- 2- السياسة المالية.
- 3- التدخل المباشر من خلال الملكية العامة.
- 4- السياسة النقدية.
- 5- التدخل في البنوك والتمويل.
- 6- تقييم تدفق الاستثمار الأجنبي.
- 7- التدخل في تحديد الأجور والأسعار.
- 8- حماية حقوق الملكية.
- 9- تنظيم سوق العمل والسلع.
- 10- السوق السوداء في كل القطاعات والأنشطة نتيجة القيود الحكومية المفرطة وليس في سوق الصرف فقط.

المطلب الرابع: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات ونوعية البيروقراطية أولاً: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات

تشير جودة اللوائح والتنظيمات-وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي إلى مدى قدرة الدولة على اختيار وتنفيذ سياستها بكفاءة وعدم وجود فجوة في الواقع ما بين اللوائح والنظم وتنفيذها، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الدولة والتي تقاس بمدى الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات المعوقة لممارسة النشاط الاقتصادي محلياً وخارجياً سواء المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان. والتي تسمى بالسياسات غير الصديقة للسوق، وهي أمثلة ذلك الرقابة على الأسعار، والملكية العامة للبنوك، والتحكم في تخصيص الائتمان للقطاع الخاص، واللوائح المنظمة لسوق العمل من حيث الأجور وقوانين وضمانات العمل، وتحديد مجالات الإنتاج، واللوائح المتعلقة بتأسيس المشروعات الجديدة، والقيود التعريفية وغير التعريفية وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية والقيود على الاستثمارات الأجنبية¹.

ثانياً: مؤشر فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة أو نوعية البيروقراطية الحكومية:

تشير نوعية البيروقراطية الحكومية-وفقاً لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي- إلى مدى قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياستها وأداء خدماتها العامة بكفاءة، ويعتمد ذلك على درجة الاستقلالية التي تتمتع بها

* - راجع في مؤشر الحرية الاقتصادية لهذه المؤسسة الموقع التالي: www.heritage.org

¹ Daniel Kaufmann; Aart Krany and Massimo Mastruzzi "Governance Matters III "world Bank" op-Cit، 2004 p(3-4)

المؤسسات الحكومية في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بدون التعرض لأي ضغوط سياسية، علاوة على مدى شفافية ومصداقية الحكومة في الإعلان عن سياستها، وأيضاً على مدى الوقت المفقود في ظل البيروقراطية والتي تمثل أهم معوقات ممارسة النشاط الاقتصادي، ومدى كفاءة العاملين بالجهاز الحكومي، والقيود واللوائح الإدارية الحكومية، والجوانب المرتبطة بالمتطلبات الإدارية لتأسيس المشروعات الجديدة، أو الحصول على الموافقات أو الإيرادات اللازمة للدخول مجال عمل معين وفقاً للقوانين والتنظيمات الموجودة، ويمثل الهدف الأساسي من هذا المؤشر في تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة للحكومة لتتمكن من صياغة وتنفيذ سياساتها وقراراتها بفعالية، وأيضاً تقديم السلع أو الخدمات العامة بكفاءة.

• توصيف مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات وأيضاً نوعية البيروقراطية الحكومية:

يعد مؤشر كفاءة النظام الإداري والذي يقاس بكل من نوعية البيروقراطية الحكومية وجودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على الحوكمة، ويمكن الحصول على بيانات هذين المؤشرين من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية وبصفة خاصة منطقة التدخل الرابعة والخامسة للدولة في المعاملات الخارجية، والتدخل من خلال القيود التنظيمية كما سيتم إيضاحه في السياق التالي:

أولاً: منطقة التدخل في المعاملات الخارجية (حرية التعامل مع الأجانب)

ينطوي هذا المجال على مدى تدخل الدولة في تقييم المعاملات الخارجية السلعية والخدمية والمالية حيث انه يعكس الأنواع المختلفة من القيود التي تؤثر على حرية التجارة ومعدلات الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، كما يعكس أيضاً هذا المجال أحد المؤشرات الهامة للحكومة والمرتبطة بمدى جودة التنظيمات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي الدولي بالشكل الذي يسهم في تحقيق الشفافية والمصداقية في صياغة وتنفيذ السياسات والقرارات ذات الصلة بممارسة الأنشطة الحكومية خارجياً، ويشمل هذا المجال على خمس مكونات على النحو التالي¹:

1- الضرائب على التجارة الخارجية، وتتضمن المؤشرات التالية:

- أ- حصيللة الضرائب على التجارة الخارجية كنسبة إجمالي التجارة الخارجية.
- ب- متوسط معدل التعريفية على الواردات.
- ج- الانحراف المعياري لمعدلات التعريفية الجمركية.

2- القيود التنظيمية المعوقة للتجارة، وتتضمن المؤشرين التاليين:

- أ- القيود التجارية غير التعريفية.
- ب- التكلفة المرتبطة بإجراءات الاستيراد والتصدير.

3- الحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع له.

¹Fraser Institute، "Economic Freedom of the world 2006 Annual Report"، (2006)، (178-180).

- 4- الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء.
- 5- تقييم التعامل في أسواق رأس المال الأجنبي، وتتضمن المؤشرين التاليين:
 - أ- القيود على الاستثمارات والملكية الأجنبية للمشروعات.
 - ب- القيود المفروضة على حرية الأفراد في التعامل بأسواق رأس المال الدولية.

ثانياً: منطقة التدخل من خلال اللوائح التنظيمية

يعكس هذا المجال مدى تدخل الدولة من خلال التنظيم واللوائح المنظمة لممارسة النشاط المحلي سواء المتعلق منها بالعمل أو الإنتاج أو بالإقراض والاقتراض، كما يعكس أيضاً هذا المجال أحد المؤشرات الهامة للحكومة والمرتبطة بمدى جودة التنظيمات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي المحلي وذلك استكمالاً للمؤشر السابق والخاص باللوائح والتنظيمات المرتبطة بالتعامل الخارجي، علاوة على ذلك فهو يعكس أيضاً مؤشراً آخر للحكومة والخاص بنوعية البيروقراطية أو مدى فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة بالشكل الذي يسهم في تحقيق المزيد من كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة وتسهيل ممارسة الأنشطة الحكومية المختلفة خاصة فيما يتعلق منها بالعلاقة ما بين الأفراد والمنشآت والجهاز الإداري الحكومي، ويشتمل هذا المجال على المكونات التالية¹:

- 1- تنظيم أسواق الائتمان ويتضمن المؤشرات التالية:
 - أ- الملكية العامة للبنوك.
 - ب- منافسة البنوك الأجنبية للبنوك المحلية.
 - ج- التحكم في تخصيص الائتمان لقطاع الخاص.
 - د- تجنب القيود والتنظيمات التي تجعل سعر الفائدة الحقيقي سالباً.
 - هـ- الرقابة على سعر الفائدة.
- 2- تنظيم سوق العمل من حيث الأجور وقوانين العمل ويتضمن المؤشرات التالية:
 - أ- تحديد الحد الأدنى للأجور.
 - ب- الممارسات المرتبطة بالتشغيل والاستغناء عن العمالة.
 - ج- نسبة قوة العمال الذين تحدد أجورهم النقابات العمالية.
 - د- حماية العاطلين، وتحفيزهم على العمل.
- 3- تنظيم قطاع العمال، ويتضمن المؤشرات التالية:
 - أ- الرقابة على الأسعار.
 - ب- اللوائح الإدارية المتعلقة بالدخول في مجال الإنتاج.
 - ج- البيروقراطية الحكومية.

¹Fraser Institute , " Economic Freedom of the world 2006,Annual Report", op-cit. P.P.(180.183).

- د- اللوائح المتعلقة بتأسيس مشروع جديد.
- هـ- المدفوعات غير المنتظمة (الرشاوى).

المبحث الثالث: الحوكمة في الدول العربية

زاد اهتمام كثير من الدول العربية في الآونة الأخيرة بتطبيق الحوكمة وخاصة بعد الانهيارات المالية التي شهدتها الأوساط المالية والتي شملت العديد من دول العالم، فالدول العربية تتشابه مع الكثير من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في أن هناك فجوة كبيرة بينها وبين الدول الصناعية الكبرى في مجال تطبيق مبادئ الحوكمة، وفي توفير الظروف والمناخ المناسب الذي يضمن التطبيق السليم لتلك المبادئ بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بتلك الدول وجذب رأس المال الأجنبي لها، وقد أدى ذلك إلى قيام الكثير من الهيئات والمنظمات العلمية الدولية بالعمل على إرساء تلك المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) في الدول العربية. كما سنبينه في المطالب التالية:

المطلب الأول: أهمية الحوكمة في الدول العربية

المطلب الثاني: طبيعة اقتصادات الدول العربية

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية

المطلب الأول: أهمية الحوكمة في الدول العربية

يعتبر موضوع الحوكمة هو موضوع الساعة الذي يهم كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وتتم به العديد من الدوائر الاقتصادية والمالية والقانونية في جميع أنحاء العالم، وكما هو معلوم فقد اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية للمؤسسات والشركات في العديد من دول العالم كالولايات المتحدة مؤخرًا وجنوب شرق آسيا وروسيا. ولم تتعرض البلدان العربية لأي كوارث مماثلة كتلك التي حدثت في البلدان سابقة الذكر والتي استدعت ظهور المصطلح والاهتمام به كما هو الحال في بقية دول العالم وخاصة التي حدثت فيها الأزمات. ولكن ذلك لا ينفي وجوب اهتمام الدول العربية بهذا الأمر، حيث أننا نجد أنه في واقع الأمر هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى غياب أو عدم ظهور تلك الأزمات ومنها عدم الشفافية في القوائم المالية وعدم وجود المستثمر القادر على المساءلة وكشف الحقائق.

فمع العولمة وانحياز الحواجز التجارية والعوائق الخاصة بانتقال الأموال من الدول تتزايد أهمية هذا المفهوم في كل بلدان العالم على حد سواء، ومع تزايد الممارسات المالية في بورصات الدول العربية وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية،

وجب الاهتمام بموضوع الحوكمة في الدول العربية حتى تضمن الحفاظ على السمعة المالية والإدارة المحاسبية والكفاءة الاقتصادية لشركاتها وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها¹.

وهناك العديد من الدول العربية قد قامت بخطوات جادة بالتعاون مع كثير من المؤسسات الدولية لتقييم التشريعات الخاصة بالحوكمة ونجد أن العديد في البلدان العربية تسعى في طريقها لاتباع نفس المنهج، وهذا في حد ذاته مؤشر جيد وهام إذ أنه بالرغم من عدم تعرض المنطقة العربية لأزمات مالية عادة بسبب فقدانها للدعائم الأساسية للحكومة، إلا أنها قد بدأت في تنفيذ الخطوات الصحيحة التي تقيها من الوقوع في الأزمات. وهو الأمر الذي يساعد على كفاءة اقتصاداتها واجتذاب رؤوس الأموال بيورصاتها الناشئة.

المطلب الثاني: طبيعة اقتصاديات الدول العربية

يجب في البداية قبل عرض للحكومة في الدول العربية أن نقوم بإلقاء الضوء على طبيعة اقتصادات هذه الدول، فالدول العربية تتشابه في تراثها وثقافتها إلا أنها تختلف من حيث الأنظمة الاقتصادية المطبقة بها. ففي دراسة قام بها مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) في عام 2003 تم تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات اقتصادية كما يلي:²

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول التي قامت بالإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانيات وهي مصر والأردن والمغرب، وتعتبر هذه الدول من الدول الجاذبة والمستوردة لرأس المال. وتمتاز هذه الدول بأنها قامت بعمليات ساعدت في تطبيق برامج الخصخصة وأن تكون مصدرا من مصادر الاستثمار المتوسط والطويل الأجل.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول المصدرة للبترو، وبصفة عامة هي مجموعة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وهذه الدول نجحت في تحقيق استقرار في اقتصاداتها ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول. وتعتبر هذه الدول من الدول ذات فائض في الدخل وبالتالي تعتبر من الدول المصدرة لرأس المال، ومن الملاحظ أن الاستثمار في تلك الدول كان مقتصرًا في الماضي على المواطنين الذين ينتمون إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنذ عام 2000 فتحت هذه الدول باب الاستثمار أمام رأس المال الأجنبي.

المجموعة الثالثة: وهي الدول التي لديها عدم استقرار اقتصادي والذي يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي بها مثل فلسطين والعراق، وأيضا الدول التي مازالت في بدايات الإصلاح الاقتصادي مثل لبنان وسوريا والجزائر والسودان وليبيا واليمن. فأسواق رأس المال بتلك الدول تعتبر غير موجودة وإن وجدت فهي صغيرة.

يتضح مما سبق أن أسواق الأوراق المالية بالدول العربية مازالت في بدايتها وتلعب دورا محدودا في عملية النمو الاقتصادي للدول، حيث بلغ حجم رأس المال في أسواق الأوراق المالية بالدول العربية حوالي 209 مليون دولار في عام 2002 وهو يمثل نسبة 1% من حجم رأس المال المتداول في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت يمثل حوالي 35

¹ - محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) ، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية-الإسكندرية، 2006، ص (224).

² - محمد مصطفى سليمان، مرجع نفسه ، ص (225)

% من حجم الناتج القومي للدول العربية. وهذا يعني أن أسواق الأوراق المالية بالدول العربية تحتاج إلى العديد من الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات بما حتى تتمكن هذه الأسواق من لعب دورها في التنمية الاقتصادية بتلك الدول.

ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق الاهتمام بمفهوم الحوكمة من قبل الحكومات ومشري القوانين ومتخذي القرارات والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشكل الذي يؤدي إلى توفير المناخ والبيئة المناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة حتى تتمكن تلك الدول من جني ثمار التطبيق السليم لهذا المفهوم والمتمثلة في زيادة ثقة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية وما يترتب على ذلك من جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والعمل من جهة أخرى على استقلال بورصات الأوراق المالية ومنحها الحرية اللازمة لكي تتمكن من وضع السياسات واللوائح القوانين التي تضمن التزام المؤسسات بمبادئ الحوكمة، فبورصات الأوراق المالية الموجودة حالياً في بعض الدول العربية تعتبر حكومية أو شبه حكومية عن طريق إشراف الدولة مثل حالة بورصة الأوراق المالية في كلاً من مصر والأردن.

المطلب الثالث: دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية

للحوكمة دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد حيث تعمل على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب أهمها:

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.

- إجراءات الحوكمة تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء الشركة.

- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية.

- إن تطبيق الحوكمة يقوي ثقة الجمهور في عملية الخصخصة ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره يعزز من القدرة التنافسية للدولة.

- التنافسية والحوكمة في الدول العربية من خلال بعض المؤشرات العالمية: تقوم العديد من المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني بنشر تقارير وتقديم مؤشرات عن مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإبراز موقع الدول العربية ضمنها، كما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحكومة

جدول رقم (8): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة سنة 2005

مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال	مؤشر الشفافية		مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر سهولة أداء العمل	مؤشرات التنافسية العالمية				الدولة	التسلسل	
						الأعمال التنافسية		النمو للتنافسية				
121	121	146	159	155	161	155	103	116	104	117		
دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة		
2004	2005	2004	2005	2004	2005	2005	2004	2005	2004	2005		
47	42	37	37	51	58	74	43	43	35	74	الأردن	1
42	39	29	30	42	48	69	28	33	16	18	الإمارات	2
-	-	34	36	20	20	-	40	54	28	37	البحرين	3
54	51	39	43	67	83	58	32	35	42	40	تونس	4
-	-	97	97	100	114	128	89	95	71	78	الجزائر	5
-	-	-	-	92	98	-	-	-	-	-	جيبوتي	6
36	33	71	70	74	72	38	-	-	-	-	السعودية	7
-	-	122	144	-	-	151	-	-	-	-	السودان	8
92	83	71	70	138	139	121	-	-	-	-	سوريا	9
-	-	-	144	-	-	-	-	-	-	-	الصومال	10
-	-	129	137	-	-	114	-	-	-	-	العراق	11
51	37	29	28	54	60	51	-	-	-	-	سلطنة عمان	12
-	-	108	107	-	-	125	-	-	-	-	فلسطين	13
-	-	38	32	60	81	-	-	44	-	19	قطر	14
37	34	44	45	48	54	47	-	47	-	33	الكويت	15
38	48	97	83	83	76	95	-	-	-	-	لبنان	16
-	-	108	117	154	153	-	-	-	-	-	ليبيا	17
89	92	77	70	95	103	141	66	71	62	53	مصر	18
56	59	77	78	66	85	102	46	79	56	76	المغرب	19
111	100	-	-	67	67	127	-	-	-	-	موريطانيا	20
111	114	112	103	131	132	90	-	-	-	-	اليمن	21
12	12	18	19	17	17	16	7	9	7	9	الدول العربية	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 04 السنة 2005، ص 23

نلاحظ من الجدول أن الدول العربية يختلف ترتيبها من مؤشر إلى آخر حيث:

1- بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال: تصدرت السعودية المؤشر عربيا بالترتيب الـ38 عالميا، تلتها الكويت بالترتبة الـ47، ثم سلطنة عمان في الموقع الـ51، تونس الـ58، الإمارات الـ69، في المراتب الخمس الأولى من أصل 16 دولة عربية غطاها المؤشر.

2- بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية: غطى المؤشر عام 2005 في مجمله 161 دولة، منها 19 دولة عربية، مقارنة بـ155 دولة منها 17 دولة عربية عام 2004.

حافظت البحرين على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب الـ20، تلتها الإمارات بالترتبة الـ48، الكويت الـ54، الأردن الـ58، سلطنة عمان الـ60. وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت ثلاث دول عربية تحسنا (السعودية، لبنان، وليبيا)، وتراجعت بنسب متفاوتة أوضاع 12 دولة عربية (الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا)، فيما حافظت كل من البحرين وموريطانيا على وضعيهما.

وقد توزعت الدول العربية وفق هذا المؤشر إلى:

- دول ذات حرية اقتصادية كاملة: لا يوجد.

- دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة: 07 دول عربية تشمل البحرين، الإمارات، الكويت الأردن، سلطنة عمان، موريطانيا والسعودية.

- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة: 09 دول عربية هي لبنان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي مصر، الجزائر، اليمن وسوريا.

- دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا: دولة واحدة هي ليبيا.

3- بالنسبة لمؤشر الشفافية: غطى المؤشر عام 2005 ما مجمله 159 دولة منها 19 دولة عربية، مقارنة بـ146 دولة منها 18 دولة عربية عام 2004. تصدرت سلطنة عمان المؤشر عربيا بالترتيب الـ28، تلتها الإمارات بالترتبة الـ30، قطر الـ32، البحرين الـ36، الأردن الـ37، في المراتب الخمس الأولى.

وبالمقارنة مع 2004 سجلت 08 دول عربية تحسنا (السعودية، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين قطر، لبنان، مصر واليمن)، وتراجعت 08 دول أخرى هي (الإمارات، البحرين، تونس، السودان العراق، الكويت، ليبيا والمغرب) فيما حافظت دولتان على ترتيبهما وهما (الأردن والجزائر)، أما الصومال فدخلت المؤشر لأول مرة سنة 2005.

4- بالنسبة لمؤشر إمكانية الحصول على رأس المال 2005(*): غطى المؤشر سنة 2005 في مجمله 121 دولة منها 12 دولة عربية، تصدرت السعودية المؤشر عربيا في الترتيب الـ33، تلتها الكويت في الترتيب الـ34 ثم سلطنة عمان الـ37، الإمارات الـ39، الأردن الـ42، في المراتب الخمس الأولى.

وبالمقارنة مع 2004، سجلت 08 دول عربية تحسناً (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، سوريا سلطنة عمان، الكويت وموريطانيا) فيما تراجمت 04 دول عربية بنسب متفاوتة (لبنان، مصر، المغرب واليمن). رغم أن حوكمة الشركات لا تزال في بداياتها في الدول العربية وهي تواجه بعض الصعوبات من قبل بعض الشركات العربية المدرجة في السوق المالية، هذا بالإضافة إلى أن هذه الشركات تنظر إلى مفهوم الحوكمة على أنه تدخل في سياساتها الإدارية، مما يؤثر سلباً على مستوى الإفصاح والشفافية وبالتالي على استقطاب الاستثمار الأجنبي، إلا أن دراسة أجرتها منظمة الشفافية الدولية بشأن معدلات الفساد في العالم أظهرت تطبيق الإمارات - مثلاً- لأعلى معايير الحوكمة والشفافية الاقتصادية على المستوى العالمي، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى عربياً والحادية والثلاثين عالمياً متفوقة على البلدان العربية..

و احتلت الإمارات كذلك المرتبة الأولى في العالم العربي ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 محققة معدل 6.2 نقطة مقارنة مع قطر التي حلت في المرتبة الثانية عربياً بمعدل 6 نقاط، مما يشكل دليلاً إضافياً للجهود التي تبذلها دولة الإمارات في مجال تعزيز معايير الحوكمة والشفافية.

أما بالنسبة للقدرة التنافسية للدول العربية فقد غطى مؤشر التنافسية العالمية تسعة دول عربية فقط حيث: تصدرت الإمارات مؤشر النمو للتنافسية عربياً بالرتبة الـ 18 عالمياً وتلتها قطر في المرتبة الـ 19، الكويت في المرتبة الـ 33، البحرين في المرتبة الـ 37، تونس في المرتبة الـ 40، وبالمقارنة مع 2004 سجلت دولتان تحسناً وهما (تونس ومصر) وتراجعت أربع دول عربية هي الأردن، الإمارات، البحرين والمغرب تراجعاً نسبياً.

إذن نلاحظ أن الدولة العربية الأكثر تطبيقاً لمعايير الحوكمة هي التي تصدرت مؤشر التنافسية من بين الدول الأخرى، وبناءً على ما سبق تجدر الإشارة إلى إن الحوكمة في الدول العربية تكتسب أهمية متزايدة لدى أوساط الاقتصاديين والقانونيين والخبراء والمحللين وذلك لما لها من تأثير على تطور كل من سوق المال، وقطاع الشركات وتعد قاطرة التقدم والنمو، وذلك بما يعمل على تدعيم واستقرار الاقتصاد القومي، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن، ورفاهة المجتمع ككل.

المبحث الرابع: آلية العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثمار

في الآونة الأخيرة ركزت الجهود الدولية على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل المخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يساهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية بالاقتصاد المضيف، ونبرز أهم الجوانب المرتبطة بالمناخ المؤسسي أو الكفاءة المؤسسية للاقتصاد المضيف وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتضمن الحوكمة مؤشرات عديدة وثيقة الصلة بالمناخ الاستثماري للدولة لارتباطها بكفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وتمثل هذه المؤشرات في الفساد ومدى مكافحته، وجودة اللوائح والتنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، والديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي ومدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات، وانطلاقا مما سبق يمكن تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الرابع: قنوات تأثير النظام القانوني والتشريعي والقضائي ومدى دعمه للحقوق والملكيات

على استثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنوضح ذلك فيما يلي:

أولا: أن الفساد يقلل الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع بصفة عامة و على المستثمرين بصفة خاصة حيث يقلل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية، كما يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويشوه تخصيص الموارد، حيث يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة ومنح الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى¹.

ثانيا: كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بارتفاع مستويات الفساد بها وتتجنبها تماما، أو البديل الآخر أن تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، وفيما يتعلق بالبديل الثاني يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلون البحث عن مشروعات مشتركة في الدول المضيفة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها من خلال الرشاوى أو الفساد أو على أساس مدى ارتباطهم بأشخاص ذوي سلطة أو نفوذ بدولهم تمكنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم.

¹ - المرسي السيد حجازي "التكلفة الاجتماعية للفساد"، المؤتمر الخامس بعنوان "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 335.

ثالثاً: يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكاليف المعاملات للمستثمر الأجنبي بالاقتصادات المضيفة وبالتالي يزيد من تكاليف إقامة المشروعات أو النشاطات الاستثمارية الأمر الذي يعد بمثابة قيد على إمكانية الدخول للأسواق المضيفة، في حين أن تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف إلى أدنى حد ممكن وسهولة الوصول للأسواق يعد الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج، وفي ضوء ذلك يعد من أهم دوافع ومتطلبات المستثمر الأجنبي بالدول المضيفة ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية وتفعيل دور القانون.

رابعاً: يؤدي الفساد إلى تعدد أنواع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي تتأثر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، ومنها تكاليف التفاوض، وتكاليف إبرام العقود والتعاقدات، وتكاليف البحوث والتطوير، علاوة على تكلفة المعلومات والتي تعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامساً: كما يضعف الفساد من قدرة الحكومة والمؤسسات السياسية على تنفيذ مهامها بكفاءة، مما يصيب الإدارة بضعف العدالة في توفير وتوزيع الخدمات الحكومية الأمر الذي يهدد بعدم الاستقرار وضعف ثقة أفراد المجتمع، كما يقلل من قدرة الحكومة على تنفيذ اللوائح المشرعة والقوانين، وتضطر الحكومات من إجراء هذه الخسارة للثقة في النظام السياسي باللجوء إلى استخدام القوة القهرية للمحافظة على النظام السياسي، بما يؤثر سلباً على المناخ الاستثماري.

سادساً: إعاقة الاستثمار بسبب أن الفساد يرفع من تكلفته، وقد أصبح شائعاً أن المستثمر الأجنبي على الخصوص عندما يريد التوجه نحو بلد ما للاستثمار فإنه يسأل أولاً عن الفساد والروتين والبيروقراطية، كما يلجأ إلى منظمات الشفافية العالمية ذات المصداقية ليعتمد على دراساتها قبل اتخاذ قراره. وتشير إحدى الدراسات إلى أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي يشبه تأثير الضريبة فيه، وأنه كلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير دراسة أخرى إلى أن تخفيض الفساد بنسبة 30% سيزيد الاستثمار بنسبة 4%، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% سنوياً. ويتكلم بعض الباحثين عن "مضاعف الفساد" قياساً على "مضاعف الاستثمار" لكينز، والذي يولد هو الآخر سلسلة من الآثار المتتالية¹.

سابعاً: كما يساهم الفساد في تشويه هيكل المنافسة بسوق الدول المضيفة، من خلال تفضيل ومحاباة الشركات التي تتمتع بخبرات جيدة في طرق دفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالسوق المحلي لإنجاز أعمالها، وبالتالي دعم قدراتها التنافسية الأمر الذي يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية بالدول المضيفة².

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن الفساد قد يمارس تأثيراً إيجابياً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الفساد يقدم لبعض الشركات طرقاً أو وسائل غير قانونية تمكنهم من تخفيف حدة وتباطؤ الإجراءات المتعلقة بالدخول للأسواق المستهدفة لتعظيم أرباحهم ولتتميز على المنافسين،

¹ - عبد الرحمن بن سانية "الانطلاق بالدول النامية في ظل التجربة الصينية" أطروحة دكتوراه، اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص 376
² - نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وآثاره"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 347.

ولتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات، أو التصاريح الأخرى المرتبطة بالاستيراد والتصدير لمنتجاتهم، والمدخلات اللازمة لعملياتهم الإنتاجية أو الحصول على مزايا تفضيلية بشأن الاقتراض.

المطلب الثاني: تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر

انقسمت الدراسات التي تناولت تأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة ودراسات معارضة، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسات، وسوف يتم عرض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه العلاقة كما يلي:

- الآراء المؤيدة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
- الآراء المعارضة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الفرع الأول: الآراء المؤيدة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، في تخفيض درجة المخاطر السياسية، وحماية الحقوق والممتلكات، وبالتالي تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

أولاً: تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلاً عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمدادات مالية فقط، ولكن أيضاً تقديم أصول احتكارية ومهارات وخبرات فنية، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة تجاه هذه الاستثمارات، وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي.

وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات، في التأميم ونزع الملكية، وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر أيضاً على أدائها.

كما تؤكد دراسة (Osman suliman,2005)، فيما يتعلق بالعلاقة بين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأزمات المرتبطة بأسواق العملات بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - على أن الحكومة تعد من بين العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة الاستقرار السياسي، وما يصاحبه من استقرار ومصداقية السياسات المعلنة، كما أشار في هذا الصدد إلى أن ضعف الأطر المؤسسية بهذه

الدول يعد السبب الرئيسي في ضعف قدرتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويزيد من حاجة هذه الدول واعتمادها بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجي الأخرى ومنها القروض الخارجية، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية، الأمر الذي يترتب عليه تعرض هذه الدول إلى المزيد من الأزمات المرتبطة بالعملة الصعبة¹.

ثانيا: تساهم الديمقراطية في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة للأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يمكنهم من تحقيق الأداء والانجاز المطلوب، وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلا للمطالب والحاجات العامة للأفراد.

أي أن الديمقراطية تدعم التنمية البشرية من خلال تحسين جودة القرارات الفردية، وتعمق الإحساس لدى الأفراد بالاستماع لمطالبهم وتنفيذها، ويترتب عنها التحسن في مستوى التنمية البشرية زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والتي تعود إلى التحسين في مستوى كل من الخدمات الصحية والتعليمية وارتفاع مستويات الدخل².

ثالثا: تؤثر النظم الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخل لأسواق الدول المضيفة، حيث يتضح مدى تأثير النظم والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في أصول مادية مملوكة لها بالدول المضيفة، علاوة على تخوف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك الدول، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك الدول بتغيير سياستها تجاه هذه الاستثمارات الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع على تلك الاستثمارات.

وفي ضوء ذلك، نجد أن النظم السياسية التي تتسم بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها تسهم في التقليل من مخاطر أو تكاليف الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لتلك الاستثمارات، وعلى النقيض من ذلك تتسم نظم الحكم المتسلط بارتفاع درجة مخاطرها السياسية، الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه الدول، أو البديل الآخر وهو تأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، ورفض التملك الكامل للمشروعات بهذه الدول.

¹⁻ osman suliman, "Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries", Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt, (2005), P (18-19).

²⁻ عادل محمد المهدي، مرجع سابق، ص (11).

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن النظم السياسية باقتصاديات الدول المضيفة تعد محمدا هاما لحجم المخاطر السياسية، ومحمدا أيضا لقرارات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بشكل ونمط الدخول للأسواق المضيفة.

رابعا: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية بالدول المضيفة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصيرة الأجل أو محددة لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية.

خامسا: تعكس الديمقراطية كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية وبالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية. نظرا لما تتسم به النظم الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيزه وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد.

الفرع الثاني: الآراء المعارضة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة في تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمصداقية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، وبالتالي القدرة على الوصول إلى اتخاذ القرار، الأمر الذي يترتب عليه تحوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من التحيز للاستثمارات المحلية على النحو التالي¹:

استندت الآراء المعارضة للدور الإيجابي للديمقراطية في جذب تدفقات FDI إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية لدايننج، والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة من ثلاثة متغيرات كما يلي:

- المزايا الاحتكارية التي تمتلكها المنشأة المستمرة:

وهي تلك المزايا التي تحظى بموجبها المنشأة الأجنبية بقوة احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للدولة المضيفة وتعويضها على التكاليف الخاصة بتأسيس المشروعات والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية.

● الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق):

يعتبر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال الأسواق، والذي يشير إلى أفضلية قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في

¹ - عادل محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

ظل المنشأة نفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير).

● مزايا التوطن التي تتمتع بها الدول المضيفة:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن المنشأة الأجنبية الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها بنفسها بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة. وتمثل تلك المحددات في حجم السوق المحلي ووجود البنية الأساسية، والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية... الخ.

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تكون من أهم العوامل التي تعوق تدفقها إلى الدول الديمقراطية؟

أولا: الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات

1- تشكيل الديمقراطية قيادا على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، وذلك طبقا لما تتسم به مبادئ الديمقراطية من ضرورة انتهاج السلطات الحاكمة لسياسات تشجع على المنافسة والتحرير، لذلك تكون السلطات الحاكمة مجبرة على وضع سياسات وسن قوانين وتشريعات تحد من حرية هذه الشركات في الاستخدام أو الاستفادة من مزاياها الاحتكارية بالصورة التي تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف¹.

2- تهتم الحكومات الديمقراطية بصفة عامة اهتماما كبيرا بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة، وبالتالي تحسن وضعها الانتخابي، ولذلك فهي تحاول أن تقلل من الوضع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي، وبالتالي تضع بعض القيود على الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات الأجنبية في مجال المنافسة من خلال السياسة العامة للدولة، وفي مقابل ذلك سيكون رد فعل الشركات متعددة الجنسيات هو البحث عن طرق للتواطؤ أو تقديم الرشاوي للحكومات المضيفة بفرض التأثير على السياسات المحلية للدولة.

3- تعد حرية التعبير والإعلام من أهم عناصر الديمقراطية، ومن أهم أدوات الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة، وتعتبر أيضا أداة للرأي العام في التعبير عن اتجاهات واحتياجات ورغبات المواطنين، حيث تمكن المعارضين والمتضررين (أصحاب المصالح) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوصول بسهولة إلى متخذ القرار بالدولة وبالتالي لا تتمكن السلطات الحاكمة أو المؤسسات بالدولة من منح مزايا للشركات متعددة الجنسيات تمكنها من التمتع بوضع احتكاري يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية.

¹John H. Dunning, "Reversal Of Fortunes: Democratic Instruction and Foreign Direct Investment Inflows To Developing countries", Journal of International Organization No (57), 2003, P(177)

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن الديمقراطية تحد من قدرة الشركات متعددة الجنسيات في التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، لذلك نجد أن الحكومات المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط تكون مفضلة للشركات متعددة الجنسيات نظرا لقدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لتمكنها من التمتع بوضع احتكاري، ويعود ذلك إلى عدم وجود أحزاب سياسية ولا مساءلة للسلطات الحاكمة عن تصرفاتها.

ثانيا: الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات

تعتبر سياسة التصنيع القناة الثانية لتأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد محمدا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تمنحه هذه الاستثمارات من مزايا احتكارية ومزايا مرتبطة بالاستخدام الداخلي لها، والتي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة دوليا، الأمر الذي قد يترتب عنه حلول هذه الشركات محل الاستثمارات المحلية من خلال "أثر المزاحمة"، ويعود ذلك إلى سببين هما: تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، وبالتالي تنافس الاستثمارات المحلية في الحصول على القروض من الدول المضيفة.

هذا إلى جانب منافسة الشركات المحلية في أسواق السلع والخدمات، وبالتالي خروجها من السوق لعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة، علاوة على أنها قد تعمل على منع قيام مشروعات جديدة كان من المحتمل انضمامها إلى الصناعة إذا ما توافرت ظروف تنافسية أفضل.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن زيادة تواجد مثل هذه الشركات الأجنبية الأكثر قدرة على المنافسة سوف يترتب عنها تحويل المنشآت المحلية إلى منشآت خاسرة لا تستطيع المنافسة، وبالتالي سوف يحقق كل من أصحاب المنشآت المحلية والعمالة المحلية خسائر، الأمر الذي يترتب عنه توجه المستثمرين المحليين وأصحاب المصالح إلى الوسائل والمؤسسات القانونية، وكذلك السلطات الحاكمة ومطالبتهم باتخاذ التدابير والسياسات اللازمة لحماية الصناعات المحلية من خلال تقديم إعانات للمنشآت المحلية غير القادرة عن المنافسة، وفرض بعض القيود على الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة للشركات متعددة الجنسيات، ومنها فرض المزيد من القيود المرتبطة بمتطلبات التشغيل مثل: المتطلبات البيئية والتكنولوجية والصحة والسلامة والمسؤولية الاجتماعية... إلخ، ومعظم هذه السياسات سوف تقلل من درجة تحكم هذه الشركات في عملياتها الإنتاجية، وتقلل من قدراتها التنافسية في الاقتصادات المضيفة.

وانطلاقا من كل هذا يمكن القول بأن تعدد الأحزاب في ظل النظم الديمقراطية يسهم في توفير أطر مؤسسية من خلالها تستطيع المنشآت المحلية من أن تحمي نفسها بكفاءة من الممارسات غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات، وذلك باتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة من شأنها حماية الاستثمارات المحلية، وبالتالي تحد من قدرة أو حرية الشركات متعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها بكفاءة في الدول الديمقراطية.

وعلى العكس من ذلك، وفي ظل الحكم المتسلط والذي يتسم بالبيروقراطية والفساد نجد أن حكومات الدول المضيفة تمارس ضغوطا على أصحاب المصالح، ولا تستجيب لمطالبهم لغياب الشفافية والمساءلة، وبالتالي لا يمكن لأصحاب المصالح التأثير على عملية صنع أو اتخاذ القرار، وعلى الجانب الآخر فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنه التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات مرتبطة بالصناعة تكون في صالح تلك الشركات.

ثالثا: الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات:

تعد الديمقراطية بمثابة قيد على السلطات الحاكمة في منح حوافز مالية وتمويلية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية والمتضررين منها يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المشاركين السياسيين والمؤسسات الديمقراطية للتأثير عنهم، للحد من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لذلك فهم لا يستطيعون الإفراط في منح تلك الحوافز المرتبطة بالإعفاءات الضريبية بمختلف أنواعها، أو متطلبات المسؤولية الاجتماعية أو التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الأخرى المرتبطة بالتوطن والتي تحسن من كفاءة الشركات متعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها بالدول المضيفة.

وأن الديمقراطية تتسم بضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع في عملية صنع واتخاذ القرار، هذا إلى جانب أن استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة مرهون بقدراتها على تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وذلك للحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، الأمر الذي قد يجد من قدراتها على منح الإعفاءات الضريبية.

وعلى النقيض من نظم الديمقراطية نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل في كثير من الأحيان الاستثمار بالدول المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط، وذلك لما تقدمه لها هذه النظم من معاملة جيدة عند دخولها للسوق، والذي يعود إلى عدم استجابة تلك النظم لمطالب أو ضغوط المواطنين، علاوة على قيامها بكبح مطالب النقابات العمالية فيما يتعلق بزيادة الأجور و ضمانات العمل، ويعد ذلك في صالح تلك الشركات، ونظرا لأن معدلات الأجور تعد من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وانطلاقا من ذلك يعتبر تأثير تخفيض الأجور معوضا للمزايا التي يمكن تحقيقها من خلال النظم الديمقراطية¹.

وبصفة عامة، يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية قد تؤثر سلبا فيما يتعلق بمنح الحوافز المالية والتمويلية للمستثمرين الأجانب، وكذلك منع السلوك الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات، أو الحد من الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة، إلا أنها على الجانب الآخر تمارس تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات، والتقليل من مخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

¹Nathan M.Jensen, "Democratic Governance and Multinational Corporation : Political Regimes and Inflows Of Foreign Direct Investment ", Journal OF International Organization, No (57),2003,P(593)

المطلب الثالث: البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير البيروقراطية أو اللوائح والإجراءات التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن استثماراتهم بالدول المضيفة وذلك في ضوء فرضية أن البيروقراطية تمارس تأثيراً سلبياً على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى مخالف أن جودة اللوائح والتنظيمات تؤثر تأثيراً إيجابياً على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة وبالتالي جذب المزيد من تدفقات FDI ونفصل ذلك فيما يلي:

أولاً: تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعد من أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، وذلك كما يلي:

1- أكدت دراسة (colin k. David P. and yin-Fang Z.2006) على أهمية جودة الأطر المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط مجرد تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضاً تحتاج إلى البناء المؤسسي الذي يقلل من حالة عدم كمال المعلومات، ويساهم في تفعيل هيكل الحوافز ويقلل من تكاليف المعاملات ويبحث عن الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة¹.

وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى أن يقوم الإطار المؤسسي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وأن تتسم بالشفافية والمصادقية والاتساق، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإطار المؤسسي التنظيمي بالدولة يعد محددًا هامًا لأداء الأسواق.

2- كما يساهم النظام المؤسسي والذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة، فكلما كان النظام الإداري يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واتجهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى ذلك جذب المزيد من تلك الاستثمارات، وكذلك نظام المعلومات الاستثمارية كلما أتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بصورة تفصيلية مطلوبة وبدقة مناسبة في الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى تحسين المناخ الاستثماري وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية².

¹-colin k ، David P and yin-fang z، "Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries:

Does Regulation make a Difference? Transnational corporations، vol، (15)، NO(1)،2006.PP(149-150)

²- عبد المطلب عبد الحميد، "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط للمجلد السادس، العدد الثاني، 1998، ص (15-16).

ثانياً: كما تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، وأيضا على خطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بتعدد اللوائح والإجراءات وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري لهذه الدول، أو على الجانب الآخر تفضل الدخول في مشروعات مشتركة في ظل تعقد وطول الإجراءات الإدارية، ولعدم ضياع الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات البدء في تأسيس مشروع جديد، وأيضا لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل والمتطلبات البيئية، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية¹.

ثالثاً: كما تشير البيروقراطية إلى نقص المؤسسات المتطورة التي تتعامل مع المستثمرين، الأمر الذي يترتب عنه فشل تلك المؤسسات في أداء وظائفها للتقليل من تكاليف المعاملات بالدول المضيفة، وتزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد، وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة (البنك الدولي واتخاذ الصناعات بالهند 2002) - في محاولة للتعرف على المناخ الاستثماري وعناصره بالهند- إلى أن كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية بالدول المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العائد المتوقع من الاستثمار، والذي يتأثر بحالة عدم التأكد من الأبعاد الثلاثة لعناصر المناخ الاستثماري والتي تحث أو تشجع على المنافسة بالسوق المضيفة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- التسهيلات فيما يتعلق بأسواق عوامل الإنتاج، ومتطلبات الدخول والخروج من السوق للمنتجين(البيروقراطية).

ب- جودة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية والتي تؤثر على التكلفة ووقت إنجاز العمل والإنتاج وأخيرا الفساد ومدى مكافحته.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحث ويشجع على المنافسة، ويتم تنفيذها في إطار من الشفافية بعيد عن الممارسات المرتبطة بالفساد، وبالشكل الذي يسهم في تحسين صورة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الرابع: تأثير النظام القانوني والتشريعي والقضائي ومدى دعمه للحقوق والملكيات على استثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير النظم القانونية والتشريعية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يساهم في

¹Jacques Morisset and Olivier lumenga, "**Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries**", The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002, P(09)

توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسنبين ذلك فيما يلي:

أولاً: تشير دراسة (John Hew ko, 2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصادقته في تنفيذ الأحكام على الاستثمار الأجنبي المباشر- إلى أن أهم العوامل الحاكمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصادقية النظام القضائي والتشريعي، وسيادة القانون(*) . خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصادات السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية لتنفيذ دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل للتنبؤ بالسياسات المتوقعة، وبما يحقق حماية للحقوق والممتلكات وأيضاً يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار¹.

ثانياً: كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي والتشريعي والقضائي إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد المضيف، بالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول للسوق وبالتالي قدراتها التنافسية بالسوق المضيف، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضل توطين استثماراته بالدول المضيفة التي تتسم بكفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والممتلكات.

ثالثاً: كما تعد كفاءة النظام القانوني والقضائي مؤشراً هاماً للديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث أن تلك النظم تزيد الثقة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والاستثماري، وتمكنهم من القدرة على المشاركة في صنع واتخاذ القرار، وأيضاً المساءلة لكل من يرتكب خطأ على المستوى الإداري والسياسي، علاوة على المزايا الأخرى المرتبطة بالديمقراطية.

وبصفة عامة، أمكن التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلفة للحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحكومة تعد من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تؤثر على قدرة هذه الدول على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(*) - لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحكومة فهي متاحة على الموقع

التالي: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

¹ John Hewko: "**Foreign Direct Investment in Transitional Economies: Does the Rule of law matter?**" EAST European constitutional Review, 2003, P(71-72)

خلاصة الفصل الثاني:

تم التعرض في هذا الفصل إلى الحوكمة أو الكفاءة الإدارية المؤسسية للدولة باعتبارها من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها لتهيئة المناخ الاستثماري، وتم الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم الحوكمة والسمات أو الخصائص المميزة لها، تلا ذلك التعرض إلى مؤشرات الحوكمة، ثم تم التطرق إلى واقع الحوكمة في الدول العربية وفي المبحث الأخير تم تطرق آليات العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثماري ، وقد أمكن التوصل إلى أن مؤشرات الحوكمة وفقا لمنهج البنك الدولي تتمثل في ستة مؤشرات، يمكن التعبير عنها وفقا للمصادر التي يتم تجميع البيانات منها، ووفقا لهذه الدراسة قد تم حصرها في أربعة مؤشرات على النحو التالي: الديمقراطية والاستقرار السياسي، سهولة وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (نوعية البيروقراطية)، والفساد ومدى انتشاره، وأخيرا مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات.

هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية للدولة أصبحت بالفعل تمثل أهم العوامل اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، والتي ينبغي التركيز عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتقليل حدة الفقر خاصة بالدول النامية. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري التركيز على الجوانب المرتبطة بالحوكمة وكيفية تأثيرها على قرارات الشركات بشأن توطين استثماراتها بالاقتصاديات المضيفة.

الفصل الثالث:

تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
(دراسة قياسية)

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل استنادا إلى العرض السابق فيما يتعلق بتأثير الحوكمة على المناخ الاستثماري بالدول المضيفة وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر، وباستخدام نموذج اقتصادي قياسي، تحديد اثر الحوكمة وبعض المتغيرات الاقتصادية التي يراها الكثير من الاقتصاديين محددة لتدفق الاستثمار الأجنبي (FDI) وذلك في نموذج قياسي على حالة الجزائر خلال الفترة (2000/2013) التي تميزت بقيام الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية، واستقرار وضعها الأمني والسياسي.

لذا فإنه من الضروري تحديد نموذج مستخدم والمتغيرات الأساسية محل الدراسة، وفترة التقدير، وذلك للتعرف على مدى واتجاه العلاقة التآثرية بين المتغيرات ومدى توافقها مع الفرضية محل الاختبار، ثم تحليل نتائج القياس للتعرف على مدى توافقها مع النتائج المتوقعة. ومن ثم الخروج بأهم النتائج العامة المتعلقة بتأثير الحوكمة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين:

المبحث الأول: توصيف النموذج قيد الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للنموذج.

المبحث الأول: توصيف النموذج قيد الدراسة.

يتطلب توصيف النموذج، تحديد المتغيرات محل الدراسة، والتي تساعد في اختيار نموذج العينة وفترة التقدير. ومن أجل توضيح ذلك بما يخدم الإطار التطبيقي، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي:

المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد قياسي

المطلب الثاني: تحديد المتغيرات وتأثيراتها المتوقعة.

المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

إن تعيين نموذج اقتصاد قياسي يتم وفق صياغة المتغيرات محل الدراسة في صورة رياضية، حتى يتم قياس معالمها باستخدام طرق قياسية وتتم وفق مراحل متسلسلة كما يلي:

- 1- **تحديد متغيرات النموذج:** حيث يتم تحديدها وفق عدة مصادر منها النظرية الاقتصادية والدراسات القياسية التي تتمحور حول نفس الموضوع، والتي تبين المعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة.
- 2- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:** فالشكل الرياضي يقصد به عدد المعادلات التي يحتويها النموذج، ومعرفة درجة خطية النموذج ودرجة تجانس معادلاته.
- 3- **تحديد التوقعات القبلية:** حتى يتم تعيين توقعات مسبقة عن إشارة وحجم معالم العلاقة الاقتصادية محل القياس، ويتم تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع توضيح إن كانت هذه العلاقة طردية أو عكسية.
- إن تعيين التوقعات القبلية لها أهمية بالغة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختيار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها¹.
- 4- **تقدير معالم النموذج:** بعد تحديد متغيرات النموذج (التي تكون واقعية) يتم اختيار طريقة القياس الملائمة والتي من بينها:
 - طريقة المعادلة الواحدة: تستعمل هذه الطريقة لتقدير كل معادلة على حدى ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى العادية.
 - طريقة المعادلات الآنية: تستعمل هذه الطريقة عندما يكون فيها المتغير التابع في معادلة أو أكثر هو المتغير المفسر في معادلة أخرى في النموذج ومن أمثلتها طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين.
- 5- **تقييم معالم النموذج:** فبعد الإنهاء من تقدير القيم الرقمية لمعطيات النموذج، يتم اللجوء إلى بعض المعايير التي يتم وفقها معرفة إذا ما كانت هذه المعطيات لها مدلوليه من الناحية الاقتصادية أم لا وإمكانية

¹ - فاروق سحنون، 'قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -' مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف -، الجزائر، 2010/2009، ص(146).

الاعتماد عليها في التنبؤ، ويتم كما سبق ذكره تقييم معلمات النموذج وفق معايير اقتصادية، قياسية وإحصائية.¹

- **المعايير الاقتصادية:** وهي تتعلق بإشارة المعلمات المقدرة وحجمها، حيث أن النظرية الاقتصادية تضع شروطا حول حجم وإشارة هذه المعلمات، فإذا كانت هذه المعلمات لا توافي شروط النظرية الاقتصادية، فإنه يكون بإمكان أن يكون ذلك مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.
- **المعايير الإحصائية:** هذه المعايير عادة تتمثل في اختبار ستيودنت (Student) واختبار فيشر (Fisher)، والتي تهدف إلى اختبار مدى وجود ثقة إحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج.
- **المعايير القياسية:** لبناء أي نموذج يجب وضع معايير افتراضات خاصة بالنموذج لهذا تضع نظرية الاقتصاد القياسي للتأكد من صحة هذه الفرضيات الخاصة بالطريقة القياسية المستخدمة في بناء النموذج و من بين هذه المعايير التعدد الخطي عدم تجانس التباين، الارتباط الذاتي و غيرها.
- 6 **التنبؤ في نموذج طريقة المربعات الصغر العادية:** يعتبر التنبؤ في النماذج طريقة المربعات الصغرى من أهم أهداف هذه الطريقة وهو عبارة عن القيام بتحديد قيمة المتغير التابع من اجل قيمة معينة (قيمة مستقبلية أو قيمة لم تأخذ بعين الاعتبار في الماضي عند سحب العينة) وهنا لا بد أن نفرق بين نوعين من التنبؤ وهما:²
 - التنبؤ النقطي.
 - التنبؤ بواسطة مجال الثقة.

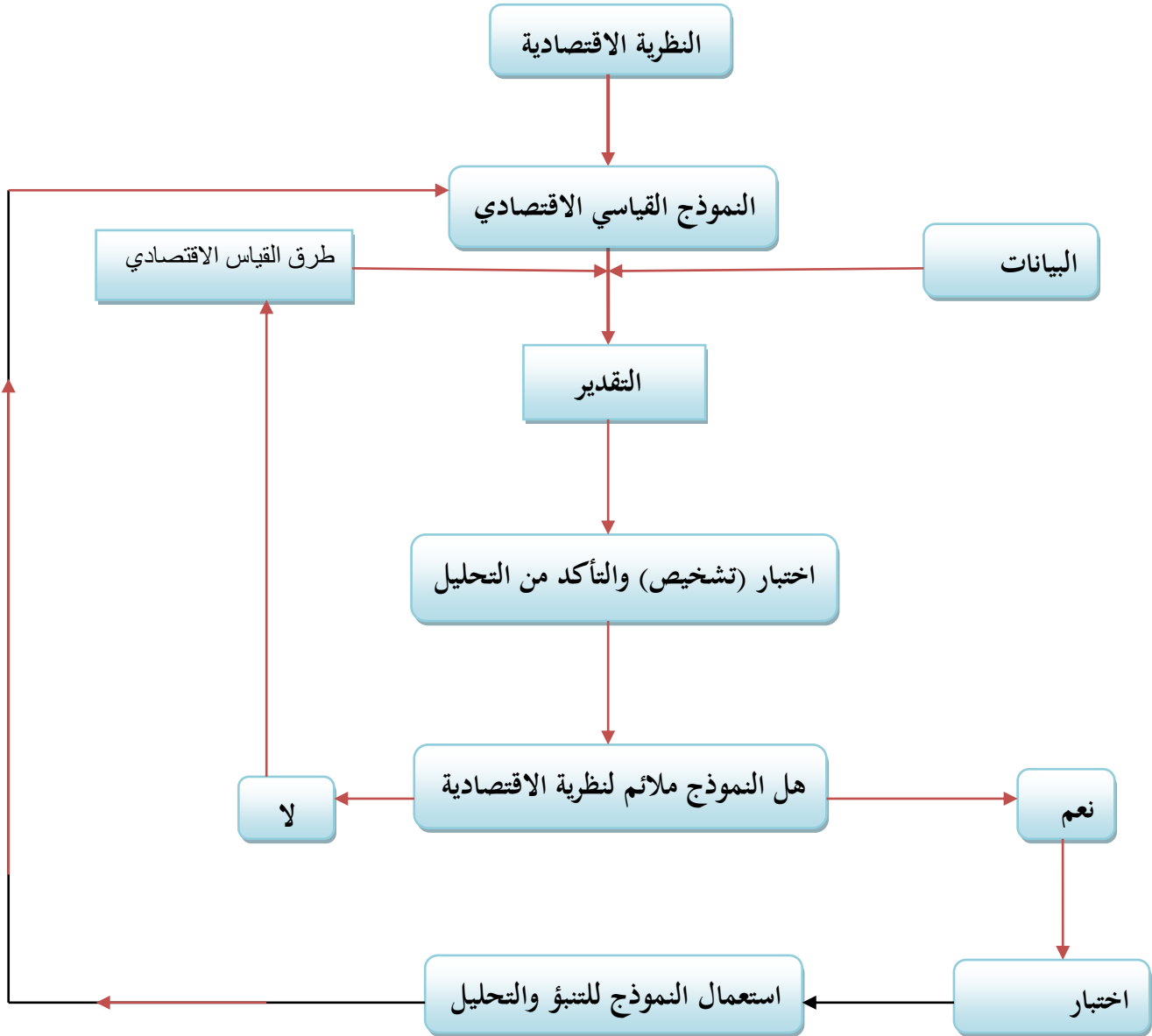
1 - أ. جلاطو جيلالي، "الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة" طبعة منقحة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص(81-82)

2 - أ. جلاطو جيلالي، مرجع نفسه، ص(39)

الفصل الثالث: تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

شكل رقم (3) يوضح مراحل بناء نموذج اقتصاد قياسي



المرجع: - فاروق سحنون، "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر"- مرجع سابق، ص148

المطلب الثاني: تحديد المتغيرات النموذج وتأثيرها المتوقع

أولاً: تحديد متغيرات النموذج

يجب التفرقة بين نوعين من المتغيرات وهما، المتغيرات الأساسية وهي التي يتم تحديدها في ضوء فرضية وهدف الدراسة، والمتغيرات المساعدة وهي التي يتم تحديدها إما استناداً إلى النظرية الاقتصادية أو بالاستناد إلى المتغيرات التي استخدمتها الدراسات السابقة في هذا المجال، وفي هذا السياق تتمثل الفرضية الأساسية التي تستهدف الدراسة اختبارها في أن الحوكمة تؤثر تأثيراً إيجابياً في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

واستناداً إلى ما سبق يتضح أن المتغيرات الأساسية التي يتم استخدامها في الدراسة هي:

✓ المتغير التابع

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر وبانتهاج نفس ما اتبعته الدراسات السابقة فإنه يمكن التعبير عن الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة مؤشرات منها:

- التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية FDI/FDI_W .
 - التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي FDI/GDP .
 - التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت FDI/I_F .
- ويعد المصدر الأساسي لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

UNCTAD: World Investment Report, Various issues. Or "WWW.Unctad.org"

✓ المتغيرات المستقلة

ثانياً: الحوكمة والمؤشرات المرتبطة بها: وقد سبق توصيف هذا المتغير في الفصل الثاني من الدراسة، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه المتغيرات بما يخدم الإطار التطبيقي.

متغير الحوكمة: يعبر عن كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وأن هذه الكفاءة تتضمن أبعاداً عديدة، مؤشر مركب للحوكمة يتراوح نطاقه بين الصفر (غياب الكفاءة المؤسسية للدولة)، و مئة درجة (الكفاءة المؤسسية للدولة) و تم حصول على بيانات مؤشر الحوكمة استناداً إلى (دليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا)

<http://www.moibrahimfoundation.org/en/section/the-ibrahim-index>

حيث أن مؤشر الحوكمة مركب من أربعة مؤشرات ، على النحو التالي:

- 1- مؤشر الفساد:** يقيس هذا المؤشر مدى وجود انتشار الفساد والرشاوى ما بين المؤسسات العامة والسياسيين، أو سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل تحقيق مصالح خاصة، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر منظمة الشفافية الدولية.

2- مؤشر الديمقراطية: يعكس هذا المؤشر مدى وجود سياسات ومؤسسات عامة تتسم بالشفافية والمصادقية والمساءلة، لذا يقاس هذا المؤشر بمتوسط الأوضاع السائدة في كل دولة بشأن الحقوق السياسية والمدنية للأفراد ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر مؤسسة دار الحرية **Freedom House**.

3- مؤشر كفاءة الأطر التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والملكيات: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على توفير إطار تشريعي وقضائي وقانوني مدعم للحقوق والملكيات بدون تحيز أو ضغوط سياسية، والثقة في تنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر. **Fraser Institute: "Economic Freedom of The world, Annual Report"**

4- مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات وأيضا نوعية البيروقراطية الحكومية: يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام الإداري للدولة والذي يقاس بمدى جودة اللوائح والتنظيمات المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي محليا وخارجيا، ويمكن الحصول على بيانات هذا المؤشر من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية، (حرية التعامل مع الأجانب)، ومن خلال جودة اللوائح التنظيمية المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي محليا وبصفة خاصة جودة البيروقراطية، ويعد المصدر الأساسي لهذا المؤشر: **Fraser Institute: "Economic Freedom of The world, Annual Report"**

ثالثا: المتغيرات المساعدة: وتدخّل ضمن المتغيرات المستقلة حيث يتم تحديدها إما استنادا إلى النظرية الاقتصادية أو بالاستناد إلى المتغيرات التي استخدمتها الدراسات السابقة في هذا المجال والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

- التضخم: هو مؤشر عام حول كيفية الأداء الاقتصادي، وترتبط في العادة تغيرات التضخم بتذبذبات الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ويعرف معدل التضخم على انه التغير المئوي للمستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، ويعتبر هذا الأخير مقياسا للقوة الشرائية للدينار، أو كمية السلع والخدمات التي يمكن اقتنائها بدينار واحد.¹
- حجم السوق: ويقاس حجم السوق الواسع بمدى ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيه وعدد السكان (المستهلكين) المكونين له، إذ يؤشر المعيار الأول على مستوى الطلب المحلي الجاري، أما المعيار الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي احتمالات نموه المستقبلية
- سعر الصرف: هو عبارة عن تبادل سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملتين تعتبر بمثابة سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها، ولهذا يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.²

1 - د. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة لطبع والنشر، الجزائر، 2009، ص46

2 - د. ماهر كنج شكري، مروان عوض، مالية دولية عملات أجنبية ومشتقات مالية بين النظرية والتطبيق، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص 210

الفصل الثالث: تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)

- درجة الانفتاح على التجارة: يتجلى الانفتاح الاقتصادي في إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال 2 وتقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي على أساس نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج الوطني.
 - الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لسنة السابقة: يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين أس المال الثابت بالنسبة لسنة السابقة.
- والجدول الموالي يلخص أهم المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة:

جدول رقم (9) يبين أهم متغيرات المستخدمة دراسة القياسية ومصدر بياناتها

المتغيرات	الرمز	التعريف	مصدر البيانات
الاستثمار الأجنبي كنسبة من تكوين رأس المال الثابت	FDI	التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت	WWW.Unctad.org
الحوكمة	Gov	كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة	www.moibrahimfoundation.org
التضخم	Inf	مؤشر الأسعار على الاستهلاك	مصدر المعطيات: البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI) الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org
درجة الانفتاح على التجارة	Open	معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات) / الناتج الداخلي الخام $Open = (IMPORT + EXPORT) / GDP$	
كثافة السكانية	Pop	عدد السكان خلال سنوات الدراسة، ويعبر أيضا على حجم السوق.	
سعر الصرف	REER	سعر الصرف الحقيقي	
الاستثمار الأجنبي بالنسبة للسنة السابقة	FDI(t-1)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في السنة السابقة	WWW.Unctad.org

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: تأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

يمكننا أن نتوقع من خلال هذه الدراسة تأثير المتغيرات السابقة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، فمنهم من يوتر إيجاباً، أي كلما ترتفع قيمته (المتغير المستقل) يتبعها ارتفاع لقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر (المتغير التابع) والعكس (علاقة طردية) ، ومنهم من يوتر سلباً أي كلما ترتفع قيمة المتغير المستقل يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر والعكس (علاقة عكسية) ، ولخصنا ذلك في شكل الجدول المبين أدناه.

جدول رقم (10) تأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)

المتغيرات المستقلة	رمزها	تأثير المتوقع
الحوكمة	Gov	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية
التضخم	INF	أثر سلبي (-) أي علاقة عكسية
الكثافة السكانية	POP	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية
درجة الانفتاح على التجارة	Open	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية
أسعار الصرف	REER	أثر سلبي (-) أي علاقة عكسية
الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة	FDI _(t-1)	أثر إيجابي (+) أي علاقة طردية

المصدر من: إعداد الطالب

المبحث الثاني: الدراسة القياسية للنموذج

سيتم عرض وتقدير معادلة النموذج لاختبار فرضية الدراسة، والتي تشير إلى أن "الحوكمة (مستوى الأداء الجيد للجهاز الحكومي) لها تأثير إيجابي في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر"، بالإضافة إلى محاولة التعرف على الأهمية النسبية لبعض المحددات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتضمن العرض تحليلاً وتفسيراً اقتصادياً وإحصائياً للنتائج، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى .

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم

المطلب الثاني: تقدير و تفسير نتائج النموذج

المطلب الثالث: تحليل بعض مؤشرات الحوكمة في الجزائر

المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم

الفرع الأول: تحديد النموذج.

سوف يتم تقدير معادلة النموذج بحيث تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس مال الثابت هو المتغير التابع ، ومؤشر الحوكمة متغيرا مستقلا ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة التي اتفقت معظم الدراسات على أنها الأكثر تأثيرا، وذلك على النحو التالي (*):

$$FDI = F (Gov, Pop, Open, Inf, REER, FDI_{t-1})$$

و سيتم تقدير معلمات النموذج التي تم وصفها و صياغتهما سابقا بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ، والتي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية كونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع

$$\sum e_t^2 = \sum (y_t - \hat{y}_t)^2$$

ومربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن أي وبالتالي يصبح لدينا النموذج الخطي التالي حسب العلاقة السابقة كما يلي:

$$FDI = B_0 + B_1(Gov) + B_2(Open) + B_3(Inf) + B_4(Pop) + B_5(REER) + B_6(FDI_{t-1}) + u_t$$

حيث أن:

U_t : يمثل حد الخطأ الذي ينوب عن باقي المتغيرات التي لم تندرج في النموذج لأسباب معينة.

$(B_0, B_1, B_2, B_3, \dots, B_6)$: تمثل معلمات النموذج.

والذي يندرج تحت هذا النموذج الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم:

$$E(\varepsilon_i) = 0 \quad \forall i = 1 \dots n$$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير y ، إذ تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيم سالبة، موجبة أو معدومة، لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها مساوي إلى الصفر.

- الفرضية الثانية: تجانس تباين الأخطاء:

$$var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \quad \forall i = 1 \dots n$$

و هو ما يعني أن انتشار النقاط حول متوسط ثابت، أو بصيغة أخرى تشتت البواقي أو المتغير العشوائي متجانس وثابت من اجل كل القيم.

(*). لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع الإلكتروني

التالي: www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

وكذلك إلى دليل إبراهيم للحوكمة في إفريقيا

- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ونعبر عنها رياضيا:

$$COV(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j, i, j = 1 \dots n$$

بمعنى أن التباينات المشتركة للأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة.

- الفرضية الرابعة: عدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير العشوائي: معناه أن التباين المشترك بين بينهما يساوي الصفر، ونعبر عنها رياضيا:

$$COV(x_i \varepsilon_i) = 0 \quad \forall i = 1 \dots n$$

ومن الفرضية الأولى والثانية نستنتج أن حد الخطأ يتبع توزيعا طبيعيا أي: $\mu_\varepsilon \rightarrow N(0; \delta^2)$

ملاحظة: سوف نعتمد في هذه الدراسة على مستوى معنوية 5% فيما يخص اختبار المعنوية الإحصائية للنموذج، وكذلك نستعين ببرنامج الاقتصاد القياسي (eviews7) في استخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير واختبار النموذج.

الفرع الثاني: تجميع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

بعد أن تم تحديد المتغيرات التي سوف تدخل في عملية التقدير، سوف نقوم في هذه المرحلة بتجميع البيانات التي تخص هذه المتغيرات والتي يتم توضيحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (11) يوضح بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

Fdi _(t-1) %	Pop	REER	Inf %	Open	Gov	Fdi _(if) %	
---	31.719	75.26	0.34	0.6253	54.4	2.47	2000
2.47	32.15	77.22	4.20	0.5785	53.2	8.86	2001
8.86	32.572	79.68	1.40	0.6048	52.5	7.64	2002
7.64	33.003	77.39	4.30	0.6214	54.2	3.88	2003
3.88	33.461	72.06	4.00	0.6572	53	4.3	2004
4.30	33.96	73.28	1.40	0.7192	53.6	4.68	2005
4.68	34.507	72.65	2.30	0.7019	53.2	6.62	2006
6.62	35.097	69.29	3.70	0.699	53.1	4.68	2007
4.68	35.725	64.58	4.90	0.6918	52.6	5.19	2008
5.19	36.383	72.65	5.70	0.7652	51.6	5.23	2009
5.23	37.062	74.39	3.90	0.8014	51.5	3.97	2010
3.97	37.762	72.94	4.50	0.8468	51.2	4.09	2011
4.09	38.481	77.54	8.90	0.8751	50.9	2.2	2012
2.2	39.208	79.37	3.30	0.8967	54.4	2.5	2013

للمصدر إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الإلكترونية: (تاريخ الاطلاع 2015/03/16)

- [UNCTAD: World Investment Report, Various issues. Or "WWW.Unctad.org"](http://www.unctad.org)
- www.moibrahimfoundation.org
- www.worldbank.org

المطلب الثاني: تقدير واختبار نتائج النموذج.

الفرع الأول: تقدير النموذج

بعد أن تم تعرف و جمع بيانات متغيرات الدراسة، وتحديد معادلة النموذج القياسي، سوف يتم في هذه المرحلة تقدير النموذج القياسي الاقتصادي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص كما سبق ذكرها، حيث يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS7)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تحصلنا على نتائج التقدير كما يلي:

جدول رقم (12) يبين نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV	-1.061214	0.344966	-3.076283	0.0218
Open	-41.65299	14.83997	-2.806811	0.0309
Fdi(-1)	-0.449342	0.180862	-2.484453	0.0475
INF	-0.595450	0.211264	-2.818511	0.0304
REER	0.118913	0.075777	1.569242	0.1676
POP	1.090170	0.654464	1.665744	0.1468
C	48.44567	21.37318	2.266658	0.0640

R-squared	0.868955	Mean dependent var	4.911538
Adjusted R-squared	0.737910	S.D. dependent var	1.879516
S.E. of regression	0.962213	Akaike info criterion	3.064571
Sum squared resid	5.555123	Schwarz criterion	3.368775
Log likelihood	-12.91971	Hannan-Quinn criter.	3.002044
F-statistic	6.630969	Durbin-Watson stat	2.072823
Prob(F-statistic)	0.018312		

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EVIEWS7

ومن خلال الجدول أعلاه تحصلنا على معادلة التالية:

$$FDI_{it} = 48.44 - 1.06gov + 1.09 pop + 0.12 REER - 41.65open - 0.59 INF - 0.45 FDI_{(t-1)}$$

$$(-2.26) \quad (-3.07) \quad (1.66) \quad (1.57) \quad (-2.8) \quad (-2.82) \quad (-2.48)$$

$$R^2=0.87 \quad N=13 \quad F=6.63 \quad DW=2.07$$

حيث أن:

(O): القيم الموضوعة بين قوسين تمثل إحصائية ستودنت المحسوبة لمعاملات النموذج.

R^2 : يمثل معامل التحديد

N: تمثل عدد المشاهدات

DW: تمثل إحصائية داربن واتسن

F: تمثل إحصائية فيشر

الفرع الثاني: اختبار معلمات النموذج

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية وذلك لمعرفة مدى تطابقها مع نظرية الاقتصادية وتوقعات القبلية، أما من الإحصائية وذلك لتحديد المعنوية الإحصائية للمعاملات ومعنوية الكلية للنموذج، أما من الناحية القياسية لمعرفة مدى تطابق نتائج النموذج مع فرضيات طريقة المربعات الصغرى (ols).

1. اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية

• توجد علاقة عكسية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (*)، حيث أن انخفاض قيمة مؤشر الحوكمة ب(1%) يؤدي إلى زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي بنحو(1.06)، إذ أن الحوكمة لا تساعد في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يعني أن مؤشر الحوكمة لا يعتبر من أكثر المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العينة ككل، حيث أن الحوكمة تؤثر بالسلب على المناخ الاستثماري المؤسسي للجزائر، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يكون ثابتا.

• أظهرت النتائج أيضا الدور الإيجابي لحجم السوق معبرا عنه بالحجم السكاني في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع حجم السكان ب(1%)، يترتب عنها زيادة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو(1.09%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على اتساع حجم السوق واستمرارية نموه، وارتفاع معدلات النمو المتوقعة للمبيعات بالشكل الذي يمكن الشركات متعددة الجنسيات من الاستفادة من الإنتاج باقتصاديات الحجم، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية الأمر الذي تزيد معه معدلات العائد على الاستثمار، حيث أن هذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وتوقعات القبلية.

■ كما أظهرت النتائج أيضا الدور غير الإيجابي للتضخم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أن انخفاض معدل التضخم ب(1%) يترتب عنها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي كنسبة من إجمالي تكوين

(*). لمزيد من التفاصيل عن نموذج العينة يرجى الرجوع إلى الجدول رقم (12)

رأس المال الثابت بنحو (0.59%)، ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن التضخم يشير إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يعد من أهم أسبابه زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري يتراجع في أداء الإنتاج والاستثمار.

ومن هنا يمكن القول بأن التضخم يعكس حالة الرواج الاقتصادي في الجزائر بالشكل الذي يدفع المستثمرين إلى عدم استغلال الزيادة في إنتاجهم واستثماراتهم للاستفادة من ارتفاع الأسعار، وبالتالي تراجع الأرباح المتوقعة من المشروع، وعلى الجانب الآخر أن زيادة معدل التضخم يشير إلى انخفاض قيمة العملة لهذا الاقتصاد في مقابل العملات الأخرى، وبالتالي عدم إمكانية الشركات متعددة الجنسيات في الحصول على مدخلات الإنتاج أو المواد الأولية من السوق المضيفة بأسعار منخفضة وبالشكل الذي يخفض من قدرتها التنافسية بالاقتصاد الجزائري، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصادية وتوقعات السابقة.

● **أظهرت نتائج التقدير الدور الايجابي لسعر الصرف في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

حيث أن ارتفاع نسبة سعر الصرف ب(1%)، يترتب عنها زيادة نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة لتكوين رأس المال الإجمالي الثابت بنحو (0.12%)، ويمكن تبرير هذه النتيجة بأن انخفاض سعر الصرف في بلد المضيف للاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلدان الأخرى يؤثر إيجاباً على الصناعة المحلية حيث يسمح بتعزيز القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً إذ تبدو أسعارها منخفضة من قبل المستوردون الأجانب مما يساعد على تنمية التجارة الخارجية للبلد المضيف.

● **كما أظهرت النتائج على وجود علاقة عكسية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار**

الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت، حيث أن انخفاض درجة الانفتاح التجاري ب(1%) يترتب عنها زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنحو (45.65%) وهذه النتيجة مخالفة لنظرية الاقتصادية وتوقعات لقبلية.

● **كما أظهر تقدير النموذج على وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة**

السابقة والحالية، حيث أن انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنة السابقة ب(1%)، يترتب عنها زيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الحالية بنحو (0.29%)، ويشير ذلك إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة أو التوسع في المشروعات متعددة الجنسيات القائمة بالجزائر لا تتأثر بالخبرة السابقة لاستثماراتها في الفترات السابقة، فعلى سبيل المثال يضطر المستثمرون الأجانب في حالة تزايد المشاكل المرتبطة بالبيروقراطية والفساد وغياب دور القانون بالدول المضيفة إلى استخدام وسائل للضغط على الحكومات المضيفة لتغيير التشريعات واللوائح، وتفعيل دور القانون من خلال وسائل الإعلام المحلية والأجنبية، أو التهديد بسحب استثماراتهم وإعادة توطينها بدول أخرى، ويعد ذلك محمداً سلبياً للاستثمارات الأجنبية الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.

بعد قيامنا باختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية وجدنا أن التضخم، الحجم السكاني، متوافقة مع التوقعات المسبقة وهي مؤشرات مقبولة من الناحية الاقتصادية، أما مؤشر الانفتاح على التجارة فهي مرفوضة من الناحية الاقتصادية وهذا لعدم توافق إشارة معلمته مع منطوق النظرية الاقتصادية أما فيما يخص مؤشر الحوكمة وسعر الصرف فقد جاءت إشارته مخالفة لتوقعات السابقة.

2. اختبار معلمات النموذج من الناحية الإحصائية

يوجد نوعين من الاختبارات، وهما اختبار المعنوية لكل معلمات النموذج على حدا، واختبار الثاني يتمثل اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

- اختبار كل معلمة من معلمات النموذج على حدى.

لدراسة معنوية معالم النموذج نستخدم إحصائية ستودنت (T)، والذي يبين مدى معنوية المعلمات المقدرة، فلهذا الاختبار قيمتين: قيمة محسوبة وقيمة مجدولة، فالقيمة المحسوبة تعتمد على القيمة المقدرة وانحرافها المعياري أما القيمة الجدولية فتعتمد على مستوى المعنوية وعدد درجات الحرية.

ويعتمد هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات:

الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل والفرضية البديلة تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

وتكتب الصيغة الرياضية لإحصائية ستودنت، مع افتراض أن المتغير العشوائي (U_t) موزع توزيعا طبيعيا، وتوفر الفرضيات التي تم ذكرها، كما يلي:

$$T_{cal} = \frac{\hat{\beta} - B}{SE(\hat{\beta})}$$

حيث أن:

$$SE(\hat{\beta}) = \sqrt{var(\hat{\beta})}$$

$$SE(\hat{\beta}) = \sqrt{\sigma^2 (X'X)^{-1}}$$

$$SE(\hat{\beta}) = \sigma \sqrt{(X'X)^{-1}}$$

وتستعمل هذه الإحصائية لاختبار الفروض لكل معلمة على حدا، وبناءا على أن فرضية العدم التي تنص على أن B تساوي الصفر، وبالتالي تصبح إحصائية ستودنت من الشكل:

$$T_{cal} = \frac{\hat{\beta}}{\sigma \sqrt{(X'X)^{-1}}}$$

الفصل الثالث: تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)

يسقط هذا الاختبار على نموذج الدراسة، سوف نضع فرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة على النحو التالي:

$$\left\{ \begin{array}{ll} \mathbf{H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = 0} & \text{فرضية العدم} \\ \mathbf{H_1 : B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5 \neq B_6 \neq B_7 \neq 0} & \text{الفرضية البديلة} \end{array} \right.$$

وكانت القيمة الجدولية لإحصائية ستودنت (T_{tab}) والتي تم استخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية

$$5\%، \text{وعند درجة حرية } n-k \text{ وهي تساوي: } T_{tab} = T_{(a, n-k)} = T_{(0.05; 13-7)} = 2.447$$

و سنوضح نتائج اختبار ستودنت لنموذج الدراسة من خلال توضيح القيم المحسوبة (T_{cal}) للمعاملات المقدرة القيمة المطلقة و قيمة ستودنت الجدولية (T_{tab})، وكذلك أدنى مستوى معنوية (احتمالية) (Prob) لمعاملات النموذج من خلال الجدول الموالي.*

جدول رقم(13) يوضح نتائج اختبار ستودنت لمعالم النموذج

أدنى مستوى معنوية (prob)	القيمة الجدولية (T_{tab})	القيمة المحسوبة (T_{cal})	المقدرات
0.064	2.447	2.26	B_0 (الثابت)
0.021		3.07	B_1
0.146		1.66	B_2
0.167		1.57	B_3
0.0309		2.8	B_4
0.0304		2.82	B_5
0.0475		2.48	B_6

المصدر: من إعداد الطالب

حيث سنقوم بمقارنة القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة مع القيم الجدولية لإحصائية ستودنت فإذا كانت $(T_{tab}) > (T_{cal})$ نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي المعلمة غير معنوية، أما إذا كانت $(T_{tab}) < (T_{cal})$ فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي المعلمة لها معنوية إحصائية، ومقارنة أدنى مستوى معنوية (prob) للمعالم مع حد الخطأ 0.05.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

❖ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت B_0 نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة أي $(T_{tab}) > (T_{cal})$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، ونلاحظ كذلك قيمة Prob أكبر من 0.05 وبالتالي نقول أن معامل المتغير الثابت ليس له معنوية إحصائية.

*-ملاحظة هامة: القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت تأخذ بالقيمة المطلقة عند مقارنتها مع القيمة الجدولية

❖ بالنسبة لمعامل متغير الحوكمة B_1 نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن قيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية أي $(T_{cal}) < (T_{tab})$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، نلاحظ كذلك أن قيمة أدنى مستوى معنوية (prob) وتساوي 0.021 وهو اقل من (0.05) وبالتالي نقول أن معامل المتغير الحوكمة له معنوية إحصائية أي مؤشر الحوكمة يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل متغير الكثافة السكانية B_2 نلاحظ أن قيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أقل من القيمة الجدولية أي $(T_{cal}) > (T_{tab})$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، ونلاحظ كذلك أن قيمة أدنى مستوى معنوية (prob) وتساوي 0.146 وهي أكبر من (0.05) وبالتالي نقول أن معامل المتغير الكثافة السكانية معبر عن حجم السوق ليس له معنوية إحصائية أي مؤشر الكثافة السكانية لا يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل متغير أسعار الصرف B_3 ، نلاحظ أن قيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أقل من القيمة الجدولية أي $(T_{cal}) > (T_{tab})$ وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، ونلاحظ كذلك أن قيمة أدنى مستوى معنوية (prob) والتي تساوي 0.167 أكبر من (0.05) وبالتالي نقول أن معامل المتغير أسعار الصرف ليس له معنوية إحصائية، أي مؤشر أسعار الصرف لا يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة في الجزائر عند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل مؤشر درجة الانفتاح على التجارة B_4 نلاحظ أن قيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية أي $(T_{cal}) < (T_{tab})$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونلاحظ كذلك أن قيمة أدنى مستوى معنوية (prob) والتي تساوي 0.0309 وهي أقل من (0.05) وبالتالي نقول أن معامل مؤشر درجة الانفتاح على التجارة له معنوية إحصائية أي مؤشر درجة الانفتاح على التجارة يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل مؤشر التضخم B_5 ، نلاحظ أن قيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية أي $(T_{cal}) < (T_{tab})$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونلاحظ كذلك أن قيمة أدنى مستوى معنوية (prob) والتي تساوي (0.0304) وهي أقل من (0.05) وبالتالي نقول أن معامل مؤشر التضخم له معنوية إحصائية أي مؤشر التضخم يفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خلال فترة الدراسة وعند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للسنة السابقة B_6 نلاحظ أن قيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت أكبر من القيمة الجدولية أي $(T_{cal}) < (T_{tab})$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ونلاحظ كذلك أن قيمة أدنى مستوى معنوية (prob) والتي تساوي 0.0475 وهي أقل

من (0.05) وبالتالي نقول أن معامل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر له معنوية إحصائية أي تدفقات الاستثمار الأجنبي بالنسبة لسنة السابق تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، عند مستوى معنوية 5٪.

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج الدراسة

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستخدم على بعض المعايير الإحصائية والمتمثلة في معامل التحديد R^2 وإحصائية فيشر، وذلك لمعرفة مدى جودة توفيق النموذج.

أ- اختبار القوة التفسيرية (جودة التوفيق) بواسطة (R^2):

تساعد البواقي (e_i) على قياس مدى تمثيل معادلة النموذج لمشاهدات العينة، حيث أن القيمة الكبيرة للبواقي تعني بأن التمثيل يكون غير جيد والقيمة الصغيرة لهذه البواقي تعني تمثيلا جيدا للنموذج، لكن المشكلة في استعمال البواقي كمقياس لجودة التوفيق هو أن قيمة البواقي تعتمد على المتغير التابع Y والذي يمكن توضيحه بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y_i = \hat{Y}_i + e_i$$

$$Y_i - \bar{Y} = \hat{Y}_i - \bar{Y} + e_i$$

وبتربيع طرفي المعادلة أعلاه وجعلها بنسبة لكل i نجد:

$$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum_i e_i^2$$

وتعد هذه المعادلة مفيدة جدا لخدمة أغراضنا فيما يتعلق بقياس المقدرة التفسيرية ولذلك يتوجب معرف كل حد من حدود هذه المعادلة.

$$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2$$

❖ هو مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير Y : Total sum squares (TSS):

$$\sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$$

❖ فهو مجموع مربعات الانحرافات المشروحة: Explained sum of Squares (ESS):

$$\sum_i e_i^2$$

❖ أما الحد الأخير فهو مجموع مربعات البواقي: Residual sum of Squares (RSS):

وبالتالي سوف نعيد صياغة المعادلة السابقة على الشكل:

$$TSS = ESS + RSS$$

و بتقسيم طرفي المعادلة على الانحرافات الكلية TSS نجد:

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

ومنه نعرف معامل التحديد R^2 كما يلي:

$$R^2 = \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{ESS}{TSS}$$

وهو معامل الذي يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y ، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X .

وبالعودة إلى نموذج الدراسة، نلاحظ أن قيمة معامل تحديد تقدر ب $0.87R^2 =$ والتي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 87% من التغيرات التي تحدث على متغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يدل على وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة والاستثمار الأجنبي المباشر، أما النسبة الباقية والمقدرة ب 13% تفسرها العوامل الأخرى غير مدرجة في النموذج والمتضمنة في حد الخطأ u_t .

ب- إحصائية فيشر: يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد من خلال الفرضيتين

التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5 = B_6 = B_7 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : B_1 \neq 0 \quad B_2 \neq 0 \quad B_3 \neq 0 \quad B_4 \neq 0 \quad B_5 \neq 0 \quad B_6 \neq 0 \quad B_7 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

حيث سنقوم في هذا الاختبار بمقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر (F_{cal}) مع القيمة الجدولة (F_{tab})، فإذا وجدنا أن القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر، فإننا نقبل الفرضية العدم ونقول أن النموذج ليس له معنوية إحصائية أما إذا كانت القيمة المحسوبة لفischer أكبر من قيمة الجدولة فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، ونقول أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

وتكتب الصيغة الرياضية لإحصائية فيشر المحسوبة من الشكل التالي:

$$F_{(\alpha; n-k)} = \frac{RSS/k - 1}{ESS/n - k}$$

وكذلك يمكن تعبير عنها بصيغة رياضية أخرى كما يلي:

$$F_{(\alpha; n-k)} = \frac{R^2/k - 1}{1 - R^2/n - k}$$

ونقوم باستخراج القيمة الإحصائية لفischer الجدولة من جدول فيشر وذلك عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $N-K$ حيث K تعبر عن عدد معالم النموذج زائد معلمة الحد الثابت، أما N فتعبر عن عدد المشاهدات.

$$F_{(5\%; n-k)} = F_{(0.05; 6)} = 4.76$$

أما القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر فهي تساوي (6.63)، وبالتالي نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لفيشر أي $F_{cal} > F_{tab}$ ومنه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها انه يوجد على الأقل متغير مفسر واحد لا يساوي الصفر، مما يدل على وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي النموذج ككل له معنوية إحصائية.

من خلال الدراسة الإحصائية وجدنا أن كل من الحوكمة، التضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لسنة السابقة لها معنوية إحصائية بينما كل من حجم السكان وأسعار الصرف، ليس لها معنوية إحصائية .

3- اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعدا أن قمنا باختبار النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية وتأكد من صلاحيته، سوف نقوم باختباره من الناحية القياسية وذلك لتأكد من مدى انسجامه مع فرضيات الخاصة بالنموذج التي سبق ذكرها في المطلب الأول من المبحث الثاني.

- اختبار الارتباط الذاتي

اختبار **Breush-Godfrey (LM)**: تعتمد هذه الطريقة على مضاعف Lagrange وهذا الاختبار يستعمل

في حالتين:

✓ عندما يكون الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أو أكثر

$$AR(p): e_t = p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + \dots + p_p e_{t-p}$$

✓ عندما يكون المتغير التابع هو متغير مستقل في المعادلة، مثلا:

$$y_t = B_0 + B_1 X_1 + B_2 Y_{t-1}$$

ولإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية

- تقدير النموذج العام بطريقة (ols) للحصول على البواقي.

- نقوم بتقدير المعادلة الوسيطة التالية بطريقة (ols):

$$\hat{e}_t = b_0 + b_1 x_1 + \dots + b_k x_k + p_1 e_{t-1} + p_2 e_{t-2} + \dots + p_p e_{t-p}$$

- نحسب R^2 من المعادلة الأخيرة، بعد ذلك نحري الاختبار التالي:

$$\begin{cases} H_0 : p_1 = p_2 = \dots = p_p = 0 & \text{فرضية العدم : لا يوجد ارتباط ذاتي} \\ H_1 : p_1 \neq 0 \quad p_2 \neq 0 \quad p_p \neq 0 & \text{الفرضية البديلة : يوجد ارتباط ذاتي} \end{cases}$$

حيث إذا كانت $\chi^2 < nR^2 = LM$ فإننا نقبل H_0 و نرفض الفرضية البديلة H_1 .

وإذا وجدنا $\chi^2 > nR^2 = LM$ فإننا نقبل H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 .

وياسقاط هذا الاختبار على نموذج الدراسة وباستخدام برنامج الإحصائي (Eviews 7) تحصلنا على الجدول

الموالي الذي يوضح نتائج اختبار **Breush-Godfrey** :

جدول رقم رقم(14) يوضح نتائج اختبار (Breush-Godfrey)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.058283	Prob. F(2,4)	0.4277
Obs*R-squared	4.498499	Prob. Chi-Square(2)	0.1055

من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات eviews7

وكانت قيمة كاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5٪ ودرجة حرية $k=2$ تساوي $\chi^2 = 5.99$ وهي مستخرجة من جدول توزيع كاي مربع.

نلاحظ من الجدول السابق والذي يوضح نتائج الارتباط الذاتي من الدرجة 2 أن قيمة $nR^2 = 4.498$ وهذه القيمة اقل من قيمة χ^2 وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك عند مقارنة ادني مستوى معنوية prob والتي تساوي 0.1055 وهي اكبر من 0.05، إذن فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء محققة.

- اختبار عدم تجانس تباين

هناك عدة اختبارات يمكن الاعتماد عليها منها اختبار ارش، اختبار بارك واختبار وايت وفي هذه الدراسة سنعتمد على اختبار وايت وتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير النموذج الأصلي بطريقة المربعات الصغرى (ols).
- تقدير الانحدار المساعد بين مربع البواقي كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة و مربع المتغيرات المستقلة حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$e_t^2 = B_0 + B_1x_{1t} + B_2x_{2t} + \dots + B_kx_{kt} + B'_1x_{1t}^2 + B'_2x_{2t}^2 + \dots + B'_kx_{kt}^2 + u_t e_t^2$$

- نحسب R^2 من المعادلة الأخيرة، بعد ذلك نحري الاختبار التالي باستخدام الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} \text{فرضية العدم :} & \text{تجانس التباين: } H_0 \\ \text{الفرضية البديلة :} & \text{عدم تجانس تباين: } H_1 \end{cases}$$

حيث إذا كانت $\chi^2 < nR^2 = wh$ فإننا نقبل H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 .

وإذا وجدنا $\chi^2 > nR^2 = wh$ فإننا نقبل H_1 ونرفض فرضية العدم H_0 .

حيث أن قيمة كاي مربع χ^2 الجدولية، عند مستوى معنوية 5٪ ودرجة حرية تساوي عدد معلمات الانحدار المساعد.

وبإسقاط هذا الاختبار على نموذج الدراسة وباستعمال البرنامج الإحصائي (eviews7) تحصلنا على الجدول الموالي الذي يوضح نتائج اختبار وايت لعدم تجانس التباين كما يلي:

جدول رقم(15) يوضح نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.250207	Prob. F(6,6)	0.9420
Obs*R-squared	2.601721	Prob. Chi-Square(6)	0.8569
Scaled explained SS	0.535550	Prob. Chi-Square(6)	0.9974

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (eviews7)

وكانت قيمة الجدولية لكاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5٪، ودرجة حرية $k=6$ تساوي 12.59 وهذه القيمة مستخرجة من جدول التوزيع كاي مربع. نلاحظ من الجدول ان قيمة $wh = nR^2 = 2.601$ وهذه القيمة اقل من قيمة χ^2 وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك عند مقارنة ادبي مستوى معنوية (prob) والتي تساوي 0.8569 وهي من أكبر مستوى معنوية 0.05، إذن فرضية ثبات تجانس تباين الخطأ محققة.

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي

نقوم خلال هذا الاختبار بمعرفة هل البواقي μ_t تخضع للتوزيع ام لا ومن أجل هذا يمكننا الاستعانة

بالاختبارات التالية: jarque-Bera، kurtosi، skewness

1- اختبارات skewness، kurtosi : نقوم بهذا الاختبار اعتمادا على القيم المحسوبة لكل من الإحصائية

skewness و kurtosi والمتحصل عليها من برنامج (eviews7) وتكون الصيغة الرياضية لهذه الاختبارات من

الشكل:

$$V_1 = \left| \frac{B^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{N}}} \right|$$

$$V_2 = \left| \frac{B_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{N}}} \right|$$

حيث أن:

V_1 : إحصائية سكيونس (skewness) للتناظر

V_2 : إحصائية كيرتوس (kurtosi) للتفلطح

$B^{1/2}$: تمثل معامل skewness

B_2 : تمثل معامل kurtosi

نقارن قيمتي V_1 و V_2 مع القيمة 1.96 عند مستوى معنوية 5٪.

وتكون فرضيات هذا الاختبار من الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0; V_1 \cdot V_2 = 0 & \text{الفرضية الصفرية:} \\ H_1; V_1; V_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة:} \end{cases}$$

حيث إذا كانت $V_1; V_2 < 1.96$ نقبل الفرضية الصفرية H_0 وبالتالي الأخطاء تتبع توزيعا طبيعيا، أما إذا وجدنا أن $V_1; V_2 > 1.96$ ، فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية وبالتالي نقول أن الأخطاء لا تتبع توزيعا طبيعيا.

2- اختبار جاك بيرا Jarque-Bera:

هو إختبار يجمع بين نتائج الاختبارين السابقين، وتكتب الصيغة الرياضية لهذا الاختبار من الشكل التالي:

$$s = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2$$

تكون فرضيات هذا الاختبار من الشكل:

H_0 الفرضية الصفرية: البواقي تتبع توزيع طبيعي

H_1 الفرضية البديلة: البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا

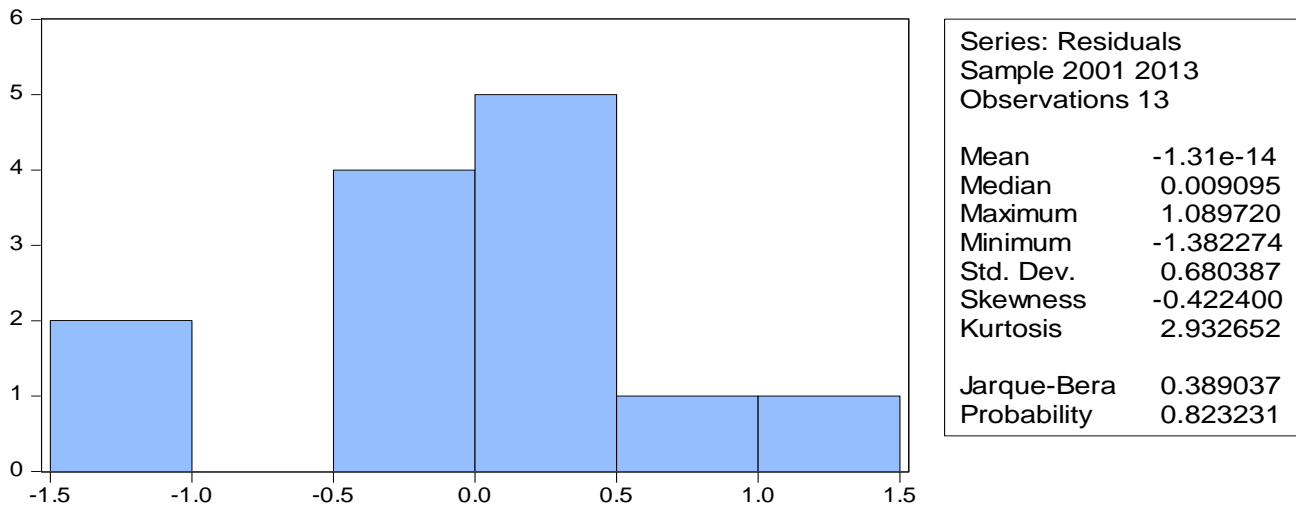
لاختبار فرضية توزيع الطبيعي للبواقي نقوم بمقارنة قيمة المحسوبة ل $(j-k)$ مع قيمة كاي مربع (χ^2) الجدولة عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 5 .

حيث إذا كانت القيمة المحسوبة $(j-k)$ اقل من قيمة كاي مربع الجدولة نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي البواقي تتبع توزيعا طبيعيا، أما إذا كانت القيمة المحسوبة $(j-k)$ اكبر من قيمة الجدولية لكاي مربع فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي البواقي لا تتبع توزيعا طبيعيا.

وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (eviews7) تحصلنا على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(4) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات eviews7

الفصل الثالث: تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)

بما أن اختبار جاك بيرا يشمل كلا الاختبارين السابقين، سوف نعلم عليه في دراسة التوزيع البواقي للنموذج الدراسة:

$$X_{(59;2)} = 5.991$$

ومن خلال شكل السابق كانت قيمة جاك بيرا تساوي 0.389

نلاحظ من نتائج الشكل السابق أن القيمة المحسوبة لاختبار **Jarque-Berra** تساوي 0.389 وهي أقل من قيمة كاي مربع عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 2 والتي تساوي 5.991، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وكانت قيمة أدنى مستوى معنوية prob تساوي 0.823 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقول أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا وهي متوافقة مع فرضيات النموذج المتعدد.

من خلال ما سبق لاحظنا أن الفروض الأساسية لاستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت ملائمة، وهذا يعني أن النموذج جيد وصالح لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة التي بنيت عليها الدراسة.

وبناء على النتائج السابقة، أمكن التوصل إلى أن الحوكمة لا تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من خلال فترة تقدير النموذج التقدير السابق .

المطلب الثالث: تحليل بعض مؤشرات الحوكمة في الجزائر

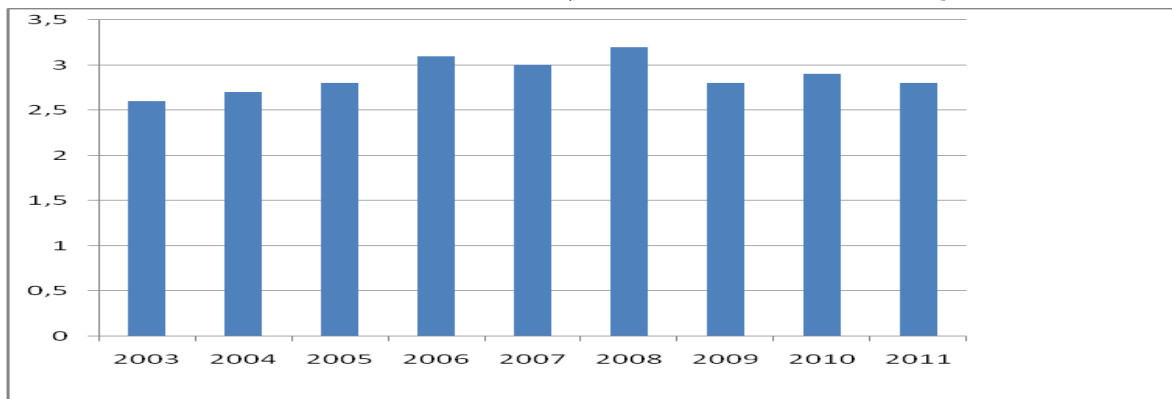
1- مؤشر مدركات الفساد

الجدول رقم (16) يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2003-2011

السنوات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
قيمة مؤشر مدركات الفساد	2.8	2.9	2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد معطيات المنظمة الشفافية الدولية

شكل رقم (5) يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2011



المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (16)

الفصل الثالث: تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)

من خلال الجدول رقم (16) والشكل رقم (5) نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد يتراوح نطاقه ما بين 2.06 و3.6 خلال السنوات 2000 إلى 2011 مما يدل على انخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وارتفاع معدلات الفساد وذلك حسب منظمة الدولية لشفافية، الأمر الذي جعل مشكل الفساد في الجزائر كثال حاجز يعرقل المشاريع الاستثمارية بحسب تقارير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، والتي قامت باستقصاء عدد من الشركات الدولية والمحلية عن عراقيل الاستثمار والذي جاء مشكل الفساد بنسبة 16% من أكبر العراقيل التي يواجهها المستثمرين، مما يدل على ضعف الشفافية في المناخ الاستثماري للجزائر .

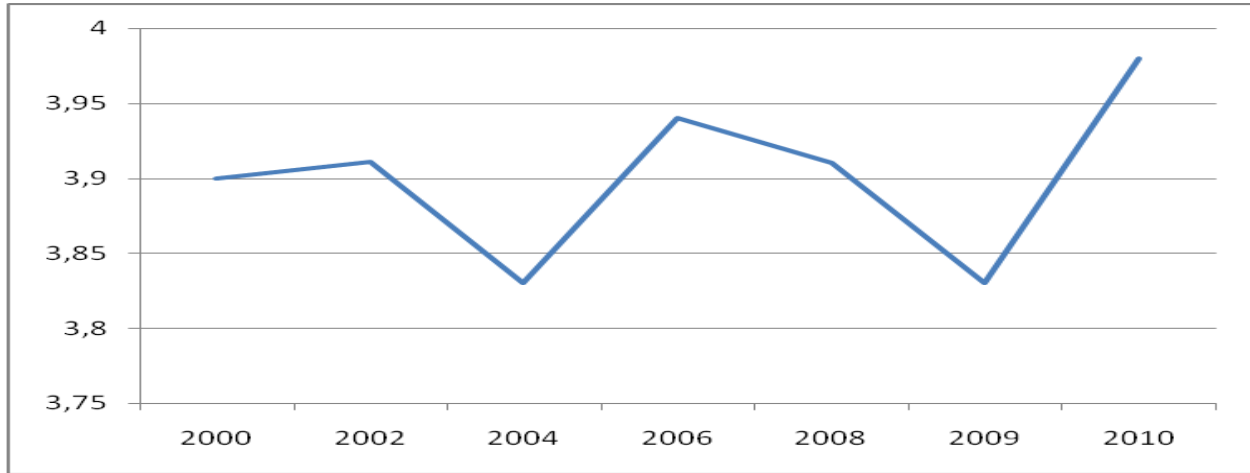
2- مؤشر الديمقراطية:

جدول رقم (17) يوضح تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر 2000-2010

السنوات	2010	2009	2008	2006	2004	2002	2000
مؤشر الديمقراطية	3.98	3.83	3.91	3.94	3.83	3.911	3.9

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مذكرة سايج بوزيد" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ص445

شكل رقم (6) يوضح تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010



المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 18

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتبين لنا أن مؤشر الديمقراطية في الجزائر يتراوح نطاقه ما بين 3.83 إلى 3.98 خلال الفترة 2000 إلى 2010 مما يدل على الديمقراطية في الجزائر مصنفة دائما في المراتب الأخيرة (تقريبا تصنف ضمن 35 دولة الأخيرة من مجموع 167 دولة) وبالتالي تندرج ضمن الدول أقل ديمقراطية رغم التحسن الطفيف الذي عرفه هذا المؤشر إذ انتقل من 3.98 سنة 2010 إلى 4.41 سنة 2011 لكن يبقى بعيد عن القيم القريبة من 10 و التي تعني أن الدولة تتمتع بالديمقراطية كاملة، مما يؤثر سلبا عن المناخ الاستثماري لدولة الجزائر.

الفصل الثالث: تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)

3- مؤشر المركب للمخاطر القطرية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر السياسية، المالية والاقتصادية للمناخ الاستثماري للبلد والجدول التالي يعكس وضع الجزائر ضمن هذا المؤشر:

جدول رقم (18) يوضح بيانات المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
درجة المؤشر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: عبد القادر ناصور، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل" مرجع سابق ص (249)

من خلال الجدول (18)، نلاحظ تصنيف الجزائر في مستوى درجة مخاطر تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة وذلك خلال الفترة 2002 إلى 2010، الأمر الذي يبين تحسن وضعية مناخ الاستثمار في الجزائر، لا سيما بشقه السياسي، لأن هذا المؤشر يعتمد على تقييم 50٪ من المخاطر السياسية بالنسبة للمؤشر ككل، أين تميزت الجزائر باستقرار سياسي، إضافة إلى الجانب المتعلق بالمؤشرات المالية الإيجابية للبلد.

وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي ومن خلال إجراءات لسير آراء للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب هبت أغلب الآراء إلى أن الوصول إلى التمويل البنكي والفساد وعدم فعالية البيروقراطية الإدارية، هو الثالث القاتل للاستثمار في الجزائر وأكبر الهواجس في مناخ الأعمال كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19) يوضح أهم إشكاليات القيام بالأعمال في الجزائر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين

المؤشرات	النسبة %
الحصول على التمويل البنكي	15.1
الفساد أو الرشوة	13.9
عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية	12.6
معدلات الضرائب	09.4
أنظمة العمل المقيدة	06.2
كفاءة القوى العاملة المتعلمة	06.1
إمدادات كافية من البنية التحتية	05.8
سوء أخلاقيات العمل في القوة العاملة الوطنية	05.5
الأنظمة الضريبية	05.1
عدم الاستقرار السياسي	04.7
أنظمة العمالة الأجنبية	04.3
التضخم	03.2
عدم استقرار الحكومة	02.9
عدم كفاية القدرة على الابتكار	02.2
الجريمة والسرقه	01.9
ضعف الصحة العمومية	01.1

المصدر: جريدة الخبر جزائر: مقال، حفيظ صوالي 4/مايو/2015 23:35

من خلال جدول رقم (19) وكذلك من تحليل بيانات مؤشرات الحوكمة في الجزائر تبين لنا خلال فترة الدراسة أن الحوكمة في الجزائر تعاني ضعفا كبيرا لإرتفاع مستويات الفساد، مما أثر سلبا على رفع حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم التحسن الذي عرفته الجزائر من ناحية الاستقرار السياسي والأمني في السنوات الأخيرة ورغم الإصلاحات والامتيازات التي تمنح للمستثمرين الأجانب.

خلاصة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل بالقياس والتحليل محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف الوقوف على أهم المحددات مؤثر على الاستثمار الأجنبي ، والدور الهام للحكومة في تهيئة المناخ الاستثماري المؤسسي الجاذب لهذه الاستثمارات، وقد تم التوصل إلى أن الحوكمة في الجزائر لا تعد من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التقدير السابق، الأمر الذي يمكن معه القول بعدم صحة الفرضية القائمة عليها الدراسة والتي تنطوي على وجود علاقة طردية بين الحوكمة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ويمكن الوصول إلى نتيجة هامة مفادها أنه إذا رغبت دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة

منها الجزائر في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك حاجة ماسة إلى تبني وبناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي ، والتشريعي والقانوني والقضائي، والإداري للدولة، وبصفة خاصة التشريعات التجارية واللوائح التنظيمية والمعبر عنها في المصطلحات الحديثة بالحوكمة.

الخبائمه العلمه

خاتمة عامة:

إن التغيرات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم خاصة في الفترة الأخيرة، والاتجاه المتزايد نحو المزيد من الاندماج الاقتصادي العالمي، أدى إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي، والذي أصبح من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماماً واسعاً من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن وظهرت الحاجة إليه من طرف الدول متقدمة والدول النامية على حد سواء، نظراً لما له من فوائد اقتصادية واجتماعية تعود على البلد المضيف، ومن أجل الظفر بهذه الفوائد تحاول معظم الدول وخاصة الدول النامية ومن بينها الجزائر على استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق تحسين مناخها الاستثماري الملائم لزيادة تدفقات هذه الاستثمارات باستعمال عدة الإجراءات، والبحث عن أهم المحددات الحديثة التي تتحكم في الانتقال رؤوس الأموال الأجنبية بسبب قصور المحددات التقليدية.

تبعاً لذلك ومن خلال الأبحاث والدراسات التي أجرتها أهم الوكالات والمنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، أوضحت بروز عوامل جديدة ولها ارتباط قوي بتحسين المناخ الاستثماري مشجع لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتمثلة في الكفاءة المؤسسية للدولة والمعبر عنها في المصطلحات الحديثة بالحكومة والتي بدورها تعمل على الإصلاح الاقتصادي.

بموازاة مع ما تم التوصل إليه من خلال هذه الأبحاث والدراسات، ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الدول، وفي ظل المحددات الحديثة ومتمثلة في الكفاءة المؤسسية للدولة والمعبر عنها بالحكومة، تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة وهو محاولة التعرف على تأثير الحكومة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2000/2013 وذلك باستعمال أدوات القياس الاقتصادي، حيث تطرقنا إلى موضوع البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول.

حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعرف على مفهومه حيث خلصنا إلى أن الاستثمار الأجنبي عبارة عن تملك جزئي أو كلي للاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير البلد الأصلي، و إلى أشكاله والتي تمثلت في الاستثمار المشترك، الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات، ثم تبيان أهم المحددات التي تتحكم في انتقاله، وحسب هذه الدراسة تم تقسيم هذه المحددات إلى ثلاثة أنواع، والمتمثلة في محددات اقتصادية، السياسية ومحددات قانونية بالإضافة إلى ذلك تم عرض إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بدءاً من قانون الاستثمار لسنة 1963 إلى غاية القوانين الاستثمار المتعامل بها حالياً، وكذلك تم التطرق إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وإلى أهم المؤهلات التي تتمتع بها الجزائر في الاستقطاب وجذب هذه الاستثمارات.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للإطار المفاهيمي للحكومة من خلال التعرف على مفهوم الحكومة والتي تعبر عن الكفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، وكذلك إلى خصائصها، وبالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى مؤشرات الحكومة وحسب هذه الدراسة تم حصرها في أربعة مؤشرات والمتمثلة في الديمقراطية والاستقرار السياسي، سهولة وجود التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (نوعية البيروقراطية)، والفساد ومدى انتشاره، وأخيرا مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات، وكذلك تم التطرق إلى واقع الحكومة في الدول العربية، وفي المبحث الأخير تم التطرق إلى آلية تأثير مؤشرات الحكومة على المناخ الاستثماري حيث أمكن التوصل إلى أن الأطر السياسية أو الحكومة تعتبر من أهم محددات جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

و في الفصل الثالث والذي يعتبر فصل تطبيقي للإطار النظري والذي تم تخصيصه إلى محاولة دراسة تأثير الحكومة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بالاستعمال طريقة القياس الاقتصادي، حيث تم توصيف النموذج قيد الدراسة من خلال التعرف على أهم المتغيرات المستخدمة في القياس الاقتصادي ولمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع ومؤشر الحكومة كمتغير مستقل ضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة التي اتفقت معظم الدراسات على تأثيرها على المناخ الاستثماري وفي الأخير تم تقدير النموذج وقيام باختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

✓ نتائج الدراسة:

سمحت الدراسة النظرية والقياسية بالخروج بعدة نتائج التي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات الدولية والمفكرين والاقتصاديين باختلاف توجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها وشرحها.
- تتمثل محددات التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في محددات اقتصادية، سياسية ومحددات قانونية.
- تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى، وذلك وفقا لسياسات تلك الدولة ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البيئة الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.
- طرأ على النظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرات عديدة من حيث تعديل قوانين الخاصة بالاستثمار، وذلك اجل المنافسة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.
- تعتبر الحكومة أو كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة من أهم المؤشرات الحديثة التي تساعد على تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

- الحوكمة عبارة مؤشر مركب من أربعة مؤشرات والمتمثلة في مؤشر الديمقراطية والاستقرار السياسي، مؤشر سهولة وجودة التنظيمات واللوائح المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي (نوعية البيروقراطية)، مؤشر الفساد أو مدركات الفساد، وأخيرا مؤشر مدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات.
- يعتبر الفساد والبيروقراطية من أكثر العراقيل التي تحد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- أمكن التوصل من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة التقدير، وبالتالي الحوكمة في الجزائر لا تعتبر من أهم المحددات التي تعمل على تهيئة المناخ الاستثماري، أما فيما يخص المتغيرات المستقلة الأخرى فكانت علاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر كما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين مؤشر التضخم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لسنة السابقة والسنة الحالية.
- وجود علاقة موجبة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي و مؤشر سعر الصرف وكذلك حجم السكان لكن تم رفض هذين المؤشرين لأن ليس لهما معنوية إحصائية.
- وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح على التجارة وتم رفض هذا المؤشر لأن هذه النتيجة مخالفة لنظرية الاقتصادية.

- أهم العراقيل التي تحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم الإصلاحات التي قامت بها لتهيئة المناخ الاستثماري هي الحصول على تمويل بنكي والفساد و عدم كفاءة البيروقراطية للدول والتي أدت إلى ضعف الحوكمة في تهيئة المناخ الاستثماري.

✓ اقتراحات و التوصيات:

- توصيات

من خلال ما تم توصل إليه من نتائج ومن اجل تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في الجزائر، قمنا بإعطاء بعض التوصيات كما يلي:

- تفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطوير متطلبات المناخ الاستثماري العالمي.
- عمل على القضاء على البيروقراطية، ومكافحة الفساد وتشكيل محكمة خاصة بالاستثمار لتسريع الإجراءات المتعلقة بقضايا المستثمرين.

- المصدقية في التعامل مع المستثمرين الأجانب من حيث الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، وتعهد بعدم الحياد عن هذه القوانين أو تعريض استثماراتهم للمصادرة أو تعدي عليها ويكون ذلك عن طريق الإصلاح القضائي.
- تنوع في فرص الاستثمار في الجزائر خارج قطاع المحروقات مثل القطاع السياحي والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات الإستراتيجية الأخرى.
- تدعيم حرية وسائل الإعلام لضمان تفعيل الشفافية والمساءلة.
- إنشاء مكاتب ترويجية للأنشطة الاستثمارية عن طريق تعاون مع المنظمات الدولية المهتمة بالترويج للاستثمار مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- يجب على الجزائر التعامل بكل صرامة مع قضايا الفساد لحد منها أو على اقل التخفيض من مستوياته.
- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها مع مراعاة تفعيل مبادئ الحوكمة وعدم ربط الاقتصاد الوطني بعسر البرميل للبتروول.

-اقتراحات:

- إن أهمية الموضوع تستدعي الإمام بجميع جوانبه وإدراكا منا لوجود جوانب لم نتعرض لها أو لم نعطيها حقها لأسباب مختلفة، هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:
- قياس تأثير مؤشرات الحوكمة على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
 - كيف يمكن تحقيق أهداف الحوكمة في الجزائر؟ وهل يمكن القضاء على سلبياتها وتدعيم إيجابياتها؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991
- 2- أميرة حسب الله، محمد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا . كوريا الجنوبية . مصر) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004/2005
- 3- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة لطبع والنشر، الجزائر، 2009.
- 4- جلاطو جيلالي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة، طبعة منقحة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009.
- 5- زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2003 .
- 6- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي المدخل الإسلامي المدخل الدولي، الطبعة الثانية ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 7- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الثانية، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- 8- عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 9- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- 10- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
- 11- علاء فرحات طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
- 12- عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999.
- 13- عمر صقر، عادل المهدي، سامي عفيفي حاتم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المهندس للطباعة، كلية التجارة جامعة حلوان، سنة 2001.
- 14- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مالية دولية عملات أجنبية ومشتقات مالية بين النظرية والتطبيق، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004 .

- 15- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 16- محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) ، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية-الإسكندرية. 2006
- 17- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007.
- أطروحات دكتوراه
- 18- محمد قويدري، " تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 19- عبد القادر ناصور، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل" ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان -2013-2014
- 20- سايح بوزيد " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011-2012
- مجلات وملتقيات:
- 21- أحمد فارس عبد المنعم، "الديمقراطية ومكافحة الفساد" تحرير في الفساد والتنمية: الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999
- 22- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية ،مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد10 - الجزائر- 2012.
- 23- حازم بدر الخطيب، "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية". الملتقى الدولي، جامعة حسينية بن بوعلبي بالشلف-الجزائر، يومي 17 و 18 أبريل 2006
- 24- حسان خضر، " الاستثمار الأجنبي المباشر -تعريف وقضايا"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، 2004.
- 25- رايس حدة- أ. كرامة مروة ، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12 ، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012
- 26- صلاح محمد الغزالي، الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكويتية، الكويت، 15 مارس 2007

27- عادل محمد المهدي، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة"، المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان "مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة جامعة حلوان، 2004.

28- عبد العزيز السوداني، "أثر جودة الحوكمة العامة على النمو الاقتصادي العربي"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعاده المحاسبية والإدارية والاقتصادية" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

29- عبد القادر خليل، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر)" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، ربيع 2009.

30- لوعيل بلال " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي" أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008.

31- محمد جمال بارت، "تقرير عن ندرة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد 309، نوفمبر 2004.

32- المرسي السيد حجازي، "التكلفة الاجتماعية للفساد" المؤتمر الخامس بعنوان حوكمة الشركات وأبعاده المحاسبية والإدارية والاقتصادية، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004.

33- مصطفى عبد اللطيف، "دور الدولة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي واستمرارية النمو في ظل

الحكم الراشد" الملتقى الوطني الثالث بعنوان، سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، يومي 04/05/2007 ديسمبر 2007،

34- مفتاح صالح، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44، صيف. خريف، 2008.

35- من إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، الطبعة الأولى، 2004.

36- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي 04 السنة 2005

37- نبيل صلاح محمود، علي عبد الوهاب، "الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وآثاره"، المؤتمر الخامس بعنوان: "حوكمة الشركات وأبعاده المحاسبية والإدارية والاقتصادية"، الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

مذكرات ماجستير

38- بادن عبد القادر، "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية" بالإشارة

إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، 2008.

- 39- تومي عبد الرحمان، "واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 2000-2001
- 40- عمار زودة، "محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2008/2007
- 41- غلاي نسيمة، فعالية حوكمة الشركات، دراسة ميدانية لمؤسسات تلمسان، مذكرة ماجستير، علوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010
- 42- فاروق سحنون، "قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -" مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، 2010/2009.
- 43- فتيحة بن بادة، " دور الهيئات الدولية في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة"، مذكرة ماجستير، مالية دولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2011،
- 44- مصباح بلقاسم، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة - حالة الجزائر -" مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، -الجزائر- 2006/2005
- قوانين ومراسيم
- 45- القانون رقم 86-132 المؤرخ في 19 أوت 1986، مكمل ومعدل لقانون 82-13 المتعلق بإنشاء الشركات المختلطة للاقتصاد وطرق سيرها.
- 46- القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 47- القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن صناديق المساهمة وكيفية عملها.
- 48- القانون 88-25 المؤرخ في 25 أوت 1988 يتعلق بتحديد الاستثمارات الوطنية الخاصة
- مراجع باللغة الأجنبية:

49- colin k ، David P and yin-fang z، "Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?" Transnational corporations، vol، (15)، NO(1)، 2006

50- Daniel Kaufman، Aartkraay and Massimo Mastruzzi، "Governance Matters III: Governance Indicators" world Bank policy Research Department working Paper. (2004).

51- Fraser Institute، "Economic Freedom of the world 2006، Annual Report"، (2006).

52- Jacques Morisset and Olivier lumenga، "Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"، The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service، policy Research working paper (2848)، 2002.

53- John H. Dunning, "**Reversal Of Fortunes: Democratic Instruction and Foreign Direct Investment Inflows To Developing countries**", Journal of International Organization No (57),2003.

54- Nathan M.Jensen, "**Democratic Governance and Multinational Corporation : Political Regimes and Inflows Of Foreign Direct Investment**", Journal OF International Organization, No (57),2003.

55- osman suliman, "**Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries**", Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt,(2005).

56- UNCTAD, "**Good governance in Investment Promotion**" TD/B/COM.2/FM.15/2, united nations Conference on trade and Development (2004).

• المواقع الإلكترونية

57- www.Unctad.org

58- www.moibrahimfoundation.org

59- www.worldbank.org

60- www.worldbank.org/wbi/governance/govdata/2002

61- www.heritage.org

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	كلمة شكر
	الإهداء
02	الفهرس
أ - ث	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
08	تمهيد:
09	المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه
09	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
09	أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية
10	ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين
11	المطلب الثاني: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
11	أولاً: الاستثمار المشترك
14	ثانياً: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي
16	ثالثاً: الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات
17	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الدول النامية
17	أولاً: أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة لدول النامية
17	ثانياً: الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
19	ثالثاً: الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة
21	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الأول: المحددات الاقتصادية
24	المطلب الثاني: المحددات السياسية
26	المطلب الثالث: المحددات القانونية و التشريعية
29	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر
29	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

29	أولا: قانون الاستثمارات الصادر في سنة 1963
29	ثانيا: قانون الاستثمارات الصادر في 1966
30	ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 1982
31	رابعا: قانون الاستثمار لسنة 1986
31	خامسا: قانون الاستثمار لسنة 1988
32	سادسا: قانون النقد والقرض
32	سابعا: قانون الاستثمارات لسنة 2001
32	ثامنا: قانون الاستثمار لسنة 2006
33	المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر
33	أولا: أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر في الفترة (2002-2010)
34	ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (1990/2013)
35	المطلب الثالث: مؤهلات جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر
37	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للحكومة
39	تمهيد
40	المبحث الأول: مفهوم الحكومة وخصائصها
40	المطلب الأول: مفهوم الحكومة
40	أولا: تعريف الحكومة من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات المالية الدولية
41	ثانيا: تعريف الحكومة من وجهة نظر بعض العلماء
42	المطلب الثاني: خصائص الحكومة
44	المبحث الثاني: مؤشرات الحكومة
44	المطلب الأول: مؤشر الفساد ومكافحته
44	أولا: مفهوم الفساد
46	ثانيا: أنواع الفساد
46	ثالثا: توصيف مؤشر الفساد
47	المطلب الثاني: مؤشر الديمقراطية و الاستقرار السياسي
47	أولا: مؤشر الاستقرار السياسي وعدم العنف

48	ثانيا: مؤشر الديمقراطية (المساءلة والاستجابة أو التصويت)
48	ثالثا: توصيف مؤشر الديمقراطية والاستقرار السياسي.
50	المطلب الثالث: مؤشر النظام التشريعي والقانوني المدعم للحقوق والملكيات
52	المطلب الرابع: مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات ونوعية البيروقراطية
52	أولا : مؤشر جودة اللوائح والتنظيمات
52	ثانيا: مؤشر فعالية الحكومة في أداء خدماتها العامة أو نوعية البيروقراطية الحكومية
55	المبحث الثالث: الحوكمة في الدول العربية
55	المطلب الأول: الحوكمة في الدول العربية
56	المطلب الثاني: طبيعة اقتصادات الدول العربية
57	المطلب الثالث: دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية
60	المبحث الرابع: آلية العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والمناخ الاستثمار
61	المطلب الأول: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر
63	المطلب الثاني: تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر
63	أولا: الآراء المؤيدة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
65	ثانيا: الآراء المعارضة للأثر الإيجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
69	المطلب الثالث: البيروقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر
70	المطلب الرابع: تأثير النظام القانوني والتشريعي والقضائي ومدى دعمه للحقوق والملكيات على استثمار الأجنبي المباشر
72	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: قياس وتحديد تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
74	تمهيد
75	المبحث الأول: توصيف نموذج قيد الدراسة
75	المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي
78	المطلب الثاني: تحديد متغيرات النموذج وتأثيراتها المتوقعة
78	أولا: تحديد متغيرات النموذج
81	ثانيا: تأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)

81	المبحث الثاني: الدراسة القياسية للنموذج
82	المطلب الأول: تحديد النموذج المستخدم
82	أولا: تحديد النموذج
84	ثانيا: تجميع بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة
85	المطلب الثاني: تقدير و اختبار نتائج النموذج
85	أولا: تقدير النموذج
86	ثانيا: اختبار معلمات النموذج
97	المطلب الثالث: تحليل بعض مؤشرات الحوكمة في الجزائر
100	خلاصة الفصل الثالث
102	الخاتمة العامة
107	قائمة المراجع
113	فهرس المحتويات
117	قائمة الجداول
118	قائمة الأشكال
119	قائمة الاختصارات
120	الملخص

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	1-1
45	حلقة الفساد المفرغة	2-2
77	مراحل بناء نموذج اقتصاد قياسي	3-3
96	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	4-3
97	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	6-3
98	يوضح تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	7-3

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (1985-1995)	1-1
19	دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية في عدد من البلدان المضيفين لها خلال الفترة (1980-1998)	2-1
20	حجم الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والمحوّلة إلى البلدان المتقدمة	3-1
25	أسباب وآثار الخطر السياسي على الشركات متعددة الجنسيات	4-1
33	المشاريع للمستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)	5-1
34	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990/2013)	6-1
43	خصائص الحوكمة	7-2
58	ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة سنة 2005	8-2
80	أهم متغيرات المستخدمة دراسة القياسية ومصدر بياناتها	9-3
81	تأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)	10-3
84	بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة	11-3
85	نتائج تقدير النموذج	12-3
89	نتائج اختبار ستودنت لمعالم النموذج	13-3
94	نتائج اختبار (Breush-Godfrey)	14-3
95	نتائج اختبار عدم تجانس التباين	15-3
97	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر من 2003-2011	16-3
98	تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر 2000-2010	17-3
99	بيانات المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010	18-3
99	أهم إشكاليات القيام بالأعمال في الجزائر حسب آراء المتعاملين الاقتصاديين	19-3

اختصارات الرموز المستخدمة في الدراسة

الرمز	معنى الرمز باللغة العربية	المعنى باللغة الأجنبية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	Agence Nationale de Développement del' Investissement
GDP	الناتج الداخلي الخام	Gross Domestic Product
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment
Opne	الانفتاح التجاري	Openness Trade
INF	التضخم	Inflation
REER	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	Real Effective Exchange Rate index
POP	عدد السكان	Population
Gov	الحكومة	Gouvernance

ملخص:

ملخص باللغة العربية:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة لنمو الاقتصادي وداعم للتنمية المستدامة، الأمر الذي جعله محل اهتمام الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء وذلك من خلال تكثيف جهودها لتحسين مناخها الاستثماري لجذب وزيادة تدفقاته، لكن التغيرات التي تحدث على الساحة الاقتصادية من خلال عصر العولمة جعل من المحددات التقليدية التي تتحكم في انتقاله غير كافية، مما دفع من مختلف الاقتصاديين والهيئات الدولية المتخصصة في هذا المجال إلى البحث عن عوامل جديد تؤثر على تحسين المناخ الاستثماري ومن بين هذه العوامل نجد الحوكمة والتي تعبر عن الكفاءة المؤسسية للدولة.

يهدف هذا البحث إلى محاولة دراسة تأثير الحوكمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بناء نموذج باستخدام طرق الاقتصاد القياسي، وبإسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر أمكن التوصل إلى أن الحوكمة في الجزائر لا تعد من أهم المحددات التي تعمل على تحسين مناخها الاستثماري لوجود علاقة عكسية بين مؤشر الحوكمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، الحوكمة

ملخص باللغة الأجنبية:

L investissement étranger direct s offre des faveurs encourageantes en de la croissance économique et un soutien pour le développement.

Cet état de fait a été un facteur d'attraction pour les pays développés et les pays en voie de développement, cependant les changements intervenus sur le plan économique après l'avènement de la mondialisation a fréné sa croissance a cause des pratiques arbitraires et des reflexes révolus, ceci a pousse les économistes et les organisations internationales a chercher d'autres moyens performants allant dans le sens à améliorer le climat d'investissement , parmi ces moyens l'amélioration de la compétence des institutions Gouvernance

Cette thèse a pour but l'étude de Gouvernance de l'état sur l'attraction des investisseurs direct étrangers à travers l'élaboration d'un système nouveau qu'est l'économétrie.

Et si examine cette situation sur l'Algérie ou peut dresser un constat amer , en effet l'état algérien n'offre pas les facilites et les comuro dites allègent les entraves qui se dressent l'investisseur étranger.

Mots clés: Gouvernance, Investissement Direct Etranger.